سلسلة مناجم الفرص التجارية حول العالم

الكتاب الاول

عملة البريكس منجم

المحترفين فقط

"فقاعة الدولار"

كيف تستعد لعملة البريكس

مصطفى المصـــرى

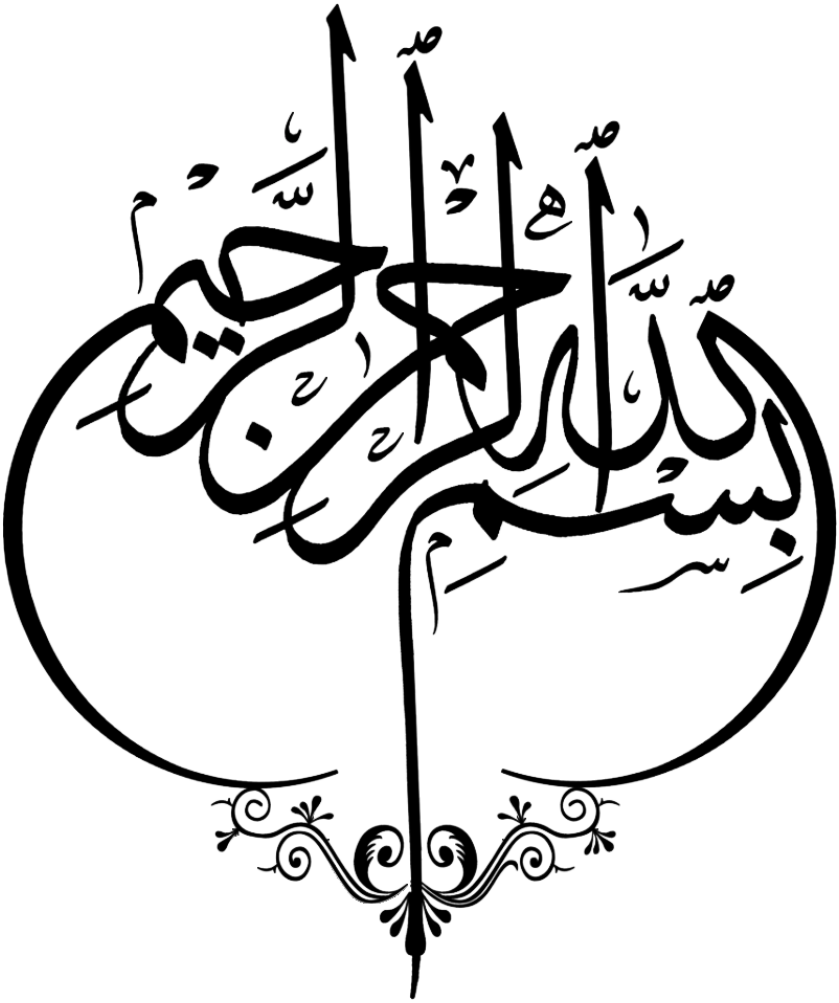
بسم الله الرحمن الرحيم

عملة البريكس منجم المحترفين فقط

صورة الغلاف

AI

المصدر: مواقع إلكترونية + وكالات

الطبعة الأولى

نوفمبر ٢٠٢٤

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

© مصطفى المصرى

القاهرة – مصر

تليفون: ٠١٢٢٣٣١١٨٢٣

www.mostafamedhat.com

book@mostafamedhat.com

رقم الإيداع الورقى: ٢٠٢٤/٢٦٨٤٩

الترقيم الدولى الورقى: 978-977-95-1043-9

رقم الإيداع الالكترونى: ٢٠٢٤/٢٦٨٥٠

الترقيم الدولى الالكترونى: 978-977-95-1044-6

سلسلة مناجم الفرص التجارية حول العالم

عملة البريكس منجم المحترفين فقط

"فقاعة الدولار"

كيف تستعد لعملة البريكس

"القيادة ليست مجرد موقع، بل فن يجمع بين الرؤية والعمل، وبين الإلهام والتحدى"

مصطفى المصــرى

ملاحظة مهمة!

إلى قراء كتبى والمشاركين فى دوراتى التدريبية وورش العمل، أود أن أوضح نقطة فى غاية الأهمية لكل من يقرأ كتبى أو مقالاتى أو يشارك فى دوراتى التدريبية وورش العمل. أنا لست أكاديميًا أو أستاذًا جامعيًا أو محاضرًا فى جامعة. هؤلاء الأشخاص يمتلكون علمًا عميقًا ويستحقون كل الاحترام والتقدير، لكن ما أقدمه هنا هو حصيلة تجربتى العملية والحياتية.

رغم ذلك، حرصت على أن تجدوا بين دفتى هذا الكتاب كل ما تحتاجونه من أسس ودراسات علمية وأمثلة عملية تساعدكم على متابعة أعمالكم وتزويدكم بالمعرفة اللازمة حول الفرص المتاحة فى مناطق متنوعة حول العالم وفرص جديدة نحن على أعتابها.

أدعوكم للانضمام إلى هذه الرحلة الشيقة، حيث سنكتشف معًا كيف يمكن أن نستفيد من هذه الفرص ونكون من الأوائل فى استغلالها. لن أستفيض فى سرد تفاصيل رحلتى هنا، بل سأترك الباقى لتكتشفوه بأنفسكم من خلال صفحات هذا الكتاب.

مصطفى المصرى

اهداء خاص

أهدى هذا الكتاب لوالدتى الغالية،

التى كانت دائمًا مصدر إلهامى ودعمى.

بفضل نصائحها وحكمتها، تعلمت كيف أواجه الحياة بشجاعة وثبات،

وكيف أستمر فى السعى نحو الأفضل.

ابنك

مصطفى المصــرى

اهداء

إلى بناتى الحبيبات وزوجتى الغالية، أنتم الركن الذى أستند إليه، والنور الذى يضىء طريقى.

دعمكم وتشجيعكم كانا دائمًا أكبر أسباب نجاحى.

هذا الكتاب يحمل بين طياته جزءًا منكم،

كما يحمل كل امتنانى وحبى.

مصطفى المصــرى

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

أما بعد..،

مقدمة

السلام عليكم جميعًا،

أولا أود أن أعرب عن خالص امتنانى لجميع قرائى ولكل من حضر إحدى دوراتى التدريبية أو ورش العمل. أتمنى أن تكون أفكارى قد أفادتكم، وأتمنى للجميع النجاح الدائم.

فى هذه السلسلة الجديدة، سلسلة مناجم الفرص التجارية حول العالم، أهدف إلى استكشاف فرص استثمارية لم تُكتشف بعد من قبل العديد من رواد الأعمال. فى عالم الأعمال، تتباين الرؤى بين الانجذاب إلى المألوف والانطلاق نحو الغير مستكشف، ولكل من هذه الرؤى تأثيره الخاص على استراتيجيات الاستثمار والنجاح.

كما شاركتُ من قبل فى كتابي الأول، **"فن القيادة والريادة"**، رحلتى الطويلة والمليئة بالتحديات والفرص فى مجال القيادة والأعمال. بدأت كأي شخص يسعى إلى النجاح، وواجهت الصعوبات واستفدت من النصائح والدروس التى قدمتها لي التجارب. اليوم، من خلال هذا الكتاب الأول فى السلسلة، **"عملة البريكس: منجم المحترفين فقط"**، أطمح لأن يكون دليلًا ومرشدًا لكل من يرغب فى استكشاف أسرار النجاح فى عالم الأعمال.

هدف هذا الكتاب:

تمثل هذه السلسلة من الكتب على دليلاً عمليًا واستراتيجيًا للمستثمرين ورواد الأعمال الذين يتطلعون لدخول الأسواق الجديدة واكتشاف الفرص. ويحتوى هذا الكتاب على الفرص الكبرى فى **دول البريكس،** وكيفه الاستعداد لتبنى العملة التى قد تكون إحدى العملات الأكثر تأثيرًا فى المستقبل القريب

"عملة البريكس".

سنتناول معًا الفرص التى قد تبدو بعيدة، لكنها فى متناول من يمتلك الشجاعة والرؤية الثاقبة.

رحلتى نحو ريادة الأعمال

بدأت رحلتى فى عالم الأعمال منذ الطفولة، حيث نشأت فى بيئة تجارية صقلت مهاراتى ووجهتني نحو الاستقلالية. كان تأثير والدتي ووالدي عميقًا فى حياتى المهنية؛ فقد علماني كيف أواجه التحديات بشجاعة وأتعامل مع الظروف بثقة. هذه التجارب المبكرة ساعدتنى على فهم أساسيات التعامل مع الناس وبناء الثقة، وهى قيم لازمتني طوال مسيرتى.

من المحلية إلى العالمية

بدأت مسيرتى كمساعد فى الأعمال الحرة، ومن ثم انتقلت للعمل فى مجالات متنوعة مثل المقاولات، الديكور، الاستيراد والتصدير، التوكيلات التجارية، الشحن الجوى، الفندقة، الأطعمة، والطباعة والإعلان، ما أضاف إلى خبراتى وجعلنى أكثر وعيًا بتنوع مجالات العمل. بعد سنوات من الخبرة، أسست برايت ستار إى جى Bright Star Eg، الشركة التى منحتنى الفرصة للتوسع فى مجال التكنولوجيا والابتكار.

تلا ذلك تأسيس E-Trade EG وتطوير خدمات استشارية دولية من خلال InPartners، مما فتح لى الأبواب على أسواق جديدة حول العالم.

دعوة للانضمام إلى هذه الرحلة

أطمح من خلال هذا الكتاب و بقى السلسلة أن يكون دليلكم لاكتشاف المناجم الخفية للفرص الاقتصادية، خاصة فى الأسواق الناشئة لدول **البريكس** و بلدان أخرى كثيرة.

اتمنى فى أن تساعدكم هذه السلسلة فى اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وتجنب المخاطر التى قد تؤثر على الأسواق المالية التقليدية، مثل **"فقاعة الدولار"**. سنتناول كيف يمكن الاستفادة من التحولات الاقتصادية واكتشاف مجالات جديدة للنمو والاستثمار.

أدعوكم للانضمام إلى هذه الرحلة، حيث سنتعلم معًا كيفية اقتناص الفرص واستغلالها بحكمة لتحقيق نجاحات تستند إلى رؤية استراتيجية مستدامة من خلال الماضى والحاضر.

أطيب التحيات،

مصطفى المصرى

المقدمة:

حتى نتمكن من دراسة احتمالات المستقبل بشكل دقيق وواعٍ، يجب أولاً أن نتعمق فى دراسة التاريخ. فلا يمكن بناء رؤى للمستقبل بمعزل عن الأحداث الماضية التى شكلت الحاضر.

إن التاريخ، بصفته مرآةً للتجارب البشرية والتغيرات الاقتصادية والسياسية، يمثل الأساس الذى نبني عليه استراتيجياتنا للمستقبل، خاصة عندما نتناول قضايا مثل الذهب والاقتصاد العالمى.

التاريخ والذهب: تأثير الماضى على الحاضر.

الذهب ليس مجرد معدن نفيس؛ إنه عنصر أساسي فى تشكيل اقتصادات الدول وموازين القوى عبر التاريخ. من خلال دراسة التاريخ، يمكننا فهم الأسباب التى أدت إلى التفاوت الحالى فى احتياطات الذهب العالمية، مثل:

١. **الاستعمار واستغلال الموارد:**

- الدول الاستعمارية مثل فرنسا، بريطانيا، وإسبانيا استخدمت قوتها العسكرية لاستنزاف موارد الذهب من المستعمرات.
- هذه الممارسات ساهمت بشكل مباشر فى زيادة احتياطياتها من الذهب، مما أدى إلى تعزيز قوتها الاقتصادية لعقود طويلة.

٢. **تحولات القوة الاقتصادية:**

- الدول التى كانت تمتلك كميات ضخمة من الذهب أصبحت فيما بعد مراكز اقتصادية عالمية، مثل بريطانيا التى استفادت من الذهب المستخرج من جنوب أفريقيا وأستراليا.

٣. **الدروس المستفادة من الحروب والأزمات:**

- خلال الحروب العالمية، استُخدم الذهب كملاذ آمن للأموال، مما عزز الطلب عليه.
- دراسة هذه الأزمات توضح أهمية الذهب كعامل استقرار فى أوقات عدم اليقين.

فرنسا كمثال: من الماضى إلى الحاضر!

لفهم احتياطات الذهب الفرنسية الحالية التى تبلغ ٢٤٣٦,٦ طن، يجب العودة إلى التاريخ:

- **عدد المناجم داخل الحدود الأصلية:**

منجمان فقط، مما يجعل الاحتياطى يبدو غير منطقى إذا استثنينا تأثير الاستعمار.

- **الاستعمار كمصدر للثروات**: جزء كبير من الذهب الفرنسى جاء من مستعمرات غرب أفريقيا.
- **الاستنتاج** :الاعتماد على الموارد المستعمرة فى الماضى هو الذى عزز مكانة فرنسا الاقتصادية الحالية.

الماضى بوابة لفهم المستقبل!

- التاريخ يظهر لنا كيف أن السيطرة على الموارد الطبيعية، مثل الذهب، كانت مفتاحًا لقوة الدول.
- دراسة الماضى تمكننا من توقع التغيرات الاقتصادية المستقبلية، مثل إعادة تشكيل موازين القوى العالمية مع ظهور اقتصادات جديدة كالصين والهند.
- من خلال هذا الفهم التاريخى، يمكننا الاستعداد بشكل أفضل للاحتمالات المستقبلية فى ظل التحولات الجارية فى النظام المالى العالمى.

الخلاصة:

"لا مستقبل بدون تاريخ" هذه المقولة تلخص أهمية دراسة الماضى لفهم الحاضر واستشراف المستقبل. الأحداث التاريخية ليست مجرد دروس من الماضى، بل هى أدوات تساعدنا على صياغة رؤى واضحة ومبنية على أساس متين لما هو قادم. إذا أردنا دراسة احتمالات المستقبل، خاصة فى قضايا الذهب والاقتصاد العالمى، فإن الغوص فى أعماق التاريخ هو الخطوة الأولى والأهم.

قبل أن نتعمق فى تفاصيل الاقتصاد العالمى، العملات، والاحتياطيات من الذهب فى البنوك الدولية، من المهم أن نبدأ بتوضيح بعض المعلومات الأساسية التى ستساعدنا على استيعاب الصورة الكاملة. هذه المعلومات ليست مجرد أرقام؛ إنها تعكس مدى تأثير الذهب كمخزون للقيمة والاستقرار فى النظام المالى العالمى.

الفصل الاول

الماضى بوابة لفهم المستقبل

الذهب الماضى والحاضر والمستقبل!

البداية هى الذهب:

البداية هى الذهب. منذ أن بدأت الحضارات الأولى فى اكتشاف قيمته، أصبح الذهب رمزًا للثراء والقوة، وشكل حجر الزاوية للاقتصادات القديمة. فى الماضى، كان الذهب المحرك الرئيسى للتجارة العالمية، وأساسًا للعملات النقدية، ووسيلة لتخزين الثروات. ملوك وأباطرة شيدوا إمبراطوريات بفضل هذا المعدن النفيس، الذى لطالما اعتُبر تجسيدًا للثبات والخلود.

فى الحاضر، يستمر الذهب فى لعب دور رئيسى كملاذ آمن أثناء الأزمات الاقتصادية والسياسية، وكأصل موثوق لتخزين الثروات. بالرغم من تراجع استخدامه كعملة متداولة، إلا أنه يبقى قوة اقتصادية عالمية، حيث تتنافس الدول والمستثمرون على حيازته لضمان استقرارهم المالى.

أما المستقبل، فيحمل للذهب دورًا أكثر تطورًا. قد يصبح جزءًا من مكونات الأنظمة المالية الجديدة، مثل دعم العملات الرقمية أو تعزيز عملات مثل **"عملة البريكس"** ورغم ذلك، من غير المتوقع أن يعود الذهب ليكون العملة الأساسية للتجارة اليومية، ولكنه سيظل الدعامة الأهم لضمان الثقة والاستقرار فى عالم الاقتصاد المتقلب.

الذهب ليس مجرد معدن؛ إنه سردية تمتد عبر العصور، حاملة معها قصص القوة، الثبات، والفرص المستقبلية.

أكبر الدول فى احتياطى الذهب:

تعتبر الاحتياطيات الرسمية من الذهب مؤشراً على قوة الاقتصاد الوطنى واستقراره.

فيما يلى قائمة بأكبر الدول التى تمتلك احتياطى الذهب:

١. **الولايات المتحدة** :تمتلك حوالى ٨١٣٣,٥ طن.
٢. **ألمانيا**:٣٣٥٥,١ طن، وهى الدولة الأوروبية الأكبر.
٣. **إيطاليا**:٢٤٥١,٨ طن.
٤. **فرنسا** :٢٤٣٦,٦طن (تمتلك عدد ٢ منجم فقط).
٥. **روسيا** :٢٢٩٨,٥طن، مع نمو متزايد.
٦. **الصين** :٢٢٣٥,٣٩ طن.
٧. **سويسرا** :١٠٤٠ طن (مجرد مناجم صغيرة جدا).
٨. **اليابان** :٨٤٥,٩٧ طن.
٩. **الهند** :٨٠٣,٥٨ طن.
١٠. **هولندا** :٦١٢,٤٥ طن (لا تمتلك اى مناجم ذهب).

هذه الاحتياطيات ليست مجرد مخزون؛ بل هى ضمان للأمان المالى والقدرة على الاستجابة للأزمات الاقتصادية.

أكبر الدول المنتجة للذهب:

على الرغم من أهمية الاحتياطى، فإن الإنتاج يلعب دوراً أساسياً فى تحديد مكانة الدول فى أسواق الذهب.

١. **الصين** :أكبر منتج للذهب، تنتج حوالى ٣٧٠ طن سنويًا.

٢. **أستراليا :** ٣١٠ طن سنويًا.

٣. **روسيا :** ٣٢٠ طن سنويًا.

٤. **كندا :** ٢٢٠ طن سنويًا.

٥. **الولايات المتحدة :** ١٧٠ طن سنويًا.

الذهب غير المستخرج:

لا يتوقف الحديث عند الاحتياطيات أو الإنتاج فقط، بل يمتد ليشمل الاحتياطي غير المستخرج، وهو ثروة هائلة تنتظر استغلالها:

١. **أستراليا : ١٢,٠٠٠ طن مترى.**

٢. **روسيا : ١١,١٠٠ طن مترى.**

٣. **الولايات المتحدة : ٣,٠٠٠ طن مترى.**

خاتمة الفصل الاول:

الذهب هو البداية التى شكّلت أساس الثروات والإمبراطوريات عبر التاريخ، ولا يزال فى الحاضر رمزًا للاستقرار وأداة للثقة فى مواجهة تقلبات الاقتصاد العالمى.

فى المستقبل، يبقى الذهب لاعبًا محوريًا، سواء كداعم للعملات الجديدة أو كاحتياطى استراتيجى يعزز قدرة الدول على التكيف مع التغيرات الاقتصادية.

فهم الماضى والحاضر والمستقبل للذهب، إلى جانب معرفة الدول الرائدة فى إنتاجه واحتياطياته، يكشف عن أهمية هذا المعدن النفيس فى صياغة سياسات اقتصادية واستراتيجيات مالية قوية.

ومع استمرار التطورات فى الأسواق العالمية، سيظل الذهب عنصرًا لا غنى عنه لضمان الاستقرار المالى، وجسرًا يصل بين تراث الأجداد وطموحات المستقبل.

الفصل الثانى

تاريخ ونشأت العملات

والأنظمة المالية العالمية

تاريخ ونشأت العملات.

مقدمة:

تُعد العملات جزءًا لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية اليومية، ولكن متى بدأ استخدامها، وكيف تطورت عبر العصور؟ يعود تاريخ نشأة العملات إلى العصور القديمة، حيث كانت السلع والمواد الأولية هى الوسيلة الأساسية للتبادل التجارى. شهدت العملات تحولات كبيرة تعكس تطور المجتمعات والتكنولوجيا.

فى البداية، كانت النقود السلعية، مثل الذهب والفضة والملح والشاى، هى الأساس فى التبادل التجارى.

وتميزت هذه النقود بأن لها قيمة ملموسة وحقيقية، وكانت تستخدم فى جميع أنحاء العالم. تطورت النقود السلعية إلى العملات المعدنية، والتي صُنعت لأول مرة تقريبًا عام ٦٤٠ قبل الميلاد فى مدينة ليديا غرب تركيا.

كما كانت الهند القديمة فى حوالى القرن السادس قبل الميلاد، كانت واحدة من أوائل الجهات التى تسك العملات فى العالم.

منذ ذلك الوقت، كانت العملات هى الشكل الأكثر شيوعا من المال. صنعت هذه القطع النقدية الأولى من الإلكتروم، وهو خليط أصفر شاحب ينتج طبيعيا من خلط الذهب والفضة مع مزيد من الفضة والنحاس.

أيضا، كانت العملات الفارسية مشهورة جدا فى عهد الساسانيين والفرس.

وعلى الأخص، فى شوش (فى فارس) وفى قطيسفون(عاصمة الساسانيين).

بعض من القطع النقدية الأكثر شهرة والتى تم جمعها على نطاق واسع فى العصور القديمة هى القطع النقدية الرومانية واليونانية.

سكت الإمبراطورية البيزنطية العديد من القطع النقدية (انظر العملة البيزنطية)، بما فى ذلك عملات ذهبية رقيقة جدا تحمل صورة الصليب المسيحي والعديد من الأباطرة البيزنطيين.

يعود تاريخ قبر سلالة شانغ الحاكمة إلى القرن الحادى عشر قبل الميلاد والذى يبين ما قد يكون أول عملة تونغ بأى نحاسية مسكوكة. كان استخدام العملات على نطاق واسع فى فترة الدول المتحاربة وفى عهد سلالة هان الحاكمة.

بعض العملات القديمة كان يتم طرقها عند الحواف لتقليد شكل البقرة، فى إشارة لقيمتها. معظم القطع النقدية المعدنية مستديرة، ولكن بعضها مستطيل. أيضا الكثير من العملات، وخاصة فى الصين احتوت على ثقب فى مركزها حتى تسهل عملية ربطها فى سلسلة.

كانت بعض العملات القديمة فى أول ظهورها تصنع من الفضة النقية والذهب الخالص مثل الدرهم الفضى والدينار الذهبى فى بداية الخلافة الاسلامية فى القرن السابع.

العملات الفضية والذهبية هى الأوسع انتشارا ومعروفة عالميا عبر التاريخ، حتى يومنا هذا.

مازالت مصانع صك العملة حول العالم تنتج الملايين من عملات الذهب والفضة، مثل العملة الفضية الكندية (تحتوى على ٩٩,٩٩ % من الفضة فى مكوناتها وعليها نقش ورقة شجرة القيقب) العملة الأمريكية الذهبية (عليها نقش النسر الذهبى الامريكى) والعملة الذهبية الأسترالية.

كما ان استخدام النحاس، النيكل، والمعادن الأخرى منتشر أيضا، ولكن فى نطاق أقل.

ومع مرور الزمن، انتشرت العملات المعدنية وأصبحت وسيلة لتوحيد الاقتصادات المحلية وتعزيز التجارة بين المدن والدول.

مع تطور الحضارات، ظهر **معيار الذهب**، وهو نظام نقدى يحدد قيمة العملة بناءً على كمية معينة من الذهب.

وقد ساعد هذا النظام فى تحقيق استقرار اقتصادى وثقة فى العملات المتداولة حتى بداية القرن العشرين.

العملة البيزنطية

معيار الذهب لتقييم العملة: رحلة عبر التاريخ.

معيار الذهب، هذا المصطلح الذى يثير الفضول والاهتمام، يعود تاريخه إلى القرن التاسع عشر، حيث كان يُستخدم كأساس للنظام النقدى العالمى.

كانت العملات تُقيّم بكمية ثابتة من الذهب، مما سمح بتطور التجارة والاستثمارات العالمية فى ظل استقرار أسعار الصرف.

المملكة المتحدة كانت أول دولة تتبنى المعيار الذهبى فى عام **١٨٢١**، وتبعتها العديد من الدول الغربية. ومنذ عام **١٩٣٠**، بدأ دور الذهب فى الأنظمة النقدية العالمية يتناقص، واختفى تأثيره تدريجيًا حتى أواخر السبعينيات.

فى **أوائل القرن العشرين**، كان المعيار الذهبى يعمل فى ذروته، حيث كان بإمكان الأفراد استبدال الدولارات الأمريكية بالذهب بسعر ثابت قدره **٢٠,٦٧ دولار للأوقية "الأوقية الواحدة تعادل ٢٨,٣٤٩٥ جرام"**، وكانت الجنيهات الإسترلينية تُستخدم بكثرة فى التجارة العالمية، مع لندن كمركز مصرفى عالمى.

لكن، مع تقلبات القرن العشرين، واجه المعيار الذهبى تحديات جمة. فقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى تعطيل التجارة العالمية واستنزاف احتياطيات الذهب.

ومع حلول الكساد الكبير فى الثلاثينيات، تخلت الدول عن المعيار الذهبى لتتمكن من زيادة المعروض النقدى وتحفيز الاقتصادات.

اليوم، يُطرح النقاش حول إمكانية العودة إلى المعيار الذهبى، حيث يرى البعض أنه قد يساعد فى الحد من التضخم وتقليل سلطة الحكومات على النظام النقدى.

بينما يعتقد آخرون أنه قد يكون صارمًا جدًا ويحد من قدرة الحكومات على التأثير فى النمو الاقتصادى.

فى نهاية المطاف، يظل المعيار الذهبى جزءًا لا يتجزأ من تاريخ النظام النقدى العالمى، ويُعتبر مرجعًا للأنظمة النقدية الأخرى.

وعلى الرغم من أنه أصبح من مخلفات الماضى، إلا أن تأثيره لا يزال محسوسًا فى السياسة النقدية والاقتصاد العالمى اليوم.

ما هو تاريخ النظام النقدى الدولى؟

مر النظام النقدى الدولى بعددة مراحل كانت كلها تتمحور وتنحصر فى اتجاه واحد هو مصلحة الدول الغربية فقط وكان التغير من نظام الى اخر هو لمعالجة الأوضاع السيئة التى تنتج عن محولة احتكار وهيمنة الغرب على مصادر الثروة والقوة فى جميع انحاء العالم وتسخير الجميع للعمل لصلحهم فقط وكانت البداية من خلال نظام **"الميركانتيلية"**

و هو

الاتجارية أو مذهب التجاريين أو المركنتيلية (بالإنجليزية: Mercantilism) يعرفها المعجم المنجد فى اللغة العربية المعاصرة بأنها «نزعة للمتاجرة من غير اهتمام بأى شىء آخر»،

وهى مذهب سياسى-اقتصادى ساد فى أوروبا فيما بين بداية القرن السادس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر.

كانت الإتجارية شائعة كشيوع الرأسمالية فى هذا العصر، وبحين تفترض النظريات الاقتصادية الحالية بأن الأسواق تنمو باستمرار، ترى الإتجارية بأن الأسواق ثابتة، مما يعنى بأن لزيادة حصتك فى السوق،

ينبغى أن تأخذ هذه الحصة من حصة شخص آخر.

مرحلة الميركانتيلية:

ونشأ **النظام المركنتلى** التجارى فى أوروبا خلال تقسيم الإقطاعيات لتعزيز ثروة الدولة وزيادة ملكيتها من المعدنين الذهب والفضة عن طريق التنظيم الحكومى الصادر لكامل الاقتصاد الوطنى وانتهاء فى سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية.

يرى **المركنتليون (التجاريون)** أن مقدار قوة الدولة إنما يقاس بما لديها من ذهب ومعادن نفيسة وليس فى قدرتها على إنتاج السلع والخدمات كما هو المقياس الحديث.

فقد اتبعت الدول **المركنتالية** ما يعرف بنظام السبائك الذى يحظر بيع المعادن الثمينة خارج الدولة بدون أخذ إذن الحكومة، وبلغ التطرف الشديد بذلك النظام إلى إيقاع عقوبة الإعدام بمن تثبت عليهم مخالفته.

وبالتالى فقد أكد أنصار المذهب ضرورة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات أو ما سمى أيضا ميزان تجارى جيد، ودعوا إلى منح إعانات للصادرات وفرض حماية جمركية على الواردات والتدخل لزيادة إنتاج السلع القابلة للتصدير أو التى تغنى عن السلع المستوردة.

كما طالب هؤلاء ببناء الجيوش القوية وضم المستعمرات وإقامة شركات احتكارية فى بعض المناطق. وأشهر من أقترن اسمه فى هذه المدرسة هو:

جان بابتيست كولبير وزير مالية فرنسا.

وعلى الرغم من أن **المذهب التجارى** أصبح موضع انتقاد عنيف حتى أصبحت **المركنتيلية** نوعا من التشهير ومن الضرر الذى يلحقه فى التجارة الدولية، فإن تزايد الميل عند الرأسماليين لتدخل الدولة فى الاقتصاد أعاد للمذهب بعض الاحترام.

وقد انتشر **المذهب التجارى أو المركنتلية** فى **القرن السادس عشر** ويعتبر **أنطوان دى مونكرتيان** أول من بحث فى هذا الموضوع بتوسع من فرنسا فى كتابه **الاقتصاد السياسى عام ١٦١٥م**، وكان أول من نفذه فى فرنسا هو **كولبير** حيث عمل على تشجيع الصناعة واتخذ الكثير من الأجراءات التى تؤدى إلى تحسين النوعية.

كما عمل على إنشاء مصانع نموذجية لكى يقتدى بها الأفراد

حتى سميت هذه السياسة باسمه **كولبيرتيزم (colbertism)**.

وكان مما ساعد ترويج هذه السياسة هو نظام الطوائف الذى كان معمولا به آنذاك والذى يفترض عدم أرتقاء العامل من مهنة إلى أخرى إلا بعد أن يمضى فترة من التدريب.

وتقوم سياسة **التجاريين (المركنتلية)** التى تستهدف الحصول على أكبر قدر من المعدنيين الذهب والفضة والأحتفاظ به أو زيادته على وسيلتين رئيسيتين يمكن تلخيصها بما يلى:

الوسيلة الأولى: السياسة المعدنية (Bullion Policy):

وهى التى أعتمدها **فلاسفة التجاريين (المركنتليين)** فى آخر **القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر** وتنحصر **بالآتى:**

منع تصدير الذهب والفضة إلى الخارج للحفاظ عليه من التسرب. وقد أتبعت ذلك كل من **أسبانيا والبرتغال**.

إلزام المصدرين بأستحصال مقابل حصيلة الصادرات **(ذهبا أو فضة)**، وإلزام المستوردين مقايضة السلع المستوردة بسلع وطنية.

تشجيع المصارف **(البنوك) لمنح فائدة مرتفعة** على الودائع الأجنبية.

قبول النقود الذهبية والفضية بأكثر من قيمتها.

الوسيلة الثانية:

وهى التى راجت فى القرن السابع عشر وأعتمدت الميزان التجارى الموجب الذى يكون فى صالح الدولة لأدخال الذهب والفضة فى البلاد.

ولكى يكون الميزان التجارى موجبا (أى لصالح الدولة) فيجب العمل على زيادة الصادرات وتقليل الأستيرادات بحيث يدفع الفرق بينهما ذهبا.

ولتحقيق ذلك يترتب اتباع السياسات التالية:

١.الأخذ بنظام الحصص بالنسبة لاستيراد بعض السلع.

٢.فرض قيود نوعية على بعض الأنواع من المنتجات المستوردة.

٣.حصرعمليات النقل على البواخر ووسائط النقل الوطنية.

٤.تحسين النوعية والأخذ بمبدأ المنافسة عند التصدير.

ولم تكن سياسة التجاريين تعمل لصالح الزراعة وذلك بسبب ما كانوا ينادون به من ضرورة تقليل كلف المنتجات الزراعية لأجل الأقلال من أجور العمال.

ولهذا السبب واجهت الزراعة فى ذلك الوقت الكثير من المصاعب وهجرها أهلها للأشتغال بالصناعة.

غير أن بعض **التجاريين** وخاصة فى **فرنسا وإيطاليا،** ظلوا على اهتمامهم بالزراعة إلى جانب الصناعة.

ولم يخلوا **مذهب التجاريين** من انتقاد شديد، فقد هاجمه الكثير من الكتاب **الأنكليز** آنذاك.

وقد كان هذا النظام نوعا من إستراتيجية الدولة لجعل المستعمرات تابعة فى اقتصاد كجزء من الدولة الأم، كما كان الحال فى ممارسات دولة **بريطانيا** فى مستعمراتها.

ومع ذلك فالواقع أن هذه الممارسات إنما هى ظاهرة أوسع تشمل اتفاقيات الغاية منها ديمومة واستمرار نظام المنفعة المتبادلة بين النخبة من الحكومة ورجال الأعمال وفى المصطلح الدبلوماسى فإن

(المركنتلية) تتساوى مع حكم الأقلية.

الخلاصة:

ان نظام (**المركنتلية**) وعيوبه، والذى يقوم على مبدأ التساوى مع حكم الأقلية، يقدم لنا الأساس للنظام المالى الغربى الذى ليس أكثر من نظام استعمارى، لا يعتمد على أى شيء سوى سحق الطبقة الفقيرة وزيادة ثراء الطبقة الغنية، وامتصاص موارد الدول التى قام باستعمارها من خلال الاستحواذ على جميع أنواع المعادن النفيسة وتكديسها فى خزائنه.

كل هذا ليتمكن من الاستمرار فى السيطرة واستنزاف الموارد الطبيعية للدول التى كانت تُعرف بالمستعمرات سابقاً، مما يرسخ فكرة الرأسمالية المتواطئة مع النظام الحاكم، والتى تستمر حتى يومنا هذا بطرق أخرى خفية وملفتة للنظر.

إن هذا التسلسل الاستعمارى، وإن اختلفت أدواته عبر العصور، ما زال يفرض نفسه فى أسس النظام العالمى.

ولعلنا، فى الصفحات القادمة من هذا الكتاب، نسلط الضوء على هذه الأنماط الجديدة، ونفكر معًا كيف يمكن لأفكار مثل تلك التى تتبناها **مجموعة البريكس** أن تمهد الطريق لنظام مالى عالمى أكثر عدالة وتوازناً، بعيداً عن طواحين الاستغلال الرأسمالى.

مقدمة:

فى حين شهد العالم الغربي خلال القرن السادس عشر صعود النظام المالى **المركنتيلى** كمنهج اقتصادى، اعتمدت المجتمعات الإسلامية نظامًا ماليًا مستمدًا من الشريعة الإسلامية التى رسخت مبادئ العدالة، الشفافية، والتكافل الاجتماعى.

يهدف النظام المركنتيلى فى جوهره إلى تعزيز ثروة الدولة عن طريق التحكم بالتجارة الخارجية، وتكديس الذهب والفضة، وتعظيم الصادرات وتقليل الواردات.

ورغم دوره فى تحفيز التوسع التجارى الأوروبى، أدى المركنتيلية إلى تركيز الثروة فى أيدي القلة، واستغلال الشعوب المستعمرة، وخلق فجوات اقتصادية واجتماعية عميقة داخل المجتمعات الغربية.

على النقيض، كان النظام المالى الإسلامى فى المجتمعات الإسلامية خلال نفس الفترة، يعتمد على مبادئ التعاون والشراكة، حيث ارتكزت التجارة على العدالة فى التبادل ومنع الاحتكار والربا.

ساهمت الأوقاف والزكاة فى تحقيق التوازن الاجتماعى، ما جعل المجتمع الإسلامى بيئة مزدهرة اقتصاديًا ومستقرة اجتماعيًا، حيث كان يتم توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة.

هذا التباين يعكس الفرق الجوهرى بين نهجين: الأول يهدف إلى تعظيم الثروة الفردية أو الوطنية بأى ثمن، حتى لو أدى ذلك إلى استغلال الشعوب أو انعدام العدالة، والثاني يسعى لتحقيق تنمية شاملة تراعى احتياجات الأفراد والمجتمع معًا.

لذلك، بينما كانت المجتمعات الغربية تعانى من الفجوات الطبقية الناتجة عن المركنتيلية، كانت **المجتمعات الإسلامية** تعيش فى ازدهار نسبى قائم على التكافل، العدالة، واحترام القيم الإنسانية.

أهم ملامح النظام المالى الإسلامى فى القرن السادس عشر:

١ .الأسس الشرعية:

- **تحريم الربا:**

ان تحريم الربا (الفائدة) مبدأ أساسيًا فى النظام المالى الإسلامى، حيث كان الربح يُحقق من خلال التجارة والمشاركة فى المخاطر وليس عبر الإقراض بفائدة.

- **الزكاة والصدقات:**

الزكاة كانت عنصرًا مهمًا فى النظام المالى، حيث كانت تُستخدم لتمويل الخدمات الاجتماعية ومساعدة الفقراء والمحتاجين، مما ساهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية.

- **العقود الشرعية:**

التعاملات المالية كانت قائمة على العقود الإسلامية مثل *المضاربة* (الاستثمار المشترك) *والمرابحة* البيع بالأرباح.

٢ .البنوك والمؤسسات المالية:

- لم تكن هناك بنوك بالمفهوم الحديث، ولكن كانت هناك مؤسسات مالية تُعرف بـ**"صناديق الوقف"** أو **"بيت المال"**، والتي كانت تُدير الموارد المالية للمجتمع، بما فى ذلك **الأوقاف الخيرية**.
- الأوقاف كانت مصدرًا رئيسيًا لتمويل الخدمات العامة مثل المدارس والمستشفيات والمساجد و لدينا في مصر امثلة كثيرة على هذا مثل وقف حنيفة هانم السلحدار.

٣ .التجارة والتمويل:

- التجارة كانت النشاط الاقتصادى الأساسى، وكانت المعاملات المالية تُدار وفقًا للمبادئ الإسلامية.
- تمويل التجارة كان يعتمد على عقود الشراكة والمضاربة، حيث كان التجار يحصلون على رأس المال من المستثمرين مقابل تقاسم الأرباح والخسائر.
- وجود طرق تجارية عالمية مثل طريق الحرير والموانئ الكبرى أدى إلى تعزيز دور النظام المالى الإسلامى فى التجارة الدولية.

٤ .النظام الضريبي:

- فرضت الدول الإسلامية ضرائب شرعية مثل *الخراج* **(ضريبة على الأرض)** *والعشور* **(ضريبة على التجارة)**، مع مراعاة الالتزام بالعدالة فى جمعها وإنفاقها.
- الزكاة كانت تُعتبر ضريبة دينية إلزامية تساهم فى تحقيق التكافل الاجتماعى.

٥ .دور الأسواق:

- الأسواق الإسلامية كانت منظمة جيدًا وتخضع للإشراف من قبل المحتسب الذى يضمن التزام التجار بالأخلاقيات الإسلامية فى البيع والشراء.
- الشفافية فى الأسعار ومنع الغش والاحتكار كانت مبادئ أساسية.

٦ .النقود والعملات:

- العملات المعدنية مثل الدينار الذهبى والدرهم الفضى كانت تُستخدم على نطاق واسع.
- استُخدمت العملات المستندة إلى قيمتها الحقيقية (الذهب والفضة)، مما حافظ على استقرار الاقتصاد مقارنة بالعملات الورقية فى العصور الحديثة.

٧ .التمويل العام:

- الدول الإسلامية استخدمت بيت المال كخزينة عامة تدير الموارد المالية للدولة.
- الموارد كانت تأتي من الضرائب الشرعية، والزكاة، والغنائم، والجزية (ضريبة على غير المسلمين).

التحديات:

- رغم قوة النظام المالى الإسلامى، واجه تحديات مثل الفساد أو إساءة إدارة الموارد فى بعض الأحيان.
- التعامل مع القوى الأوروبية التى بدأت بفرض نماذج اقتصادية جديدة فى التجارة العالمية.

الأثر الحضارى:

النظام المالى الإسلامى فى القرن السادس عشر كان متقدمًا بمعايير عصره، حيث ساهم فى دعم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى، وأرسى مبادئ أخلاقية للتعامل المالى لا تزال تُدرس وتُطبق حتى اليوم.

الخلاصة:

لم يكن النظام المالى الإسلامى مجرد إطار اقتصادى، بل كان منظومة متكاملة تجمع بين الأخلاق، العدالة، والتنمية الاقتصادية، مما ساهم فى بناء مجتمعات مزدهرة ومستقرة على مر العصور.

ولكن مع تصاعد نفوذ القوى الغربية ورغبتها فى الهيمنة على العالم ماليًا وسياسيًا، أصبح من الضرورى بالنسبة لها تقويض هذا **النظام الإسلامى** الذى شكل حاجزًا أمام طموحاتها الاستعمارية.

النظام المالى الإسلامى، القائم على منع الاستغلال والاحتكار، كان يتعارض مع الأسس التى قامت عليها الأنظمة الغربية مثل **المركنتيلية والرأسمالية،** والتي اعتمدت على تكديس الثروات واستغلال الشعوب والمستعمرات لتحقيق مصالحها.

لذلك، سعت القوى الغربية إلى تفكيك البنية الاقتصادية الإسلامية عبر فرض نماذج مالية جديدة تتماشى مع أهدافها، كاستبدال العملات الذهبية والفضية بالعملات الورقية، وفرض أنظمة مصرفية قائمة على الفائدة (الربا)، والسيطرة على الأسواق الدولية.

هذه التحولات، التى جاءت مع الاستعمار والتوسع الأوروبى، لم تكن مجرد تغييرات اقتصادية، بل كانت أدوات للهيمنة السياسية والثقافية، حيث تم فصل الاقتصاد عن القيم الأخلاقية التى كان الإسلام يرسخها.

وهكذا، أدى إنهاء النظام المالى الإسلامى إلى إضعاف استقلالية المجتمعات الإسلامية، وفتح المجال أمام القوى الغربية لتفرض

سيطرتها الكاملة على النظام المالى العالمى، مما أدى إلى نظام دولى غير متوازن يعاني من أزمات اقتصادية متكررة وغياب للعدالة الاجتماعية.

اليوم، وفى ظل التحديات الاقتصادية التى يواجهها العالم، تبدو الحاجة ماسة لإعادة إحياء المبادئ الأساسية للنظام المالى الإسلامى كبديل عادل ومستدام للنظم المالية الحالية.

كيف كانت تتعامل

البنوك المركزية قبل نظام بريتون وودز؟

قبل إنشاء نظام بريتون وودز، كانت البنوك المركزية تعمل ضمن نظام القاعدة الذهبية، والذى كان يحكم النظام الاقتصادى الدولى منذ عام ١٨٧٦ حتى الحرب العالمية الأولى.

تحت هذا النظام، كانت قيمة العملات مرتبطة بقيمة الذهب، مما أدى إلى استقرار العملات وتسهيل التجارة الدولية.

خلال فترة القاعدة الذهبية، كانت البنوك المركزية تواجه تحديات فى إدارة السياسات النقدية بسبب الحاجة إلى الحفاظ على احتياطيات الذهب.

كانت الدول تحاول الحفاظ على مستويات معينة من الذهب لدعم عملاتها، مما قد يؤدي إلى سياسات انكماشية أو توسعية تبعًا لحركة الذهب الداخلة والخارجة من البلاد.

وبالطبع لم يكن هذا النظام نظاماً مبدياً مجدياً للقوى الاستعمارية والغربية، حيث إننا بالنظر إلى احتياطيات الذهب حول العالم، سنجد أن أوروبا من أقل البلاد التى تحتوى على مناجم ذهب، على خلاف روسيا وأفريقيا.

ولهذا كانت تتجه القوى الغربية الاستعمارية إلى تصدير جميع المعادن من الذهب والفضة والنحاس إلى بلادهم، مع عدم ترك أي نسب ولو بسيطة للبلاد الأم التى تم التنقيب واكتشاف هذه المعادن فيها.

ورغم كل هذه الإجراءات، إلا أنها لم تكن كافية لبث الاستقرار الاقتصادى فى الدول الغربية الاستعمارية.

ولهذا كان اقتصادها يتأثر تأثراً سلبياً فى الكثير من الأحيان، مما دفعها إلى تغيير نظام الاقتصاد العالمى حتى يتوافق مع مشاكلها الاقتصادية.

إن هذا التغيير المستمر فى هيكلة النظام الاقتصادى العالمى لم يكن مجرد استجابة عشوائية لمشاكل آنية، بل كان جزءاً من خطة طويلة المدى تهدف إلى تكريس هيمنة هذه الدول على الاقتصاد العالمى.

ولعلنا اليوم نرى أنماطاً جديدة من تلك الهيمنة، حيث يتم التحكم ليس فقط فى الموارد الطبيعية، ولكن أيضاً فى الأنظمة المالية والتجارية الدولية.

فى الصفحات القادمة، سنتناول هذه التحولات بعمق، ونناقش كيف يمكن للمجتمعات التى كانت ضحية لهذه الأنظمة أن تعيد صياغة موقعها فى النظام الاقتصادى العالمى، وما إذا كان بإمكانها بناء مستقبل اقتصادى أكثر عدالة واستدامة.

تبعيات الحرب العالمية الثانية:

مع اندلاع **الحرب العالمية الثانية** وتزايد الحاجة لنظام مالى دولى أكثر استقرارًا، بدأت الدول فى البحث عن بديل للقاعدة الذهبية.

هذا البحث أدى إلى مؤتمر **بريتون وودز** فى عام **١٩٤٤**، **حيث تم الاتفاق على إنشاء نظام نقدى جديد يعتمد على الدولار الأمريكى كعملة احتياطية رئيسية**، وإنشاء مؤسسات مثل **صندوق النقد الدولى والبنك الدولى** للإنشاء والتعمير لتعزيز الاستقرار المالى وتسهيل التجارة الدولية.

نظام بريتون وودز قدم مرونة أكبر مقارنة بالقاعدة الذهبية، حيث سمح بتعديل أسعار الصرف، بعد أن كانت الدول الأوروبية والأمريكية على حافة الانهيار المالى والإفلاس، بالتشاور مع صندوق النقد الدولى لتعكس الظروف الاقتصادية المتغيرة للدول الأعضاء.

هذا النظام ساهم فى تحقيق فترة من النمو الاقتصادى والاستقرار المالى فى العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية.

تم تأسيس **صندوق النقد الدولى، المعروف اختصارًا بـIMF ، الذى يُعد ركيزة أساسية فى النظام المالى العالمى.**
تأسس الصندوق فى يوليو عام ١٩٤٤ خلال **مؤتمر بريتون وودز** الذى عُقد فى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بمشاركة ممثلين عن **٤٤ دولة**.

الهدفين رئيسيان من وراء إنشاء صندوق النقد الدولى:

الهدف الرئيسى المعلن:

هو توفير إطار عمل للتعاون النقدى الدولى ودعم الاستقرار المالى وتسهيل التجارة الدولية، بالإضافة إلى المساهمة فى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مستدام وتقليص الفقر حول العالم.

أما الهدف الحقيقى الخفى:

فهو إنقاذ الدول الأوروبية والأمريكية من الانهيار المالى والتحكم فى باقى دول العالم، وفرض شروطهم وتحكماتهم دون اللجوء إلى الحروب كحل أولى، حيث إنهم لم يكونوا قادرين على الدخول فى حروب جديدة قبل أن يجدوا طريقة للتعافى من الخسائر الاقتصادية والبشرية التى لحقت بهم فى الحرب العالمية الثانية.

لك أن تتخيل أن يتم استخدام عملة بلد هُزمت فى حرب ولم تتمكن من الانتصار إلا بعد أن قامت بأبشع جريمة فى الوجود، وهى استخدام القنابل الذرية لكى تتمكن من هزيمة خصمها.

وتكون هذه الدولة هى التى تتحكم فى مجلس الأمن والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى أيضًا، وتكون جميع مقرات هذه المنظمات الدولية على أرض أكبر مستعمر وأبشع سفاح عرفه العالم منذ بداية التاريخ الحديث حتى الآن.

ومن رغم كل هذا، ومن رغم أنه تم إنشاء هذه المنظمات الدولية بوجود ٤٤ دولة فقط من ضمن ٢٠٦ دول، هل يمكن أن تتخيل أن أقل من ربع بلدان العالم تتحكم فى مصير الجميع؟

هل يمكن أن نعتبر أن هذا نظام عادل أو يمكن أن ينشئ نظامًا ماليًا عادلاً؟

من وجهة نظرى المتواضعة، من المستحيل أن يكون هذا نظاماً عادلاً يصب فى مصلحة الجميع.

هذه السيطرة المهيمنة ليست مجرد إرث من الماضى، بل إنها تستمر حتى يومنا هذا بطرق جديدة وأكثر تعقيدًا.

من خلال القوانين التجارية العالمية، وأنظمة القروض المرهقة، والأطر الاقتصادية التى تفرضها هذه المؤسسات، تجد العديد من الدول النامية نفسها محاصرة ومكبلة بشروط تجعلها عالقة فى دوامة الفقر والتبعية.

ما هو نظام بريتون وودز؟

نظام بريتون وودز:

هو نظام نقدى عالمى تم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية فى مؤتمر بريتون وودز، الذى عقد فى يوليو ١٩٤٤ فى بلدة بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية.

هدف النظام إلى توفير استقرار اقتصادى عالمى ومنع التدهور الاقتصادى الذى شهده العالم فى فترة ما بين الحربين العالميتين.

الركائز الأساسية لنظام بريتون وودز:

١. **ربط العملات بالدولار الأمريكى:**

- تم ربط معظم العملات العالمية بالدولار الامريكى بسعر صرف ثابت.
- فى المقابل، كان الدولار الامريكى قابلًا للتحويل إلى الذهب بسعر ثابت يعادل ٣٥ دولارًا للأونصة.

٢. **إنشاء مؤسسات مالية دولية:**

- **صندوق النقد الدولى (IMF):**

لتوفير الدعم المالى للدول التى تعانى من عجز فى ميزان المدفوعات، وضمان استقرار العملات.

- **البنك الدولى(IBRD):**

لتمويل مشاريع إعادة الإعمار والتنمية فى الدول المتضررة من الحرب.

٣. **التجارة الحرة:**

- دعم التجارة العالمية من خلال تقليل الحواجز التجارية والتعريفات الجمركية.

أهداف النظام:

- تحقيق استقرار أسعار الصرف.
- دعم الانتعاش الاقتصادى بعد الحرب العالمية الثانية.
- منع الأزمات المالية العالمية الكبرى.

انهيار نظام بريتون وودز:

- بدأ النظام فى التفكك فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات بسبب التغيرات الاقتصادية الكبيرة:

١. زيادة الإنفاق الأمريكى **(خاصة فى حرب فيتنام وبرامج الرفاهية الاجتماعية)**.

٢. تضخم المعروض من الدولار الأمريكى عالميًا.

٣. انخفاض احتياطات الذهب الأمريكية، ما أثار شكوكًا حول قدرة الولايات المتحدة على تغطية الدولار بالذهب.

- فى عام ١٩٧١، أعلن الرئيس الأمريكى **ريتشارد نيكسون** تعليق قابلية تحويل الدولار إلى الذهب، وهو ما عرف بـ**"صدمة نيكسون"**، مما أنهى فعليًا نظام **بريتون وودز**.

الأثر العالمى:

- بعد انهيار النظام، تحول العالم إلى نظام أسعار صرف مرنة حيث يتم تحديد قيمة العملات بناءً على قوى السوق (**العرض والطلب**).
- أدى ذلك إلى تغير جذرى فى النظام المالى العالمى وأصبح الدولار الأمريكى العملة الاحتياطية الرئيسية عالميًا.

ما هى صدمة نيكسون؟

صدمة نيكسون (Nixon Shock)هى سلسلة من الإجراءات الاقتصادية التى أعلنها الرئيس الامريكى **ريتشارد نيكسون** فى ١٥ أغسطس ١٩٧١، والتي كان لها تأثير كبير على النظام النقدى العالمى، مما أدى إلى إنهاء نظام **بريتون وودز**.

الإجراءات التى شكلت صدمة نيكسون:

١. **إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى الذهب:**

- كانت هذه الخطوة الأهم، حيث أعلنت الولايات المتحدة وقف التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت (٣٥ دولارًا للأونصة).
- كان هذا القرار يعنى فعليًا إنهاء نظام بريتون وودز الذى اعتمد على ربط العملات بالدولار المربوط بالذهب.

٢. **فرض ضرائب على الواردات:**

- فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية إضافية بنسبة ١٠٪ على الواردات، وذلك لحماية الصناعة المحلية وتقليل العجز التجارى.

٣. **تجميد الأجور والأسعار:**

- تم فرض تجميد مؤقت على الأجور والأسعار لمدة ٩٠ يومًا للحد من التضخم المرتفع الذى كان يؤثر على الاقتصاد الامريكى.

الأسباب وراء صدمة نيكسون:

١. **زيادة العجز فى ميزان المدفوعات الامريكى:**

- بعد الحرب العالمية الثانية، اضطرت الولايات المتحدة إلى تمويل مشاريع إعادة الإعمار العالمية، ما أدى إلى نزيف احتياطاتها من الذهب.
- مع استمرار العجز التجارى، بدأت الدول الأخرى تفقد الثقة فى قدرة الولايات المتحدة على تحويل الدولارات إلى ذهب.

٢. **طباعة الدولار بكميات كبيرة:**

- كانت الولايات المتحدة تطبع كميات كبيرة من الدولار لتمويل حرب فيتنام وبرامج الإنفاق الاجتماعى، مما أدى إلى تضخم المعروض النقدى العالمى.

٣. **استنزاف احتياطات الذهب:**

- مع زيادة الطلب على تحويل الدولار إلى ذهب، بدأ مخزون الذهب الامريكى يتآكل، ما شكل تهديدًا للنظام.

النتائج المترتبة على صدمة نيكسون:

١. **انهيار نظام بريتون وودز:**

- لم تعد العملات مرتبطة بالدولار أو بالذهب، مما أدى إلى التحول نحو نظام أسعار الصرف العائمة، حيث تحدد قيمة العملات بناءً على العرض والطلب فى السوق.

٢. **تعزيز هيمنة الدولار:**

- على الرغم من انتهاء ربط الدولار بالذهب، ظل الدولار العملة الاحتياطية الرئيسية فى العالم نظرًا لقوة الاقتصاد الامريكى.

٣. **تقلب الأسواق المالية:**

- أدى إلغاء نظام أسعار الصرف الثابتة إلى زيادة تقلبات أسواق العملات، مما أثر على التجارة والاستثمار العالمى.

٤. **بداية عهد جديد للسياسات النقدية:**

- أصبح للبنوك المركزية دور أكبر فى التحكم فى أسعار الفائدة وسعر صرف العملة.

تأثير صدمة نيكسون على الاقتصاد العالمى:

١ .الانتقال من النظام النقدى القائم على الذهب إلى نظام العملة الورقية:

- قبل صدمة نيكسون، كان الذهب بمثابة الضمان الأساسى للعملات، ما منح النظام المالى استقرارًا نسبيًا.
- بعد الصدمة، تحولت العملات إلى نظام **"العملة الورقية(Fiat Currency) "**، الذى يعتمد على ثقة السوق فى الاقتصاد الوطنى بدلاً من غطاء الذهب.
- هذا التحول أدى إلى زيادة تقلب أسعار العملات وتغير أسس التجارة العالمية، حيث أصبحت العملات عُرضة للمضاربات.

٢ .تعزيز هيمنة الدولار الأمريكى:

- رغم فك ارتباط الدولار بالذهب، استمرت الولايات المتحدة فى استخدام **اتفاقيات البترودولار (ربط بيع النفط بالدولار)** لتعزيز الطلب العالمى على العملة.
- أصبحت الدول مضطرة إلى الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة من الدولار لدفع ثمن السلع الأساسية مثل النفط.

٣ .بداية حقبة التضخم والديون:

- أدى نظام العملات الورقية إلى ارتفاع معدلات التضخم، لأن البنوك المركزية أصبحت قادرة على طباعة العملة دون قيود الذهب.
- الدول النامية خصوصًا عانت من **ديون متزايدة** نتيجة تقلب أسعار العملات وانخفاض قيمة عملاتها مقارنة بالدولار.

٤ .نمو الاقتصاد المالى:

- التحول إلى نظام العملات الورقية أعطى دفعة قوية للأسواق المالية العالمية وأسواق الصرف الأجنبى (Forex).
- أصبحت المضاربات على العملات جزءًا رئيسيًا من الاقتصاد، مما زاد من تقلب الأسواق.

الخلاصة:

من الناحية الظاهرية للعلن ان بدأ نظام **بريتون وودز** فى التفكك فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات بسبب عجز النظام المالى الأمريكى فى الوفاء بالتزاماته التى ترتبط بسعر الدولار ومخزون الذهب والتغيرات الاقتصادية الكبيرة.

ولكن دعني أضيف نقطة هامة قد وضحت لي من خلال خبرتي وقراءاتى، وهى أن النظام لم ينهَر فعليًا، بل ما حدث هو أنه قد أتى موعد الانتقال للمرحلة الثالثة من مراحل الهيمنة على الاقتصاد العالمى، والتى لم تكن لتتحقق دون هذا الانتقال.

هنا يظهر جليًا أن الإلغاء لم يكن مجرد صدفة أو ضرورة اقتصادية، بل كان خطوة استراتيجية مخططة بعناية.

من قام بإلغاء النظام هو الرئيس **نيكسون**، الذى تم إدانته فيما بعد فى فضيحة **"ووترغيت"**، وهى واحدة من أبرز الفضائح السياسية فى التاريخ الأمريكى.

ماهى فضيحة ووترغيت؟

بدأت القصة فى ١٧ يونيو ١٩٧٢، عندما تم القبض على خمسة أشخاص وهم يقومون بتركيب أجهزة تنصت فى **مقر الحزب الديمقراطي بمجمع ووترغيت فى واشنطن العاصمة**.

كان هذا الحدث الشرارة التى أشعلت سلسلة من التحقيقات التى كشفت عن محاولة الرئيس ريتشارد نيكسون وإدارته التستر على تورطهم فى هذه العملية وغيرها من الأنشطة غير القانونية.

التحقيقات أدت إلى كشف استخدام نيكسون لأجهزة الحكومة الفيدرالية، مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) ووكالة المخابرات المركزية(CIA) ، لأغراض سياسية شخصية، وهو ما يُعد انتهاكًا صارخًا للقانون.

وقد أظهرت التسجيلات الصوتية من البيت الأبيض أن نيكسون شارك بنفسه فى المؤامرة الهادفة إلى إخفاء الأنشطة التى تلت الاختراق ومحاولة استغلال الموظفين الفدراليين لعرقلة التحقيق.

نتيجة لهذه الفضيحة، واجه **نيكسون** احتمالية المساءلة القانونية والعزل من منصبه، ولكنه اختار الاستقالة فى **٩ أغسطس ١٩٧٤**، ليصبح بذلك الرئيس الأمريكى الوحيد الذى استقال من منصبه.

بعد استقالته، أصدر **الرئيس جيرالد فورد** عفوًا كاملًا وغير مشروط **لنيكسون** عن أى جرائم قد يكون ارتكبها أثناء فترة رئاسته.

فضيحة ووترغيت لم تؤثر فقط على مسيرة **نيكسون** السياسية، بل أثرت أيضًا على الثقة العامة فى الحكومة الأمريكية وأدت إلى تغييرات جذرية فى القوانين والإجراءات الحكومية.

وقد أصبحت هذه الفضيحة مثالًا يُستشهد به دائمًا عند الحديث عن الفساد السياسى وأهمية الشفافية والمساءلة فى الحكم.

لكن هنا تتبادر إلى ذهني تساؤلات:

شخص مثل نيكسون، أثبت التاريخ تورطه فى هذه الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية، هل يمكن أن تكون قراراته مبنية على مبادئ تطوير حقيقية تخدم العالم؟

أم أن تصرفاته لم تكن سوى جزء من سلسلة متشابكة من المصالح السياسية والاقتصادية التى تهدف لتعزيز النفوذ الأمريكى على الساحة العالمية؟

أعتقد أن الإجابة تميل إلى **الخيار الثانى**، وهو أن **نيكسون** كان يسعى من خلال هذه القرارات إلى تثبيت السيطرة الأمريكية عالميًا، بغض النظر عن النتائج التى قد تضر بمصداقية النظام الاقتصادى أو حتى بمصالح الدول الأخرى.

إن هذا التسلسل التاريخى يجعلنا نتأمل كيف يمكن أن تُبنى التحولات الاقتصادية الكبرى على أساس المصالح السياسية والشخصية، وليس على مبادئ التطوير الحقيقية.

وهذا ما يجعلنا نتساءل دائمًا:

هل القرارات الكبرى التى تُغيّر النظام العالمى تُتخذ بعقلانية تخدم الإنسانية، أم أنها مجرد أدوات لتحقيق الهيمنة والسيطرة؟

خاتمة الفصل الثانى:

عندما نعيد قراءة التاريخ بتمعن، ندرك أن التحولات الكبرى فى النظام العالمى لم تكن عشوائية أو وليدة الصدفة.

بل كانت حلقات متصلة ضمن خطط مرسومة بعناية، تديرها مصالح سياسية واقتصادية مترابطة تتجاوز حتى حدود رؤساء الدول.

قرار مثل إلغاء **نظام بريتون وودز** لم يكن مجرد إجراء اقتصادى فرضته الظروف، بل كان خطوة استراتيجية لتحقيق أهداف أعمق للهيمنة وتعزيز النفوذ العالمى.

ما حدث مع **نيكسون** وفترة رئاسته، بما فيها من فضائح وقرارات مصيرية، يثير تساؤلات حول أخلاقيات القيادة وصحة نواياها.

هل كانت تلك التحولات تحمل فى جوهرها مصلحة حقيقية للبشرية؟

أم أنها جاءت لتعزز مكانة فئة محددة على حساب المصلحة العامة؟

يبدو أن الإجابة تتجه دومًا نحو المصالح الضيقة التى تمليها القوة والنفوذ، بغض النظر عن العواقب.

تاريخ القرارات الاقتصادية والسياسية الكبرى يُظهر بوضوح كيف يمكن للنفوذ أن يُسير الأمور بما يخدم أهدافًا بعيدة عن الشفافية والعدالة.

وهنا يكمن التحدى الحقيقى:

هل يمكننا كعالم أن نكسر هذه الحلقة المفرغة، ونسعى نحو نظام عالمى يرتكز على التوازن والإنصاف؟

هذا التساؤل ليس مجرد تأمل فكرى، بل هو دعوة للتفكير العميق والعمل الجاد نحو مستقبل أكثر عدالة، حيث تُتخذ القرارات بناءً على المبادئ والقيم التى تخدم الإنسانية جمعاء، وليس فقط لتثبيت مصالح قوى بعينها.

اليوم، ونحن نشهد التحولات الاقتصادية الراهنة، يبرز سؤال آخر:

هل يمكن لظهور عملة البريكس أن يُعيد التوازن للنظام الاقتصادى العالمى الذى تأثر بشكل كبير بقرارات مثل تلك التى اتخذها نيكسون؟

يبدو أن الزمن يعيد نفسه، ولكن بطريقة مختلفة؛ فالدول التى تشكل مجموعة البريكس تسعى الآن لتأسيس نظام اقتصادى جديد يتحدى الهيمنة التقليدية، ويرتكز على تعددية الأقطاب.

الفصل الثالث

العملات الموحدة

بين الفشل والنجاح!

العملات الموحدة بين الفشل والنجاح

وتأثير الهيمنة الأمريكية.

مقدمة:

لطالما كانت فكرة العملات الموحدة حلمًا اقتصاديًا وسياسيًا يراود العديد من الدول والمناطق فى العالم.

فمنذ القدم، سعت الدول إلى تحقيق استقرار اقتصادى أكبر وتعزيز التعاون الإقليمى من خلال استخدام عملة مشتركة.

وفى العصر الحديث، تمثل الاتحاد الأوروبى نموذجًا بارزًا للنجاح فى هذا السياق من خلال اليورو، الذى أصبح رمزًا للوحدة الاقتصادية والسياسية بين أعضائه.

لكن على الجانب الآخر، عانت العديد من التجارب الأخرى من إخفاقات كبيرة، جعلت من فكرة العملة الموحدة تحديًا معقدًا لا يتعلق فقط بالاقتصاد، بل أيضًا بالسياسة والجغرافيا والتحالفات الدولية.

ومن أبرز الأسباب التى أجهضت تلك المحاولات، الهيمنة الأمريكية على النظام المالى العالمى، والتي ترتكز على قوة الدولار باعتباره العملة الرئيسية فى التجارة الدولية والاحتياطات النقدية.

لقد كان الدولار أداةً فعّالة فى فرض النفوذ الامريكى على الاقتصادات العالمية، حيث استفادت الولايات المتحدة من وضعه كعملة احتياط عالمية لتوجيه السياسات الاقتصادية للدول، وتقييد محاولات إنشاء عملات بديلة قد تشكل تهديدًا لهذه الهيمنة.

ومن بين الأمثلة البارزة على ذلك، ما حدث فى تجارب مثل الدينار الخليجي الموحد الذى ظل حبيس الأدراج لسنوات، والتحديات التى واجهتها دول أمريكا اللاتينية فى محاولاتها لتحقيق اتحاد نقدى.

ولكن يبقى السؤال الأهم:

هل الفشل فى هذه المحاولات يعكس استحالة تحقيق العملة الموحدة، أم أنه نتيجة لصراعات نفوذ ومصالح عالمية؟

وكيف يمكن للدول والمناطق التى تطمح إلى كسر هذه الهيمنة أن تبني نظامًا ماليًا مستدامًا وقويًا؟

فى هذا السياق، يجب علينا استكشاف العوامل التى أدت إلى نجاح بعض العملات الموحدة وفشل الأخرى، مع التركيز على الدور الذى لعبته السياسات الدولية والأنظمة المالية فى هذا الشأن. تعد هذه التجارب درسًا مهمًا للدول الساعية إلى تحقيق استقلال اقتصادى وتحرير نفسها من قبضة الهيمنة المالية، وهى مسألة تستحق الدراسة بعمق لفهم كيفية مواجهة التحديات المستقبلية.

لهذا بدأت أصوات جديدة تعلو للمطالبة بتغيير هذا النظام، وظهرت محاولات جادة لتقديم بدائل مثل:

١.محاولات الاتحاد النقدى اللاتينى (LMU):

١ .الخلفية التاريخية

الاتحاد النقدى اللاتيني:

- تأسس عام ١٨٦٥، بين فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، وسويسرا، وانضمت لاحقًا دول أخرى.
- هدفه الأساسى توحيد العملات المعدنية فى ظل نظام يعتمد على **الذهب والفضة** (Bimetallism)، حيث تم تحديد أوزان ومعايير موحدة للقطع النقدية.
- كان يهدف إلى تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء وتقليل تكاليف تحويل العملات.

٢ .الأهداف الرئيسية:

- **معيار مزدوج :**توحيد نظام العملات المعدنية الذهبية والفضية مع السماح باستخدام كلا المعدنين فى المعاملات.
- **تعزيز التجارة :**تبسيط المعاملات بين الدول الأعضاء وتقليل الحواجز النقدية.

٣ .التحديات:

- **الاختلافات الاقتصادية :**اقتصادات الدول الأعضاء كانت متفاوتة فى قوتها وإنتاجها.
- **الالتزام بالمعايير :**بعض الدول سكّت عملات بوزن وجودة أقل من المتفق عليها، مما أدى إلى ضعف الثقة.
- **التحولات العالمية :**تطورات الاقتصاد العالمى مثل تبني معيار الذهب الواحد (Monometallism) فى أواخر القرن الـ١٩، أضعفت دور الفضة وأثرت على الاتحاد.

- **الحروب :**الحروب العالمية زادت من التوترات وأدت إلى انهيار الاتحاد بحلول عام ١٩٢٧.

٤ .النتائج:

- لم تنجح فى تحقيق هدفها طويل الأمد.
- اعتمدت الدول على عملات وطنية فى نهاية المطاف.
- أثبتت أن التزام الدول بمعايير مشتركة هو عامل حاسم، وأن غياب التنسيق يؤدي إلى الفشل.

٥ .الدروس المستفادة من (LMU):

- **ضرورة الالتزام بمعايير موحدة :**أي انحراف يؤدي إلى انهيار الثقة بالنظام.
- **إدارة التحولات العالمية :**يجب على النظام النقدى أن يتكيف مع التغيرات الاقتصادية والسياسية.
- **أهمية التنسيق السياسى :**غياب التكامل السياسى أدى إلى انهيار الاتحاد.

مقارنة بين عملة الاتحاد النقدى اللاتيني (LMU) وعملة البريكس:

الاتحاد النقدى اللاتيني (LMU) الذى تأسس فى القرن التاسع عشر، وعملة البريكس المقترحة فى القرن الحادى والعشرين، يمثلان محاولات لتوحيد أنظمة نقدية واقتصادية ضمن مجموعة

من الدول بهدف تحقيق التكامل الاقتصادى وتجاوز الاعتماد على العملات الأجنبية المهيمنة.

على الرغم من اختلاف السياقات التاريخية والسياسية، هناك أوجه تشابه واختلاف جوهرية بينهما.

١ .الخلفية والأهداف.

العنصر	الاتحاد النقدى اللاتيني(LMU)	عملة البريكس
النشأة والمفهوم	-تأسس عام ١٨٦٥ من قبل فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وسويسرا (وانضمت اليونان لاحقًا)، بهدف توحيد الأنظمة النقدية.	-مبادرة معاصرة بين دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) لإنشاء عملة مشتركة.
الأهداف الأساسية	-توحيد العملات المعدنية بناءً على معيار الذهب والفضة. -تسهيل التجارة داخل أوروبا.	-تقليل الاعتماد على الدولار الامريكى فى التجارة الدولية. -تعزيز التعاون بين الاقتصادات الناشئة.

٢ .الأعضاء والنطاق الجغرافى.

العنصر	الاتحاد النقدى اللاتيني(LMU)	عملة البريكس
الدول الأعضاء	-فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، سويسرا، واليونان (مع مشاركة غير رسمية لدول أخرى مثل إسبانيا).	-البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا، مع احتمالية التوسع لتشمل دولًا إضافية.
التقارب الجغرافي	-جميع الدول فى أوروبا، مما سهل التوافق فى السياسات.	-انتشار جغرافي واسع عبر ٤ قارات، مع تفاوت كبير فى الأنظمة الاقتصادية والسياسية.

٣ .الهيكلية النقدية.

العنصر	الاتحاد النقدى اللاتيني(LMU)	عملة البريكس
الهيكلية الإدارية	-لم يكن هناك بنك مركزي مشترك، بل تم الاتفاق على معايير ثابتة لإصدار العملات المعدنية.	-يُحتمل أن تُدار عبر بنك التنمية الجديد (NDB) أو هيئة مالية مشتركة جديدة.
أساس العملة	-معيار الذهب والفضة: عملات من نفس الوزن والنقاوة بين الدول.	-لم تُحدد بعد، ولكن قد تستند إلى سلة من العملات الوطنية أو أصول مادية مثل الذهب.

٤ .الاقتصاديات الداعمة.

العنصر	الاتحاد النقدى اللاتيني(LMU)	عملة البريكس
القوة الاقتصادية	-قوى أوروبية متوسطة مع اقتصادات قائمة على الزراعة والصناعة.	-اقتصادات كبرى مثل الصين والهند، مع موارد طبيعية ضخمة مثل النفط والمعادن.
التكامل التجارى	-ركز على تسهيل التبادل التجارى بين الدول الأعضاء.	-تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية فى التجارة.

٥ .التحديات السياسية والاقتصادية.

العنصر	الاتحاد النقدى اللاتيني(LMU)	عملة البريكس
التحديات السياسية	-صعوبة الالتزام بالمعايير بسبب الخلافات السياسية.	-اختلاف الأنظمة السياسية (الديمقراطية مقابل الاستبدادية) بين الدول الأعضاء.
التحديات الاقتصادية	-تأثير الأزمات الاقتصادية مثل زيادة العملات الرديئة (Gresham's Law).	-تفاوت النمو الاقتصادى بين الدول الأعضاء مثل الفجوة بين الصين والبرازيل.

٦ .الأسباب الرئيسية للنجاح أو الفشل.

العنصر	الاتحاد النقدى اللاتيني(LMU)	عملة البريكس
أسباب النجاح	-معيار الذهب والفضة أعطى العملة مصداقية دولية فى البداية.	-تزايد الحاجة إلى تقليل الاعتماد على الدولار قد يعزز قبول العملة دوليًا.
أسباب الفشل	-غياب التنسيق المركزي. -اختلاف الالتزام بين الدول بمعايير العملة.	-صعوبة بناء الثقة الدولية بسبب التوترات الجيوسياسية والاقتصادية.

٧ .الفوائد والمخاطر.

العنصر	الاتحاد النقدى اللاتيني(LMU)	عملة البريكس
الفوائد المحتملة	-تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء. -خفض تكاليف التحويل بين العملات.	-تقليل هيمنة الدولار فى التجارة الدولية. -زيادة التعاون الاقتصادى بين الدول.
المخاطر المحتملة	-زيادة عدم الثقة بين الدول بسبب ضعف الالتزام بالمعايير.	-احتمالية هيمنة اقتصادات كبرى مثل الصين وروسيا على العملة.

٨ .التأثير العالمى.

العنصر	الاتحاد النقدى اللاتيني(LMU)	عملة البريكس
التأثير على النظام المالى	-تأثير محدود بسبب انتشار معيار الذهب عالميًا بالفعل.	-إمكانية إعادة تشكيل النظام المالى العالمى، إذا نجحت العملة فى تحقيق الاستقرار.
ردود الفعل الدولية	-قوبل بقبول نسبي ولكنه لم يُحدث تغييرًا جذريًا فى النظام المالى العالمى.	-مقاومة كبيرة من الولايات المتحدة والدول الغربية بسبب التهديد المباشر للدولار.

الخلاصة:

- **الاتحاد النقدى اللاتيني (LMU)** :

تجربة تاريخية تهدف إلى توحيد الأنظمة النقدية بناءً على معايير مادية (الذهب والفضة)، لكنها فشلت بسبب غياب التنسيق والتحديات السياسية والاقتصادية.

- **عملة البريكس**:

مشروع طموح ذو أهداف أوسع على المستوى العالمى، مع تحديات أكبر بسبب الاختلافات الجيوسياسية بين الدول الأعضاء.

رغم اختلاف الزمن والسياق، يُظهر كلا المشروعين أن إنشاء عملة مشتركة يتطلب تنسيقًا سياسيًا قويًا، توافقًا اقتصاديًا، وثقة عالمية لتحقيق النجاح.

٢ .محاولات الدول الإسكندنافية:

(Scandinavian Monetary Union - SMU)

- **النشأة:**
  - تأسست عام ١٨٧٣ بين السويد والدنمارك، ثم انضمت النرويج لاحقاً.
  - ربطت العملات الوطنية بالذهب وسُمح بتداولها بشكل متساوٍ بين الدول.
- **الانهيار:**
  - انتهى الاتحاد بعد الحرب العالمية الأولى بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية.
- **الدروس:**
  - الاعتماد على الذهب يمكن أن يحقق استقراراً، لكنه يعاني من قيود شديدة فى ظل الأزمات الكبرى.

٣.الدينار العربى (جامعة الدول العربية):

ناقشت جامعة الدول العربية فى السبعينيات فكرة الدينار العربى.

على الرغم من الطموح، واجهت الفكرة تحديات كبيرة تتعلق بالسياسة والاقتصاد ولم تتحقق أبدًا.

مقارنة بين الدينار العربى (جامعة الدول العربية) وعملة البريكس:

الدينار العربى وعملة البريكس يمثلان رؤيتين مختلفتين لتطوير العملات الإقليمية أو المتعددة الأطراف كأدوات لتعزيز التعاون الاقتصادى وتخفيف الاعتماد على الدولار الامريكى.

رغم الاختلاف فى السياق الجغرافي والسياسي، يسعى كلا المشروعين إلى توفير عملة قوية ومستقلة تمثل مصالح الدول الأعضاء.

١ .الخلفية والأهداف.

العنصر	الدينار العربى	عملة البريكس
النشأة والمفهوم	-فكرة طرحتها جامعة الدول العربية فى سياق تعزيز التكامل الاقتصادى العربى. -تهدف إلى إنشاء عملة موحدة بين الدول العربية.	-ظهرت فكرتها رسميًا فى قمة البريكس ٢٠٠٩ لتحدي هيمنة الدولار فى التجارة العالمية.
الأهداف الأساسية	-تعزيز التجارة البينية بين الدول العربية. -تحقيق استقلال اقتصادى ونقدي للدول الأعضاء. -دعم الوحدة الاقتصادية.	-تقليل الاعتماد على الدولار. -تعزيز التجارة بين دول البريكس ودعم الاقتصاد العالمى المتعدد الأقطاب.

٢ .الدول الأعضاء.

العنصر	الدينار العربى	عملة البريكس
الدول الأعضاء	-دول جامعة الدول العربية (٢٢ دولة)، التى تتنوع بين الاقتصادات النفطية مثل السعودية والإمارات والاقتصادات الأقل نموًا.	-البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا، مع احتمالات لتوسيع العضوية.
التقارب الجغرافي	-تقارب جغرافي وثقافي كبير بين الدول الأعضاء، مما يسهل التعاون.	-تباعد جغرافي كبير بين الدول الأعضاء مع تنوع الثقافات والنظم الاقتصادية.

٣ .الهيكلية والسياسات النقدية.

العنصر	الدينار العربى	عملة البريكس
الهيكلية الإدارية	-يتطلب مؤسسة مالية عربية موحدة مثل بنك مركزي عربي.	-قيد المناقشة لإنشاء هيكل مالى مشترك يشمل بنكًا مركزيًا أو مؤسسات مثل بنك التنمية الجديد.
السياسات النقدية	-قد تعتمد على العملات الاحتياطية للدول الغنية بالنفط أو على معادلة مرتبطة بالذهب أو النفط.	-مقترح ربطها بسلة من السلع (الذهب، النفط) أو العملات المحلية للدول الأعضاء.

٤ .الاقتصاديات الداعمة.

العنصر	الدينار العربى	عملة البريكس
الغطاء النقدى	-يعتمد بشكل رئيسى على احتياطيات النفط الهائلة لبعض الدول الأعضاء.	-مقترح أن يكون مدعومًا بالذهب، المعادن، أو العملات المحلية للدول الأعضاء.
التكامل التجارى	-تعزيز التجارة البينية فى العالم العربى وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية.	-تعزيز التجارة بين الاقتصادات الناشئة وتحدي هيمنة الدولار الامريكى.
التحديات الاقتصادية	-تفاوت كبير فى مستويات التنمية بين الدول الأعضاء وغياب التكامل الاقتصادى الفعلى.	-تفاوت اقتصادى كبير بين الأعضاء (الصين كقوة عظمى والهند كاقتصاد ناشئ).

٥ .التحديات السياسية.

العنصر	الدينار العربى	عملة البريكس
السيطرة والنفوذ	-احتمال هيمنة الدول الغنية بالنفط مثل السعودية والإمارات على القرار الاقتصادى.	-تحديات الموازنة بين مصالح الصين، روسيا، وبقية الدول الأعضاء.
التوافق السياسى	-صعوبة تحقيق توافق سياسى بين الدول العربية بسبب الانقسامات والصراعات السياسية.	-الاختلافات السياسية بين الدول الأعضاء تمثل عقبة كبيرة أمام التنفيذ.

٦ .الفوائد والمخاطر.

العنصر	الدينار العربى	عملة البريكس
الفوائد	-يعزز الاستقلال الاقتصادى العربى. -يرفع مستوى التجارة البينية بين الدول العربية.	-يقلل الاعتماد على الدولار الامريكى. -يعزز التعاون بين الاقتصادات الناشئة.
المخاطر	-تحديات التوزيع العادل للمكاسب بين الدول الغنية والفقيرة. -ضعف البنية التحتية الاقتصادية فى بعض الدول الأعضاء.	-صعوبة تحقيق التوازن بين مصالح الدول الأعضاء. -احتمالية التوترات الجيوسياسية.

٧ .التأثير العالمى.

العنصر	الدينار العربى	عملة البريكس
الدور فى النظام المالى	-قد يعزز من مكانة العالم العربى كمركز اقتصادى، لكنه يظل محدود التأثير عالميًا.	-إذا نجحت، يمكن أن تعيد تشكيل النظام المالى العالمى وتقلل هيمنة الدولار.
ردود الأفعال الدولية	-قد يثير قلقًا دوليًا بسبب تأثيره المحتمل على سوق النفط.	-قلق غربي كبير بسبب تهديده للنظام المالى العالمى الحالى.

الخلاصة:

- **الدينار العربى:**

كان مشروعًا إقليميًا يهدف إلى توحيد الاقتصاديات العربية وتعزيز قوتها على الساحة الدولية، لكنه واجه تحديات سياسية واقتصادية كبيرة حالت دون تحقيقه.

- **عملة البريكس:**

هى مشروع عالمى ذو طموحات أوسع يهدف إلى إعادة تشكيل النظام المالى العالمى، لكنه يواجه تحديات تتعلق بالتفاوت بين الدول الأعضاء.

رغم اختلاف السياقات الجغرافية والسياسية، فإن العملتين تشتركان فى محاولة تحدي هيمنة الدولار وتقديم نموذج بديل لتحقيق التعاون الاقتصادى.

ومع ذلك، فإن نجاح أي من المشروعين يعتمد على التوافق السياسى والاقتصادي بين الدول الأعضاء.

٤.عملة أفريقية موحدة (إيكو):

بدأ الحديث عنها منذ تأسيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا **إيكواس عام ١٩٧٥**.

تقرر إطلاق العملة الموحدة لدول غرب إفريقيا **عام ٢٠٢٠**، لكن الموعد تأجل بسبب جائحة كوفيد-١٩ وخلافات داخلية.

الهدف تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية مثل الفرنك الفرنسى والدولار.

مقارنة بين العملة الإفريقية الموحدة (إيكو) وعملة البريكس:

عملة **"إيكو"** التى تسعى دول غرب إفريقيا لإطلاقها وعملة البريكس (التى لم تصدر بعد) تمثل محاولتين تهدفان إلى تقليل الاعتماد على الدولار وتعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء.

ومع ذلك، تختلف المبادرتان فى نطاق التطبيق، الأهداف، التحديات، وطريقة التنفيذ.

١ .الخلفية والأهداف.

العنصر	عملة إيكو	عملة البريكس
النشأة والمفهوم	-تم اقتراحها من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)لتكون عملة موحدة لهذه الدول.	-ظهرت فكرتها رسميًا فى قمم البريكس منذ ٢٠٠٩، لتعزيز استقلالية الاقتصادات الناشئة عن الدولار.
الأهداف الأساسية	-تعزيز التكامل الاقتصادى فى منطقة غرب إفريقيا. -تقليل الاعتماد على الفرنك الإفريقي الذى يهيمن عليه النفوذ الفرنسى.	-إنشاء عملة بديلة تدعم تجارة واقتصادات دول البريكس. -تقليل الهيمنة الغربية فى الاقتصاد العالمى.

٢ .الدول الأعضاء.

العنصر	عملة إيكو	عملة البريكس
الدول الأعضاء	-دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (١٥ دولة) تشمل نيجيريا، غانا، ساحل العاج، والسنغال.	-البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا مع إمكانية توسعها لدول أخرى.
التقارب الجغرافي	-تقارب جغرافي كبير بين الدول الأعضاء، مما يسهل التعاون.	-تباعد جغرافي كبير بين الأعضاء مع تنوع الثقافات والنظم الاقتصادية.

٣ .الهيكلية والسياسات النقدية.

العنصر	عملة إيكو	عملة البريكس
الهيكلية الإدارية	-يتطلب إنشاء بنك مركزي إقليمي يدير العملة الموحدة.	-مقترح أن يتم دعمها ببنك التنمية الجديد أو مؤسسة مالية مشابهة.
السياسات النقدية	-تسعى إلى استقرار العملة بناءً على معايير اقتصادية مشتركة بين الدول الأعضاء.	-قد تكون مبنية على سلة سلع (ذهب، نفط) أو على العملات الوطنية للأعضاء.

٤ .الاقتصاديات الداعمة.

العنصر	عملة إيكو	عملة البريكس
الغطاء النقدى	-تعتمد على الأداء الاقتصادى للدول الأعضاء مثل نيجيريا (أكبر اقتصاد فى غرب إفريقيا).	-مدعومة باقتصادات قوية مثل الصين (ثاني أكبر اقتصاد عالمى) وروسيا (غنية بالموارد).
التكامل التجارى	-تهدف إلى تعزيز التجارة الإقليمية وتقليل الحواجز الاقتصادية بين دول غرب إفريقيا.	-تهدف إلى تعزيز التجارة بين الاقتصادات الناشئة وتقليل الاعتماد على الدولار.
التحديات الاقتصادية	-تفاوت كبير فى مستويات التنمية والاعتماد على العملات الأجنبية الحالية.	-تفاوت اقتصادى كبير بين الأعضاء مثل الفجوة بين الصين والهند.

٥ .التحديات السياسية.

العنصر	عملة إيكو	عملة البريكس
السيطرة والنفوذ	-احتمالية هيمنة نيجيريا باعتبارها الاقتصاد الأكبر فى المنطقة.	-تحديات الموازنة بين مصالح الصين، روسيا، وبقية الدول الأعضاء.
التوافق السياسى	-صعوبة تحقيق توافق بين الدول الأعضاء بسبب التباينات السياسية والاقتصادية.	-الاختلافات السياسية بين الدول الأعضاء تشكل عقبة أمام تنفيذ العملة.

٦ .الفوائد والمخاطر.

العنصر	عملة إيكو	عملة البريكس
الفوائد	-تعزز التجارة البينية وتدعم الاستقلال النقدى لدول غرب إفريقيا. -تقليل الهيمنة الفرنسية.	-تقليل الاعتماد على الدولار الامريكى وتعزيز التعاون الاقتصادى بين الأعضاء.
المخاطر	-ضعف البنية التحتية الاقتصادية فى بعض الدول. -تحديات الالتزام بالمعايير المشتركة.	-صعوبة تحقيق التوازن بين مصالح الدول الأعضاء. -التوترات الجيوسياسية.

٧ .التأثير العالمى.

العنصر	عملة إيكو	عملة البريكس
الدور فى النظام المالى	-تأثير محدود نسبيًا على الاقتصاد العالمى بسبب تركيزها الإقليمي.	-إذا نجحت، قد تعيد تشكيل النظام المالى العالمى.
ردود الأفعال الدولية	-قلق من فرنسا بسبب تأثيرها على النظام النقدى الحالى فى المنطقة.	-قلق غربي كبير بسبب تحدي هيمنة الدولار والنظام المالى القائم.

الخلاصة:

- **عملة إيكو**:

مبادرة إقليمية تسعى لتعزيز التعاون الاقتصادى بين دول غرب إفريقيا، مع تركيز على تقليل النفوذ الأجنبي وخاصة الفرنسى.

- **عملة البريكس**:

مشروع عالمى يهدف إلى تحدي النظام المالى القائم وتعزيز التعاون بين الاقتصادات الناشئة.

رغم تشابه الأهداف فى تعزيز الاستقلال الاقتصادى، فإن عملة إيكو تركز على منطقة محدودة جغرافيًا، بينما تمتلك عملة البريكس طموحات لتغيير النظام المالى العالمى.

٥.عملة "أفرو" (الاتحاد الأفريقى):

تم اقتراحها رسميًا فى **عام ١٩٩١** مع معاهدة أبوجا.

تهدف إلى توحيد القارة الأفريقية بعملة واحدة بحلول **٢٠٢٨**، ولكن التنفيذ يواجه تحديات كبيرة.

مقارنة بين عملة "أفرو" (الاتحاد الإفريقي) وعملة البريكس:

عملة "أفرو" التى تم اقتراحها كعملة موحدة للاتحاد الإفريقي وعملة البريكس، التى تمثل مبادرة محتملة لدول البريكس لإنشاء عملة مشتركة، تعكسان جهودًا متوازية لتجاوز الهيمنة الغربية فى النظام المالى العالمى، ولكنهما تختلفان فى أهدافهما، نطاقهما، وتحدياتهما.

١ .الخلفية والأهداف.

العنصر	عملة أفرو	عملة البريكس
النشأة والمفهوم	-اقترحت كعملة موحدة لدول الاتحاد الإفريقي لتحقيق التكامل الاقتصادى والتنمية الشاملة للقارة.	-ظهرت فكرتها لتعزيز التعاون بين دول البريكس وتقليل الاعتماد على الدولار فى التجارة الدولية.
الأهداف الأساسية	-تعزيز الوحدة الإفريقية والتكامل الاقتصادى. -إنشاء نظام نقدى مستقل يقلل الاعتماد على العملات الأجنبية.	-دعم استقلالية اقتصادات دول البريكس. -منافسة النظام المالى القائم بقيادة الدولار.

٢ .الدول الأعضاء.

العنصر	عملة أفرو	عملة البريكس
الدول الأعضاء	-جميع دول الاتحاد الإفريقي (٥٥ دولة) من بينها نيجيريا، جنوب إفريقيا، مصر، وكينيا.	-البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا مع إمكانية التوسع لدول أخرى.
التقارب الجغرافي	-جغرافيًا فى قارة واحدة، مما يعزز التنسيق بين الأعضاء.	-انتشار جغرافي واسع مع اختلاف كبير فى الأنظمة الاقتصادية.

٣ .السياسات النقدية.

العنصر	عملة أفرو	عملة البريكس
الهيكلية الإدارية	-يتطلب إنشاء بنك مركزي إفريقي لإدارة العملة.	-قد تدار من خلال بنك التنمية الجديد (NDB) أو هيئة مالية مشتركة.
السياسات النقدية	-بناء على معايير اقتصادية موحدة بين الدول الأعضاء مثل التضخم، الدين العام، وسعر الصرف.	-قد تستند إلى سلة من العملات الوطنية أو أصول مادية (مثل الذهب).

٤ .الاقتصاديات الداعمة.

العنصر	عملة أفرو	عملة البريكس
الغطاء النقدى	-تعتمد على الموارد الطبيعية الغنية للدول الإفريقية مثل النفط، الذهب، والمعادن النادرة.	-مدعومة باقتصادات كبرى مثل الصين وروسيا وموارد طبيعية ضخمة.
التكامل التجارى	-يهدف إلى تعزيز التجارة البينية وتقليل الحواجز الاقتصادية داخل القارة.	-يركز على تعزيز التجارة بين الاقتصادات الناشئة الأعضاء وخارجها.

٥ .التحديات السياسية والاقتصادية.

العنصر	عملة أفرو	عملة البريكس
التوافق السياسى	-صعوبة تحقيق إجماع بين الدول الأعضاء بسبب التفاوت السياسى والاقتصادي الكبير.	-تحديات كبيرة بسبب اختلاف الأنظمة السياسية بين الدول الأعضاء.
التحديات الاقتصادية	-تفاوت كبير فى مستويات التنمية والبنية التحتية المالية داخل القارة.	-تفاوت اقتصادى بين الأعضاء مثل الفجوة بين الصين والهند من جهة، والبرازيل وجنوب إفريقيا من جهة أخرى.
السيطرة والنفوذ	-مخاوف من هيمنة اقتصادات كبرى مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا على العملة.	-احتمالية سيطرة الصين وروسيا على القرارات بسبب قوتهما الاقتصادية والجيوسياسية.

٧ .الفوائد والمخاطر.

العنصر	عملة أفرو	عملة البريكس
الفوائد المحتملة	-تعزيز الوحدة الإفريقية وتحقيق التكامل الاقتصادى. -تقليل هيمنة العملات الأجنبية على اقتصادات القارة.	-تقليل الاعتماد على الدولار فى التجارة الدولية. -زيادة التعاون بين الاقتصادات الناشئة.
المخاطر المحتملة	-ضعف البنية التحتية المالية فى بعض الدول الأعضاء. -تحديات الالتزام بالمعايير الاقتصادية المشتركة.	-توترات جيوسياسية بين الدول الأعضاء. -تحديات فى بناء ثقة السوق بهذه العملة.

٧ .التأثير العالمى.

العنصر	عملة أفرو	عملة البريكس
الدور فى النظام المالى	-إذا تم تنفيذها بنجاح، يمكن أن تصبح أداة قوية لتحفيز التنمية الاقتصادية فى إفريقيا.	-يمكن أن تعيد تشكيل النظام المالى العالمى وتقليل هيمنة الدولار.
ردود الأفعال الدولية	-قلق محتمل من القوى الغربية (مثل فرنسا والولايات المتحدة) بسبب فقدان النفوذ الاقتصادى فى إفريقيا.	-مقاومة غربية كبيرة بسبب تأثيرها على النظام المالى العالمى الحالى.

الخلاصة:

- **عملة أفرو**:

مبادرة طموحة لتعزيز التكامل الإفريقي والوحدة الاقتصادية فى القارة، لكنها تواجه تحديات كبيرة بسبب التفاوت الاقتصادى والسياسي بين الدول الأعضاء.

- **عملة البريكس**:

مشروع عالمى يسعى لتحدي النظام المالى القائم وتقليل الهيمنة الغربية، مع طموحات واسعة النطاق على المستوى الدولى.

رغم الاختلافات فى النطاق والهدف، يشترك المشروعان فى السعي إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادى وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية، لكن نجاحهما يعتمد على التغلب على التحديات الهيكلية والسياسية.

٦.الدينار الإسلامى:

النشأة:

طرح **رئيس الوزراء الماليزى مهاتير محمد** فكرة إعادة **الدينار الإسلامى كبديل للدولار الامريكى** ووسيلة تبادل مالى فى المعاملات التجارية الدولية بين الدول الإسلامية عام ١٩٩٧، لكن الفكرة لم تنجح بسبب الضغوط الدولية.

كانت الفكرة تهدف إلى توحيد الدول الإسلامية عبر عملة تعتمد على الذهب، ولكنها لم تُطبق فعليًا كعملة شاملة، واقتصر استخدامها بشكل رمزي فى بعض المناطق.

- **التحديات:**
  - غياب التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية.
  - التفاوت الكبير فى أنظمة الحكم والسياسات الاقتصادية.

- **الدروس:**
  - أهمية وجود بنية تحتية اقتصادية قوية قبل الشروع فى إصدار عملة مشتركة.
  - ضرورة وجود تعاون سياسى وثيق لتحقيق النجاح.

مقارنة بين الدينار الإسلامى وعملة البريكس:

تُعتبر كل من **الدينار الإسلامى** و**عملة البريكس** نماذج طموحة لإيجاد بدائل لأنظمة النقد التقليدية المهيمنة عالميًا، مثل الدولار الامريكى واليورو. ورغم أن الدينار الإسلامى كان مشروعًا تاريخيًا بأبعاد اقتصادية ودينية، فإن عملة البريكس مشروع حديث له أبعاد اقتصادية وجيوسياسية.

١.الخلفية التاريخية والأهداف.

العنصر	الدينار الإسلامى	عملة البريكس
التأسيس	-الدينار الإسلامى كان العملة الرسمية فى الدولة الإسلامية الأولى، مستندًا إلى الذهب والفضة . -أول صك له كان فى عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان عام ٦٩٦م.	-فكرة حديثة ظهرت مع تأسيس البريكس (٢٠٠٩) لتعزيز التعاون الاقتصادى بين الأعضاء وتحدي هيمنة الدولار.
الأهداف	-توحيد النظام المالى والاقتصادي للدولة الإسلامية . -تحقيق العدل والاستقرار الاقتصادى من خلال قيمة ثابتة تعتمد على المعادن الثمينة.	-تعزيز التعاملات الاقتصادية بين دول البريكس بعيدًا عن الدولار . -إيجاد نظام مالى متعدد الأقطاب يقلل من سيطرة الغرب على الاقتصاد العالمى.

٢ .الأساس النقدى.

العنصر	الدينار الإسلامى	عملة البريكس
الغطاء	-يعتمد على **الذهب والفضة** فقط، مما يضمن قيمة مستقرة غير قابلة للتضخم.	-لم يتم الإعلان بعد عن الغطاء الرسمي، لكن هناك اقتراحات لاعتماد **سلة من العملات** أو ربط العملة بالذهب والمعادن الأخرى.
التضخم	-معدوم بسبب ربط العملة بالمعادن الثمينة.	-قد يكون التضخم محتملًا حسب تصميم العملة واستخدامها.

٣ .الدول الأعضاء.

العنصر	الدينار الإسلامى	عملة البريكس
نطاق الاستخدام	-استخدم فى جميع أنحاء العالم الإسلامى، بما فى ذلك الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، وأجزاء من آسيا وأوروبا.	-مخصص لدول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا)، مع فتح المجال أمام الدول النامية الأخرى للانضمام.
التنوع الاقتصادى	-كانت معظم الدول الإسلامية تعتمد على الزراعة والتجارة.	-يشمل اقتصادات ضخمة ومتنوعة تشمل التصنيع، التكنولوجيا، والطاقة.

٤ .الهيكلية والمؤسسات.

العنصر	الدينار الإسلامى	عملة البريكس
الإدارة	-لم تكن هناك مؤسسة مركزية؛ كل دولة أو ولاية كانت تدير صك العملة محليًا ولكن وفقًا لمعايير موحدة.	-يتم النقاش حول إنشاء مؤسسة مالية مركزية لإدارة العملة، مثل "بنك التنمية الجديد" الخاص بالبريكس.
السيطرة	-تحت إشراف الخليفة أو الحاكم العام.	-قرار جماعي بين الدول الأعضاء، مما يعكس توازن القوى.

٥ .الفوائد والعيوب.

العنصر	الدينار الإسلامى	عملة البريكس
الفوائد	-استقرار القيمة نتيجة اعتماد الذهب والفضة . -لا يعتمد على نظام ائتماني أو دين . -يحمي من التضخم النقدى.	-تعزيز التجارة بين دول البريكس دون الحاجة للدولار . -تقليل الاعتماد على النظام المالى الغربي . -دعم الاقتصادات النامية.
العيوب	-صعوبة تأمين كميات كافية من الذهب والفضة لتغطية التعاملات الاقتصادية الكبيرة . -محدودية مرونة العملة للتكيف مع التطورات الاقتصادية.	-تحديات الاتفاق على التصميم والتطبيق بين الدول الأعضاء . -احتمالية مقاومة النظام المالى الغربي . -مشاكل التضخم والتفاوت فى مصالح الدول الأعضاء.

٦ .التطبيقات الاقتصادية.

العنصر	الدينار الإسلامى	عملة البريكس
التجارة الدولية	-استخدم فى التجارة بين الدول الإسلامية وخارجها، مع قبول واسع بسبب استقراره.	-مستهدف لتسهيل التجارة بين دول البريكس وتقليل الاعتماد على الدولار.
المرونة	-أقل مرونة بسبب الاعتماد على المعادن الثمينة.	-مرونة أعلى من خلال احتمالية الاعتماد على سلة من العملات.

٧ .الجوانب السياسية والجيوسياسية.

العنصر	الدينار الإسلامى	عملة البريكس
السياسة	-كان رمزًا لوحدة الدولة الإسلامية.	-أداة لتعزيز النفوذ السياسى لدول البريكس.
الجيوسياسية	-استخدم لربط أجزاء الإمبراطورية الإسلامية معًا.	-وسيلة لتقليل هيمنة الدولار وإعادة توزيع القوة الاقتصادية عالميًا.

الخلاصة:

- **الدينار الإسلامى:**

يمثل نموذجًا تاريخيًا يعتمد على الاستقرار النقدى من خلال الذهب والفضة، ولكنه محدود بالمرونة الاقتصادية والتكيف مع المتغيرات الحديثة.

- **عملة البريكس:**

مشروع حديث يهدف إلى كسر هيمنة الدولار، ولكنه يواجه تحديات سياسية، تصميمية، واقتصادية كبيرة.
كلا النموذجين يعكسان محاولات مختلفة لتجاوز العيوب المرتبطة بالعملات التقليدية المسيطرة.

٧.العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجى:

بدأ الحديث عنها فى أوائل التسعينيات، مع وضع خطوات عملية فى ٢٠٠١ خلال قمة المجلس.

حددت الدول الأعضاء عام ٢٠١٠ لإطلاق العملة، لكنها لم تتحقق بسبب اختلافات سياسية واقتصادية.

العائق:

انسحاب عُمان والإمارات من المشروع كان من أبرز العقبات.

مقارنة بين العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجي وعملة البريكس:

تتشارك فكرة العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجي

(Gulf Cooperation Council - GCC) وعملة **البريكس** (BRICS) فى الطموح لتجاوز الاعتماد على العملات العالمية المهيمنة، مثل الدولار الامريكى واليورو.

لكن الاختلاف يكمن فى السياقات الاقتصادية، السياسية، والجغرافية التى تؤثر على تطبيق كل منهما.

١ .الخلفية والأهداف.

العنصر	العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجي	عملة البريكس
التأسيس والمفهوم	-فكرة العملة الموحدة ظهرت عام ٢٠٠١ لتعزيز التكامل الاقتصادى بين دول الخليج.	-ظهرت فى قمة البريكس عام ٢٠٠٩ كوسيلة لتحدي هيمنة الدولار وتقوية التعاون الاقتصادى.
الأهداف الأساسية	-تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الدول الأعضاء. -تعزيز التجارة البينية وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية.	-تعزيز التعاملات بين دول البريكس وتقليل الاعتماد على الدولار. -إيجاد نظام مالى عالمى متعدد الأقطاب.

٢ .الدول الأعضاء.

العنصر	العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجي	عملة البريكس
الدول الأعضاء	-دول الخليج العربية: السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عمان، والكويت.	-البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا، ودول أخرى مرشحة للانضمام.
التركيبة الاقتصادية	-اقتصادات تعتمد على النفط والغاز بشكل كبير مع تفاوت محدود فى الموارد الأخرى.	-اقتصادات متنوعة تشمل الطاقة، التكنولوجيا، الصناعة، والزراعة.
العلاقات الجغرافية	-موقع جغرافي متقارب وحدود مشتركة.	-دول متباعدة جغرافيًا ومتفاوتة فى المصالح الاقتصادية والسياسية.

٣ .الهيكلية والحوكمة.

العنصر	العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجي	عملة البريكس
الإدارة	-البنك المركزي الخليجي المقترح لإدارة السياسة النقدية.	-قيد النقاش لإنشاء مؤسسة مالية موحدة، مثل بنك التنمية الجديد.
آلية اتخاذ القرار	-قرارات اقتصادية تُتخذ بالإجماع بين الدول الأعضاء.	-قرارات جماعية، مع تفاوت فى النفوذ بين الدول الكبرى (الصين وروسيا).

٤ .الأساس النقدى والاقتصادى.

العنصر	العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجي	عملة البريكس
الغطاء النقدى	-من المتوقع أن تكون العملة مدعومة بمزيج من الأصول المحلية والنفط.	-اقتراحات لربط العملة بالذهب، أو سلة من العملات والمعادن.
الاستقرار المالى	-الاقتصادات المستقرة نسبيًا فى دول الخليج توفر بيئة مؤاتية للعملة الموحدة.	-التفاوت الكبير فى استقرار اقتصادات دول البريكس يمثل تحديًا كبيرًا.
التضخم والتقلبات	-محدودية التضخم بسبب الفوائض النفطية والاحتياطيات العالية.	-احتمالية وجود تضخم وتقلبات بسبب الفروقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

٥ .الفوائد والعيوب.

العنصر	العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجي	عملة البريكس
الفوائد	-تعزيز التجارة البينية. -استقرار مالى أعلى بسبب التوحيد النقدى.	-تقليل الاعتماد على الدولار فى التجارة العالمية. -تعزيز التكامل الاقتصادى بين الدول النامية.
العيوب	-المخاوف من فقدان الدول الصغيرة استقلاليتها النقدية.	-التحديات السياسية بين الأعضاء. -اختلاف المصالح الاقتصادية.

٦ .التحديات الرئيسية.

العنصر	العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجي	عملة البريكس
السياسية	-التوترات السياسية الإقليمية قد تعيق التقدم.	-اختلاف الأهداف السياسية بين الأعضاء.
الاقتصادية	-اعتماد كبير على النفط يجعل العملة عرضة لتقلبات السوق.	-الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين الأعضاء (مثلاً: الصين مقابل جنوب إفريقيا).
التنفيذية	-تأخر التنفيذ بسبب غياب التوافق على التفاصيل النهائية للعملة.	-صعوبة الوصول إلى تصميم مقبول ومفيد لجميع الأعضاء.

٧ .الجوانب الجيوسياسية.

العنصر	العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجي	عملة البريكس
العلاقات الدولية	-تهدف لتعزيز التعاون الإقليمي وتقليل النفوذ الأجنبي.	-تُعتبر تحديًا للنظام المالى الغربي وهيمنة الدولار.
التأثير الجغرافي	-تأثير محصور فى منطقة الخليج.	-تأثير عالمى محتمل إذا تم تنفيذ العملة بنجاح.

الخلاصة:

- **العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجى:**

تمثل محاولة إقليمية لتعزيز التكامل الاقتصادى فى منطقة محددة جغرافيًا، مدعومة بثروات النفط والغاز.

- **عملة البريكس:**

هى مشروع عالمى بطموح أكبر يهدف إلى إعادة تشكيل النظام المالى العالمى، لكنه يواجه تحديات أكبر بسبب التفاوت الاقتصادى والجغرافي بين الأعضاء.

رغم اختلاف النطاق والأهداف، يشترك كلا المشروعين فى كونهما خطوات جريئة نحو التحرر من الهيمنة النقدية التقليدية، مع الحاجة إلى توافق سياسى واقتصادى لتحقيق النجاح.

٨.ملة "الأميركو" (شمال أمريكا):

ظهرت الفكرة فى أوائل العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. اقترحت كعملة موحدة لدول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة، كندا، المكسيك)، لكنها لم تحظَ بدعم سياسى كافٍ وتم رفضها شعبيًا.

مقارنة بين العملة الموحدة "الأميركو" وعملة البريكس:

تمثل العملة الموحدة "الأميركو (Amero) "وعملة البريكس (BRICS)محاولتين مختلفتين لتحقيق التكامل النقدى والاقتصادي بين مجموعة من الدول.

بينما "الأميركو" كان فكرةً غير مطبقة بين دول أمريكا الشمالية، تستهدف عملة البريكس إعادة تشكيل النظام المالى العالمى من خلال شراكات متعددة الأطراف.

١ .الخلفية والأهداف.

العنصر	"الأميركو(Amero) "	عملة البريكس
النشأة والمفهوم	-فكرة ظهرت فى التسعينيات كعملة موحدة لدول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية :(NAFTA) الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك.	-تم اقتراحها رسميًا فى قمة البريكس عام ٢٠٠٩ لتحدي هيمنة الدولار وتعزيز التكامل الاقتصادى بين الأعضاء.
الأهداف الأساسية	-تحسين التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء. -تقليل التكاليف التجارية وتحقيق استقرار مالى مشترك.	-تقليل الاعتماد على الدولار الامريكى. -تسهيل التجارة البينية وتعزيز التعاون المالى بين دول البريكس.

٢ .الدول الأعضاء.

العنصر	"الأميركو(Amero) "	عملة البريكس
الدول الأعضاء	-الولايات المتحدة، كندا، المكسيك (لو نُفذت الفكرة).	-البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا، مع احتمال توسع العضوية.
التركيبة الاقتصادية	-اقتصادات ذات تفاوت ملحوظ: الولايات المتحدة اقتصاد متقدم، كندا غنية بالموارد الطبيعية، والمكسيك اقتصاد نامٍ.	-اقتصادات متنوعة تشمل الدول الصناعية (الصين، روسيا) والدول النامية (جنوب إفريقيا).
التقارب الجغرافي	-دول متجاورة جغرافيًا، مما يسهل التجارة والتكامل.	-دول بعيدة جغرافيًا، مما يزيد من تعقيد التعاون اللوجستي.

٣ .الهيكلية والسياسات النقدية.

العنصر	"الأميركو(Amero) "	عملة البريكس
الهيكلية الإدارية	-لم تُطبق رسميًا، لكنها كانت ستحتاج إلى بنك مركزي مشترك على غرار البنك المركزي الأوروبى.	-قيد المناقشة لإنشاء هياكل مالية مشتركة مثل بنك التنمية الجديد.
السياسات النقدية	-قد تتبع النموذج الأوروبى بتوحيد السياسة النقدية وتقليل التحكم المحلي.	-لم تتضح بعد، لكن النقاش يتضمن ربط العملة بالذهب أو سلة من السلع والعملات.

٤ .الاقتصاديات الداعمة.

العنصر	"الأميركو(Amero) "	عملة البريكس
الغطاء النقدى	-تعتمد على قوة الدولار الامريكى واقتصاديات أمريكا الشمالية القوية نسبيًا.	-اقتراحات لربط العملة بالذهب أو بموارد مثل الطاقة والمعادن لدعم استقرارها.
التكامل التجارى	-تستند إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لتعزيز التجارة الحرة بين الأعضاء.	-تهدف إلى تسهيل التجارة بين الأعضاء بعيدًا عن الدولار الامريكى.
التحديات الاقتصادية	-تفاوت مستويات التنمية بين الدول قد يؤدي إلى هيمنة الولايات المتحدة.	-التفاوت الكبير بين اقتصادات الأعضاء يمثل تحديًا فى تطبيق عملة موحدة.

٥ .التحديات السياسية.

العنصر	"الأميركو(Amero) "	عملة البريكس
السيطرة والنفوذ	-مخاوف من سيطرة الولايات المتحدة على السياسة النقدية للعملة الموحدة.	-اختلاف الأولويات السياسية بين الأعضاء مثل الصين وروسيا قد يعوق التقدم.
التوافق السياسى	-معارضة شديدة من الجمهور خاصة فى الولايات المتحدة بسبب المخاوف من فقدان السيادة.	-تحقيق التوافق بين دول ذات أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة يمثل تحديًا كبيرًا.

٦ .الفوائد والمخاطر.

العنصر	"الأميركو(Amero) "	عملة البريكس
الفوائد	-تقليل تكاليف التحويلات النقدية وتعزيز التجارة.	-تقليل الاعتماد على الدولار الامريكى. -تعزيز التجارة بين الاقتصادات الناشئة.
المخاطر	-قد يؤدي إلى تفاوت اقتصادى أكبر بين الدول الأعضاء.	-احتمالية الفشل بسبب التفاوت الاقتصادى والجغرافي بين الأعضاء.

٧ .التأثير العالمى.

العنصر	"الأميركو(Amero) "	عملة البريكس
الدور فى النظام المالى	-كان من المتوقع أن تظل العملة تحت النفوذ الامريكى دون تأثير عالمى كبير.	-إذا نجحت، يمكن أن تعيد تشكيل النظام المالى العالمى وتقلل من هيمنة الدولار.
ردود الأفعال الدولية	-انتقادات واسعة من المحللين والجمهور، خاصة فى الولايات المتحدة.	-قلق غربي بشأن تأثيرها على النظام المالى القائم.

الخلاصة:

- **الأميركو**:

كانت فكرة إقليمية غير مطبقة تهدف إلى تحسين التكامل الاقتصادى بين دول أمريكا الشمالية، لكنها واجهت معارضة داخلية كبيرة بسبب مخاوف فقدان السيادة الوطنية.

- **عملة البريكس**:

هى مشروع عالمى طموح يسعى لتحدي الهيمنة النقدية للدولار، لكنه يواجه تحديات معقدة بسبب التفاوت الكبير بين اقتصادات الأعضاء واختلاف أولوياتهم.

رغم اختلاف النطاق والطموح، يعكس المشروعان الرغبة فى تحقيق الاستقرار المالى وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية المهيمنة، لكن نجاحهما يتوقف على التغلب على التحديات الاقتصادية والسياسية الكبيرة.

٩.الدينار الذهبى الأفريقى:

وفى عام ٢٠٠٩ تم اقتراح الدينار الذهبى الأفريقى من قبل الزعيم الراحل معمر القذافى.

كان القذافى يطمح إلى إنشاء عملة موحدة تعتمد على الذهب لتوحيد القارة الأفريقية اقتصاديًا وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية مثل الدولار الأمريكى واليورو.

كانت هذه الفكرة جزءًا من رؤيته لتحقيق الوحدة الأفريقية وتعزيز الاستقلال الاقتصادى للقارة.

وفى ٢٠ أكتوبر ٢٠١١ تم الإطاحة بمعمر القذافى ويبقى السؤال مطروح

هل تم الإطاحة به لهذا السبب؟

مقارنة بين الدينار الذهبى الأفريقى وعملة البريكس:

الدينار الذهبى الأفريقى وعملة البريكس يمثلان فكرتين نقديتين تسعيان إلى تحرير اقتصادات الدول الأعضاء من الهيمنة النقدية الغربية، معتمدة على ركائز مختلفة لتحقيق هذا الهدف.

الدينار الذهبى الأفريقى يعتمد على الذهب كغطاء نقدى، بينما تسعى عملة البريكس إلى إنشاء عملة متعددة الأطراف مرتبطة بمجموعة من الأصول أو العملات الأخرى.

١ .الخلفية والأهداف.

العنصر	الدينار الذهبى الأفريقي	عملة البريكس
النشأة والمفهوم	-مستوحى من الدعوات التى أطلقها الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي لإنشاء عملة موحدة لأفريقيا تعتمد على الذهب.	-ظهرت فكرتها رسميًا فى قمة البريكس ٢٠٠٩ لتحدي هيمنة الدولار.
الأهداف الأساسية	-تحقيق استقلال نقدى واقتصادي للدول الأفريقية. -تعزيز التجارة البينية الأفريقية وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية.	-تقليل الاعتماد على الدولار. -تعزيز التجارة بين دول البريكس ودعم الاقتصاد العالمى المتعدد الأقطاب.

٢ .الدول الأعضاء.

العنصر	الدينار الذهبى الأفريقي	عملة البريكس
الدول الأعضاء	-كان يستهدف جميع الدول الأفريقية، خاصة تلك التى تتشارك تاريخًا من الاستعمار الاقتصادى.	-البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا، مع احتمالات لتوسيع العضوية.
التقارب الجغرافي	-دول قارة واحدة مع تقارب جغرافي يسهل من التعاون الاقتصادى.	-دول بعيدة جغرافيًا مع تفاوت كبير فى العلاقات التجارية واللوجستية.

٣ .الهيكلية والسياسات النقدية.

العنصر	الدينار الذهبى الأفريقي	عملة البريكس
الهيكلية الإدارية	-لم يُطبق فعليًا، وكان يتطلب تأسيس نظام مصرفي أفريقي موحد.	-قيد المناقشة لإنشاء هيكل مالى يشمل بنكًا مركزيًا مشتركًا أو مؤسسات دعم مثل بنك التنمية الجديد.
السياسات النقدية	-يعتمد بالكامل على الذهب كغطاء نقدى للعملة، مما يحد من التحكم فى السياسات النقدية.	-مقترح ربطها بالذهب أو بسلة من السلع والعملات لتحقيق الاستقرار.

٤ .الاقتصاديات الداعمة.

العنصر	الدينار الذهبى الأفريقي	عملة البريكس
الغطاء النقدى	-يعتمد على احتياطيات الذهب الأفريقية الكبيرة.	-مقترح أن يكون مدعومًا بالذهب، المعادن، أو العملات المحلية للدول الأعضاء.
التكامل التجارى	-كان يهدف إلى تعزيز التجارة البينية داخل القارة الأفريقية.	-تعزيز التجارة بين الاقتصادات الناشئة والابتعاد عن الدولار الامريكى.
التحديات الاقتصادية	-تفاوت مستويات التنمية بين الدول الأفريقية وانعدام البنية التحتية اللازمة.	-تفاوت كبير بين اقتصادات الأعضاء من حيث التنمية والثروة.

٥ .التحديات السياسية.

العنصر	الدينار الذهبى الأفريقي	عملة البريكس
السيطرة والنفوذ	-مخاوف من سيطرة الدول الغنية بالذهب على القرار الاقتصادى.	-تحديات التوفيق بين مصالح الصين، روسيا، وبقية الدول الأعضاء.
التوافق السياسى	-صعوبة تحقيق توافق بين الدول الأفريقية بسبب الاختلافات السياسية والاقتصادية الكبيرة.	-الاختلافات السياسية بين الدول الأعضاء تمثل عقبة كبيرة أمام التنفيذ.

٧ .الفوائد والمخاطر.

العنصر	الدينار الذهبى الأفريقي	عملة البريكس
الفوائد	-يضمن استقرار العملة بفضل الاعتماد على الذهب. -يعزز استقلال الدول الأفريقية.	-يقلل الاعتماد على الدولار الامريكى. -يعزز التعاون الاقتصادى بين الدول الناشئة.
المخاطر	-ربط العملة بالذهب قد يؤدي إلى قيود فى السيولة النقدية.	-قد يواجه المشروع صعوبات فى التنفيذ بسبب التفاوت الاقتصادى والجغرافي.

٧ .التأثير العالمى.

العنصر	الدينار الذهبى الأفريقي	عملة البريكس
الدور فى النظام المالى	-كان من المتوقع أن يعزز الاستقلال النقدى لأفريقيا لكنه لن يؤثر بشكل كبير على النظام المالى العالمى.	-إذا نجحت، يمكن أن تعيد تشكيل النظام المالى العالمى وتقلل هيمنة الدولار.
ردود الأفعال الدولية	-قلق غربي من محاولات القذافي لإنشاء نظام نقدى مستقل قد يقلل الاعتماد على الدولار.	-قلق دول الغرب من تقليص دور الدولار فى التجارة العالمية.

الخلاصة:

- **الدينار الذهبى الأفريقي:**

كان مشروعًا إقليميًا يهدف إلى تحرير أفريقيا من الاستعمار النقدى والاقتصادي باستخدام غطاء الذهب، لكنه لم يتحقق بسبب التحديات السياسية والاقتصادية.

- **عملة البريكس:**

هى مشروع عالمى يسعى إلى تحدي النظام المالى العالمى القائم من خلال تعزيز التعاون الاقتصادى بين الاقتصادات الناشئة.

رغم اختلاف النطاق والطموحات، تشترك الفكرتان فى محاولتهما تقديم بدائل للنظام النقدى التقليدي القائم على الدولار، مع مواجهة عقبات كبيرة تجعل تحقيقهما أمرًا صعبًا.

١٠. الدولار الكاريبى الموحد:

Eastern Caribbean Dollar – XCD

الدولار الكاريبي الموحد هو العملة الرسمية المستخدمة فى **ثمانى دول وأقاليم** صغيرة تقع فى منطقة الكاريبي. يُعد نموذجًا ناجحًا نسبيًا لعملة موحدة فى منطقة جغرافية محدودة، مما يجعله مثالًا مهمًا لتحليل العملات الموحدة.

التأسيس والتاريخ:

- **التأسيس الرسمي :**

تم إصدار الدولار الكاريبي الموحد لأول مرة فى عام ١٩٦٥.

- **الخلفية التاريخية:**
  - حل الدولار الكاريبي الموحد محل العملات الاستعمارية البريطانية مثل الدولار البريطاني لشرق الكاريبي.
  - العملة مستندة إلى نظام العملات الاستعمارية التى كانت مستخدمة فى المنطقة خلال الحكم البريطاني.

الدول والأقاليم المستخدمة للدولار الكاريبي الموحد

الدولار الكاريبي الموحد يُستخدم فى الدول التالية:

١. **أنتيغوا وباربودا**

٢. **دومينيكا**

٣. **غرينادا**

٤. **سانت كيتس ونيفيس**

٥. **سانت لوسيا**

٦. **سانت فنسنت والغرينادين**

٧. **أنغيلا** إقليم بريطانى

٨. **مونتسرات** إقليم بريطانى

الجهة المشرفة على العملة:

- **البنك المركزي لشرق الكاريبي (Eastern Caribbean Central Bank - ECCB):**
  - تأسس **عام ١٩٨٣**، وهو المسؤول عن إصدار وإدارة العملة.
  - مقره فى سانت كيتس ونيفيس.
  - يعمل على ضمان استقرار العملة وتعزيز التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

الربط بالدولار الامريكى:

- **سعر الصرف** :الدولار الكاريبي الموحد مربوط بالدولار الامريكى منذ عام ١٩٧٦، بسعر ثابت يبلغ **1 دولار أمريكي = ٢,٧٠ XCD.**
- الهدف من الربط:
  - تعزيز الثقة بالعملة.
  - حماية الاقتصاديات الصغيرة فى مواجهة تقلبات العملات العالمية.

الشكل والمظهر:

- العملة تصدر بأشكال **ورقية** و**معدنية**:
  - الأوراق النقدية: تصدر بفئات ٥، ١٠، ٢٠، ٥٠، و١٠٠ دولار كاريبي.

- العملات المعدنية: تصدر بفئات ١، ٢، ٥، ١٠، ٢٥ سنتًا و١ دولار

الاقتصاديات المرتبطة بالدولار الكاريبي الموحد.

- **اقتصاديات صغيرة الحجم:**
  - تعتمد بشكل كبير على السياحة، الزراعة، والتجارة.
  - تواجه تحديات مثل صغر الأسواق، قلة الموارد الطبيعية، والتعرض للكوارث الطبيعية.
- **فوائد الدولار الكاريبي الموحد:**
  - سهولة التجارة بين الدول الأعضاء.
  - تعزيز التكامل الاقتصادى.
  - تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية الأخرى.

التحديات التى تواجه العملة:

١. **اقتصادات صغيرة ومحدودة:**

- صعوبة تنويع الاقتصاديات.
- الاعتماد الكبير على السياحة يجعلها عرضة للتقلبات العالمية.

٢. **الكوارث الطبيعية:**

- المنطقة معرضة للأعاصير والفيضانات، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادى.

٣. **الهجرة:**

- فقدان العمالة الماهرة بسبب الهجرة إلى دول أكبر، مما يضعف الاقتصاديات المحلية.

نجاح الدولار الكاريبي الموحد

على الرغم من التحديات، يُعتبر الدولار الكاريبي الموحد نموذجًا ناجحًا بسبب:

١. **إدارة موحدة للسياسة النقدية:**

- البنك المركزي لشرق الكاريبي يدير العملة بفعالية.

٢. **الاستقرار النسبي:**

- الربط بالدولار الامريكى يحمي العملة من التقلبات الحادة.

٣. **التكامل الاقتصادى:**

- يعزز العملة التعاون والتجارة بين الدول الصغيرة.

الدروس المستفادة من الدولار الكاريبي الموحد

١. **ضرورة الربط بعملة قوية:**

- فى حال ضعف الاقتصاديات المحلية، يساهم الربط بعملة مستقرة فى تعزيز الثقة.

٢. **إدارة مركزية قوية:**

- وجود مؤسسة مالية موحدة يضمن استقرار العملة وسلامة النظام النقدى.

٣. **تعزيز التجارة الإقليمية:**

- العملة الموحدة تزيد من سهولة التبادل التجارى بين الأعضاء.

٤. **المرونة مقابل التحديات الإقليمية:**

- الدول الصغيرة يمكن أن تنجح فى عملة موحدة إذا كانت السياسات متوافقة.

مقارنة بين الدولار الكاريبي الشرقي (Eastern Caribbean Dollar) وعملة البريكس:

الدولار الكاريبي الشرقي (XCD) هو عملة موحدة لدول شرق البحر الكاريبي ويُعتبر من بين المحاولات الناجحة نسبيًا فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى الإقليمي.

فى المقابل، عملة البريكس المقترحة تعد مبادرة حديثة تسعى لإعادة تشكيل النظام المالى العالمى.

فيما يلى مقارنة شاملة بين العملتين من حيث النشأة، الأهداف، الخصائص، التحديات، والآثار الاقتصادية.

١ .الخلفية والأهداف.

العنصر	الدولار الكاريبي الشرقي(XCD)	عملة البريكس
النشأة والمفهوم	-أُطلق رسميًا عام ١٩٦٥ كعملة موحدة لدول شرق الكاريبي لتحفيز التعاون الاقتصادى.	-مبادرة حديثة بين دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) لإنشاء عملة مشتركة.
الأهداف الأساسية	-تسهيل التجارة والاستقرار المالى الإقليمي. -تعزيز التعاون بين الدول الصغيرة الأعضاء.	-تقليل الاعتماد على الدولار الامريكى فى التجارة الدولية. -تعزيز التعاون بين الاقتصادات الناشئة.

٢ .الأعضاء والنطاق الجغرافى.

العنصر	الدولار الكاريبي الشرقي(XCD)	عملة البريكس
الدول الأعضاء	-يتداول فى ٨ دول بمنطقة البحر الكاريبي، مثل أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وغرينادا.	-يشمل دولًا كبيرة مثل البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا.
التقارب الجغرافي	-دول صغيرة ومجاورة، مما يسهل التنسيق والسياسات الاقتصادية.	-انتشار جغرافي واسع عبر ٤ قارات، مع اختلافات ثقافية واقتصادية كبيرة.

٣ .الهيكلية النقدية.

العنصر	الدولار الكاريبي الشرقي(XCD)	عملة البريكس
الإدارة والتنظيم	-يديرها البنك المركزي لشرق الكاريبي (ECCB)الذى يحدد السياسات النقدية ويشرف على العملة.	-يُتوقع أن تُدار عبر بنك التنمية الجديد (NDB) أو مؤسسة مالية مشتركة جديدة.
أساس العملة	-مربوطة بالدولار الامريكى بنسبة ثابتة (1 XCD = 0.37 USD).	-قد تُبنى على سلة من العملات الوطنية أو أصول مادية مثل الذهب.

٤ .الاقتصاديات الداعمة.

العنصر	الدولار الكاريبي الشرقي(XCD)	عملة البريكس
حجم الاقتصاد	-اقتصادات صغيرة تعتمد على السياحة، الزراعة، وتحويلات العاملين من الخارج.	-اقتصادات كبرى تتضمن صناعات متقدمة وموارد طبيعية ضخمة مثل النفط والغاز.
التكامل التجارى	-يركز على تعزيز التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء.	-يسعى لتعزيز التجارة بين دول البريكس وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية.

٥ .التحديات السياسية والاقتصادية.

العنصر	الدولار الكاريبي الشرقي (XCD)	عملة البريكس
التحديات السياسية	-استقرار سياسى نسبي فى المنطقة، مما يعزز العملة.	-اختلاف الأنظمة السياسية بين الدول الأعضاء (ديمقراطيات مقابل أنظمة استبدادية).
التحديات الاقتصادية	-الاعتماد على الدولار الامريكى يحد من الاستقلالية المالية.	-تفاوت النمو الاقتصادى بين الدول الأعضاء مثل الفجوة بين الصين والبرازيل.

٦ .الأداء والاستقرار.

العنصر	الدولار الكاريبي الشرقي(XCD)	عملة البريكس
الاستقرار المالى	-استقرار نسبي بفضل ارتباطه بالدولار الامريكى والبنك المركزي القوي.	-لم يتم إطلاقها بعد، ولكنها تواجه تحديات فى تحقيق الاستقرار المالى.
الاعتماد الدولى	-لا تُستخدم على نطاق واسع خارج المنطقة.	-تُخطط لأن تكون عملة دولية لمنافسة الدولار الامريكى.

٧ .التأثير العالمى.

العنصر	الدولار الكاريبي الشرقي (XCD)	عملة البريكس
التأثير على النظام المالى	-تأثير محدود جدًا على النظام المالى العالمى.	-إمكانية إعادة تشكيل النظام المالى العالمى إذا نجحت فى تقليل هيمنة الدولار.
ردود الفعل الدولية	-مقبولة إقليميًا ولكن دون تأثير عالمى يُذكر.	-تواجه مقاومة كبيرة من الولايات المتحدة والدول الغربية بسبب تهديدها للدولار.

٨ .الفوائد والمخاطر.

العنصر	الدولار الكاريبي الشرقي(XCD)	عملة البريكس
الفوائد المحتملة	-استقرار مالى داخلي. -تسهيل التجارة الإقليمية.	-تقليل هيمنة الدولار. -تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الناشئة.
المخاطر المحتملة	-التبعية للدولار الامريكى تجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية الأمريكية.	-التوترات الجيوسياسية قد تعيق نجاح العملة.

الخلاصة:

- **الدولار الكاريبي الشرقى (XCD)** :

يمثل تجربة ناجحة نسبيًا فى تحقيق الاستقرار المالى الإقليمي، ولكنه يظل محدودًا فى نطاقه وتأثيره الدولى.

- **عملة البريكس**:

مشروع طموح يهدف إلى تحقيق تحول عالمى فى النظام المالى، ولكنه يواجه تحديات كبيرة تتعلق بالتنسيق بين الدول الأعضاء والتوترات الجيوسياسية.

على الرغم من اختلاف السياقات، فإن تجربة الدولار الكاريبي الشرقي توضح أهمية وجود إدارة مركزية قوية وتوافق سياسى لتحقيق الاستقرار، وهى دروس يمكن أن تفيد عملة البريكس المقترحة.

١١ .السوق الأوروبية المشتركة.

European Economic Community - EEC

- **النشأة:**
  - تأسست بموجب معاهدة روما عام ١٩٥٧ بهدف تعزيز التكامل الاقتصادى بين الدول الأوروبية.
  - كانت تهدف إلى إنشاء سوق مشتركة تسمح بحرية حركة السلع والخدمات ورأس المال.
- **التحول إلى الاتحاد الأوروبى:**
  - فى عام ١٩٩٣، تطور السوق الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد الأوروبى (EU) بموجب معاهدة ماستريخت، مع التركيز على الاتحاد النقدى.
  - أدى ذلك إلى إصدار عملة اليورو عام ١٩٩٩.

اليورو هو أحد أبرز الأمثلة التاريخية على عملة مشتركة نجحت فى تحقيق مستوى كبير من التكامل الاقتصادى والمالي بين دول الاتحاد الأوروبى. فيما يلى تحليل لتجربة اليورو:

خلفية تاريخية:

- **الأسباب والدوافع:**
  - رغبة أوروبا فى تعزيز التكامل الاقتصادى والسياسي بعد الحروب العالمية.
  - مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية بكتلة موحدة قادرة على المنافسة.
  - تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء.
- **البداية:**
  - تأسيس السوق الأوروبية المشتركة (١٩٥٧) ثم الاتحاد الأوروبى(1993) .
  - معاهدة ماستريخت (١٩٩٢) كانت نقطة الانطلاق لإنشاء الاتحاد النقدى.
  - اليورو بدأ كعملة إلكترونية عام ١٩٩٩ ودخل التداول الفعلى فى ٢٠٠٢.

فوائد اليورو:

- **التكامل الاقتصادى:**
  - سهّل التجارة بين الدول الأعضاء بإلغاء الحاجة لتحويل العملات.
  - خفض تكاليف المعاملات المالية بين الشركات والمستهلكين.

- **قوة السوق الأوروبية:**
  - أصبحت منطقة اليورو قوة اقتصادية عالمية، قادرة على منافسة الدولار.
- **جذب الاستثمارات:**
  - الاستقرار المالى الناتج عن العملة المشتركة زاد من ثقة المستثمرين.
- **السياحة والتبادل الثقافي:**
  - سهولة السفر بين الدول الأعضاء بعملة موحدة شجعت على التبادل الثقافي والسياحي.

التحديات التى واجهها اليورو:

- **الفوارق الاقتصادية بين الدول الأعضاء:**
  - الدول القوية اقتصادياً (مثل ألمانيا) تختلف كثيراً عن الدول الضعيفة (مثل اليونان).
  - هذه الفوارق تسببت فى أزمات ديون، أبرزها أزمة اليونان فى ٢٠٠٩.
- **السيادة النقدية:**
  - الدول الأعضاء تنازلت عن جزء كبير من سيادتها النقدية للبنك المركزي الأوروبى.
  - الدول ذات الاقتصادات المتعثرة لا تستطيع تخفيض عملاتها لتحفيز الصادرات.

- **السياسات المالية:**
  - غياب التنسيق الكامل فى السياسات المالية بين الدول الأعضاء أدى إلى اختلالات اقتصادية.
  - أزمة منطقة اليورو فى العقد الأول من القرن الـ٢١ أظهرت ضعف البنية المؤسسية.

آليات النجاح:

- **البنك المركزي الأوروبى(ECB) :**
  - تأسس البنك المركزي الأوروبى لإدارة السياسة النقدية وضمان استقرار العملة.
  - اتخذ خطوات لدعم اليورو فى أوقات الأزمات، مثل برامج شراء السندات.
- **معايير ماستريخت:**
  - فرضت معايير صارمة على الدول التى ترغب فى الانضمام لمنطقة اليورو.
  - هذه المعايير شملت معدلات الدين العام، التضخم، والعجز فى الميزانية.
- **صندوق الاستقرار المالى الأوروبى(EFSF):**
  - تأسس لمساعدة الدول المتعثرة خلال الأزمات، مثل أزمات اليونان وأيرلندا.

الدروس المستفادة من تجربة اليورو:

- **التكامل السياسى ضروري:**
  - نجاح العملة المشتركة يتطلب تكاملاً سياسياً يتجاوز مجرد التعاون الاقتصادى.
- **الشفافية والمسؤولية:**
  - الدول يجب أن تلتزم بمعايير صارمة لضمان الاستقرار المالى.
- **آليات الدعم:**
  - وجود أدوات لدعم الدول الضعيفة أثناء الأزمات يقلل من المخاطر.
- **التنويع الاقتصادى:**
  - على الدول تحسين هياكل اقتصاداتها لتصبح أكثر تنافسية فى بيئة عملة موحدة.

مقارنة بين اليورو وعملة البريكس:

اليورو وعملة البريكس يمثلان نماذج مختلفة لمبادرات النقد الموحد. اليورو يُعتبر مثالاً ناجحًا للعملة الموحدة بين دول متقدمة اقتصاديًا، بينما عملة البريكس ما زالت فكرة فى طور النقاش تهدف إلى إعادة تشكيل النظام المالى العالمى.

١ .الخلفية والأهداف.

العنصر	اليورو(Euro)	عملة البريكس
النشأة والمفهوم	-تم إطلاقه رسميًا عام ١٩٩٩ كعملة مشتركة لدول الاتحاد الأوروبى.	-مبادرة مقترحة لإنشاء عملة موحدة بين دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا).
الأهداف الأساسية	-تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية بين الدول الأعضاء. -تسهيل التجارة والاستثمارات المشتركة. -الاستقرار المالى.	-تقليل الاعتماد على الدولار الامريكى. -تعزيز التعاون بين الاقتصادات الناشئة. -مواجهة الهيمنة الغربية الاقتصادية.

٢ .الأعضاء والنطاق الجغرافى.

العنصر	اليورو(Euro)	عملة البريكس
الدول الأعضاء	-يستخدمه ٢٠ دولة من الاتحاد الأوروبى (من أصل ٢٧ دولة).	-يشمل ٥ دول كبيرة ومؤثرة: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا.
التقارب الجغرافي	-دول متجاورة ومترابطة تاريخيًا وسياسيًا.	-انتشار جغرافي واسع عبر ٤ قارات مع اختلافات اقتصادية وسياسية كبيرة.

٣ .الهيكلية النقدية.

العنصر	اليورو(Euro)	عملة البريكس
الإدارة والتنظيم	-يديره البنك المركزي الأوروبى (ECB)، الذى يحدد السياسة النقدية ويوجه الاقتصاد.	-يُقترح أن تُدار من قبل بنك التنمية الجديد (NDB) أو مؤسسة مالية جديدة.
أساس العملة	-مدعوم باقتصادات قوية ذات قواعد صناعية وتجارية متطورة.	-قد تُبنى على سلة عملات الأعضاء أو أصول مثل الذهب، لكنها ما زالت غير واضحة.

٤ .الاقتصاديات الداعمة.

العنصر	اليورو(Euro)	عملة البريكس
حجم الاقتصاد	-يضم اقتصاديات قوية مثل ألمانيا، فرنسا، وإيطاليا.	-يشمل اقتصادات ناشئة ومتفاوتة مثل الصين (قوة اقتصادية كبيرة) والبرازيل (نامية).
التكامل التجارى	-تجارة حرة وعلاقات اقتصادية عميقة بين الدول الأعضاء.	-يسعى لتعزيز التجارة بين الأعضاء، لكن مع تفاوت كبير فى مستوى النمو الاقتصادى.

٥ .التحديات السياسية والاقتصادية.

العنصر	اليورو(Euro)	عملة البريكس
التحديات السياسية	-تحديات فى تحقيق توافق سياسى بين الأعضاء حول السياسات المالية.	-اختلاف الأنظمة السياسية بين الدول الأعضاء (ديمقراطيات وأنظمة استبدادية).
التحديات الاقتصادية	-أزمات الديون السيادية (مثل اليونان) أثرت على استقرار اليورو.	-تفاوت مستويات التنمية بين الأعضاء يجعل تنسيق السياسات تحديًا كبيرًا.

٦ .الأداء والاستقرار.

العنصر	اليورو(Euro)	عملة البريكس
الاستقرار المالى	-يعتبر عملة مستقرة مدعومة باقتصادات متطورة وسياسات نقدية متماسكة.	-لم تُطلق بعد، ومخاطر الاستقرار مرتفعة بسبب التفاوت الكبير بين الأعضاء.
الاعتماد الدولى	-يُعتبر العملة الثانية عالميًا بعد الدولار الامريكى.	-تُطمح أن تكون بديلًا عالميًا، لكنها تواجه تحديات كبيرة فى تحقيق هذا الهدف.

٧ .التأثير العالمى.

العنصر	اليورو(Euro)	عملة البريكس
التأثير على النظام المالى	-ساهم فى تقليل الاعتماد على الدولار وتعزيز دور أوروبا اقتصاديًا.	-يهدف إلى إعادة تشكيل النظام المالى العالمى وتقليل هيمنة الدولار.
ردود الفعل الدولية	-تم قبوله عالميًا كعملة مستقرة وموثوقة.	-يواجه مقاومة من الغرب نظرًا لتهديده للدولار والنظام الحالى.

٨ .الفوائد والمخاطر.

العنصر	اليورو(Euro)	عملة البريكس
الفوائد المحتملة	-تعزيز الوحدة الأوروبية. -تسهيل التجارة والسفر والاستثمار داخل الاتحاد.	-تعزيز التعاون الاقتصادى بين دول البريكس. -تقليل الاعتماد على العملات الغربية.
المخاطر المحتملة	-الأزمات المالية فى دولة عضو قد تؤثر على العملة ككل.	-التوترات السياسية والجيوسياسية بين الأعضاء قد تعيق التنفيذ.

الخلاصة

- **اليورو**:

يُعتبر نموذجًا ناجحًا للعملة الموحدة بفضل وجود بنية تحتية اقتصادية قوية وتوافق سياسى نسبي بين الدول الأعضاء، لكنه واجه تحديات مثل أزمات الديون.

- **عملة البريكس**:

فكرة طموحة تهدف إلى كسر هيمنة الدولار، لكنها تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالتفاوت الاقتصادى والسياسى بين الدول الأعضاء.

الدروس المستفادة:

يمكن لعملة البريكس أن تستفيد من تجربة اليورو من خلال:

١. بناء مؤسسة نقدية مركزية قوية.

٢. تحقيق توافق سياسى قبل الإطلاق.

٣. وضع آليات لمعالجة التفاوت الاقتصادى بين الأعضاء.

الخلاصة:

تجربة اليورو تؤكد أن العملة المشتركة ليست مجرد أداة اقتصادية، بل هى مشروع سياسى واقتصادي طويل الأجل يتطلب مستوى عالياً من التعاون والتنسيق.

يمكن لدول البريكس الاستفادة من الدروس الأوروبية عبر التركيز على إنشاء بنية تحتية مالية قوية، والتوافق على آليات دعم تعالج الفجوات الاقتصادية بين الأعضاء.

عملة بريكس الموحدة(BRICS) :

ظهرت فكرتها فى عام ٢٠١٤، وازدادت قوةً فى المناقشات خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤.

الهدف من العملة هو تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكى وتعزيز التجارة بين دول المجموعة، لكنها ما زالت فى مرحلة الدراسة.

والان أصبحت الفرصة أفضل امام مجموعة البريكس، التى تسعى إلى تقديم نموذج مالى مختلف وأكثر عدالة. فى الصفحات القادمة، سنتعمق فى تحليل هذا النظام وكيف يمكن لهذه البدائل أن تعيد تشكيل خارطة الاقتصاد العالمى، ربما نحو مستقبل أكثر توازناً وعدالة.

هذا التحول يُبرز نقطة مهمة: إذا كانت القرارات الأمريكية السابقة تهدف إلى الهيمنة، فإن التحدى الجديد الذى تمثله البريكس ربما يعكس محاولة لإعادة صياغة قواعد اللعبة الاقتصادية لتكون أكثر عدالة وشمولًا.

ومع ذلك، يبقى السؤال الأهم:

هل ستتمكن هذه الدول من تحقيق هذا الهدف دون أن تسقط فى نفس الفخ الذى وقعت فيه القوى المهيمنة من قبل، حيث تطغى المصالح السياسية على المبادئ الاقتصادية؟

عندما طرحت هذا السؤال، تطرق إلى ذهني السؤال الآتى:

لماذا فضلت إنجلترا عدم الانضمام إلى اليورو؟

إذا نظرنا إلى أسباب عدم انضمام إنجلترا إلى العملة الموحدة (اليورو)، سوف يتبادر إلى أذهاننا مجموعة من الحقائق التى تظهر حقيقة الوضع الاقتصادى العالمى ومدى هشاشته.

فضلت إنجلترا عدم الانضمام إلى اليورو:

فضلت المملكة المتحدة عدم الانضمام إلى اليورو لعدة أسباب اقتصادية وسياسية:

١. السيادة الاقتصادية :

كانت هناك مخاوف من فقدان السيطرة على السياسة النقدية والاقتصادية. كان بنك إنجلترا يرغب فى الحفاظ على استقلاليته فى تحديد أسعار الفائدة والسياسات المالية الأخرى.

٢. **الاستقرار الاقتصادى:**

كانت المملكة المتحدة قلقة من أن الانضمام إلى اليورو قد يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادى، خاصة فى ظل الأزمات المالية التى شهدتها بعض دول منطقة اليورو.

٣. **الرأي العام :**

كان هناك تحفظ كبير بين الجمهور البريطاني تجاه فكرة الانضمام إلى اليورو، حيث كان العديد من البريطانيين يفضلون الاحتفاظ بالجنيه الإسترليني كرمز للهوية الوطنية.

٤. **المرونة الاقتصادية :**

كانت المملكة المتحدة ترى أن الاحتفاظ بعملتها الخاصة يمنحها مرونة أكبر فى التعامل مع الأزمات الاقتصادية وتكييف السياسات المالية بما يتناسب مع احتياجاتها الخاصة.

هذه الأسباب مجتمعة جعلت المملكة المتحدة تقرر عدم الانضمام إلى اليورو والحفاظ على الجنيه الإسترليني كعملتها الوطنية.

ومع ذلك، فإن قرار المملكة المتحدة بعدم الانضمام إلى اليورو يكشف عن جانب أعمق يتعلق بطبيعة العلاقات الاقتصادية العالمية. فهو يعكس نوعاً من الحذر تجاه الأنظمة الاقتصادية الموحّدة، التى قد تبدو على السطح أداة لتعزيز التعاون، لكنها تحمل فى طياتها تحديات متعلقة بالسيادة والمرونة.

هذا القرار البريطاني يمكن اعتباره انعكاساً لفشل النظام الاقتصادى العالمى فى تحقيق توازن بين التوحيد الاقتصادى والحفاظ على الخصوصيات الوطنية.

كما أن هذا الموقف يكشف عن هشاشة البنية الاقتصادية العالمية، التى تعتمد بشكل كبير على مصالح القوى الكبرى.

فى الصفحات القادمة، سنناقش كيف يؤثر هذا التباين فى المصالح على استقرار النظام المالى الدولى، وكيف تسعى بعض الدول إلى تحقيق الاستقلالية الاقتصادية بعيدًا عن هذه الأنظمة الموحّدة التى تخدم بشكل أساسى القوى المهيمنة.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال استعراضنا لتجارب العملات الموحدة عبر التاريخ، بما فى ذلك تجربة اليورو، يظهر جلياً أن نجاح أي مشروع عملة مشتركة يتطلب أكثر من مجرد رؤية اقتصادية؛ بل يتطلب التزاماً سياسياً طويل الأمد، وبنية تحتية مالية متماسكة، ومستوى عالياً من التوافق بين الدول الأعضاء.

فى حالة عملة البريكس، فإن التحديات الماثلة أمام المجموعة ليست فقط فى توحيد العملة، ولكن فى بناء نظام اقتصادى جديد يعالج التفاوتات الاقتصادية ويضمن العدالة والشمولية.

تجربة المملكة المتحدة مع اليورو مثال على كيفية تفضيل الدول للحفاظ على استقلالها الاقتصادى والسياسي على حساب الاندماج فى مشاريع موحدة، وهو درس هام يمكن للبريكس أن تستفيد منه.

إن المحاولات السابقة، من اليورو وحتى التجارب الأقل نجاحاً، تطرح أسئلة عميقة حول مستقبل النظام المالى العالمى.

هل يمكن لمجموعة البريكس تقديم نموذج يعالج إخفاقات النظام الحالى دون الوقوع فى نفس الفخاخ؟

فى الصفحات القادمة، سنواصل استكشاف الإمكانات والقيود التى تواجهها عملة البريكس الموحدة، وسنحلل كيف يمكن لمثل هذا المشروع أن يعيد تشكيل قواعد اللعبة الاقتصادية العالمية، واضعين فى اعتبارنا دروس الماضى وتحديات الحاضر، لنقترب من فهم أكثر شمولاً لما قد يحمله المستقبل.

الفصل الرابع

فقاعة الدولار

هل نحن على حافة انهيار؟

فقاعة الدولار: هل نحن على حافة انهيار؟

مقدمة

عندما ننظر إلى الاقتصاد العالمى اليوم، نجد أن العملات والموارد المالية ليست مجرد أرقام فى حسابات بنكية، بل هى أدوات تحمل تأثيرًا مباشرًا على حياتنا اليومية ومستقبلنا الاقتصادى. من بين هذه الأدوات، يبرز الدولار الامريكى كعملة محورية فى التجارة الدولية والاحتياطيات النقدية العالمية.

لكن، خلف هذه القوة الظاهرة، يكمن سؤال مهم: هل هذه الهيمنة مستدامة، أم أنها أشبه بفقاعة تنتظر الانفجار؟ فى هذا السياق، يتجلى مفهوم "فقاعة الدولار" كأحد أكثر المواضيع إثارة للجدل والتحليل فى العالم الاقتصادى.

معنى فقاعة الدولار!

الفقاعة هو تعبير يُطلق على شيء غير مستقر قد ينفجر ويتلاشى فى أي لحظة، ولهذا السبب استُخدم هذا المصطلح فى عالم الاقتصاد لوصف الأنظمة أو الحالات الاقتصادية غير المستقرة التى تُبنى على أسس غير حقيقية.

على مر التاريخ، شهدنا أمثلة عديدة على "فقاعات" اقتصادية تركت أثرًا عميقًا على الشعوب والدول، مثل فقاعة جنون أزهار التوليب فى هولندا عام ١٦٣٧ وفقاعة الدوت كوم عام ٢٠٠٠، حيث شهدت تلك الفقاعات ارتفاعًا هائلًا وغير مبرر فى قيمة الأصول، تلته انهيارات مفاجئة وحادة.

فقاعة الدولار، أو ما يُعرف باقتصاد الفقاعة، تعكس هذا المفهوم، ولكن فى سياق العملة الأمريكية. عندما تكون المضاربات على الدولار أو الأصول المرتبطة به مبالغًا فيها، يؤدي ذلك إلى تضخم سعره بشكل كبير وغير مبرر، حتى يصل إلى نقطة الانفجار، ما يؤدى إلى انهيار حاد ومفاجئ فى قيمته.

أسباب ظهور الفقاعات الاقتصادية؟

تُعتبر الفقاعات الاقتصادية نتيجة تفاعل عدة عوامل مع بعضها البعض. من بين الأسباب الرئيسية:

- **التوسع الاقتصادى وتحسن معدلات الأجور:**

يؤدى ذلك إلى ارتفاع الطلب على الاستثمار، ما يرفع أسعار الأصول ويولد الفقاعة.

- **انخفاض أسعار الفائدة:**

يُشجع ذلك على الاقتراض بكثافة بهدف الاستثمار، مما يزيد من أسعار الأصول بشكل غير طبيعى.

- **المضاربات المفرطة:**

عندما تُبالغ الأسواق فى تقدير قيمة أصل معين أو عملة، فإن الأسعار ترتفع بشكل كبير دون أساس حقيقى يدعم هذا الارتفاع.

- كما قامت الولايات المتحدة بالحد من قبول أوراق الدولار القديمة (الدولار المطبوع فى ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦) وفى المستقبل المنظور قد تتخذ منطقة اليورو خطوة مماثلة.

تأثير فقاعة الدولار على الاقتصاد العالمى.

الدولار الامريكى، بصفته العملة الرئيسية للاحتياطى النقدى العالمى، يلعب دورًا محوريًا فى استقرار الأسواق المالية الدولية وتحديد توجهاتها. يُستخدم الدولار كوسيط رئيسى فى التجارة الدولية، وكأداة تسوية للديون بين الدول، مما يجعله حجر الأساس للنظام المالى العالمى.

وبينما لا يزال الدولار يهيمن على الاحتياطيات والتجارة العالمية، فقد شكلت العملة ٥٩ بالمئة من جميع الاحتياطيات العالمية فى بداية العام ٢٠٢٤، بانخفاض من ٧١ بالمئة من الاحتياطي فى العام ١٩٩٩، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى.

فى الوقت نفسه، ارتفعت حصة احتياطيات العملة غير التقليدية. وشكلت العملات مثل الدولار الأسترالي والفرنك السويسري واليوان الصينى ١١ بالمئة من جميع الاحتياطيات فى بداية هذا العام، ارتفاعاً من ٢ بالمئة المسجلة فى العام ١٩٩٩، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولى.

وقد أثار هذا الانخفاض بعض المخاوف بين المستثمرين من إمكانية إزاحة الدولار قريباً من مكانته الرائدة فى الأسواق المالية.

ومع ذلك، فإن أى تقلبات حادة فى قيمته أو انهيار محتمل لما يُعرف بـ**"فقاعة الدولار"** يمكن أن يترك أثرًا عميقًا على الاقتصادات العالمية، مُحدثًا أزمات مالية متتابعة تمتد تأثيراتها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية.

إن ظاهرة **فقاعة الدولار** تنشأ عادة نتيجة المضاربات المفرطة التى تُضخم قيمته إلى مستويات غير واقعية، مدفوعة بمزيج من الثقة المفرطة والإجراءات الاقتصادية قصيرة النظر.

ومع أن هذه الحالة قد تُظهر ازدهارًا مؤقتًا، إلا أنها تحمل فى طياتها خطر الانهيار المفاجئ، وهو ما قد يؤدى إلى اضطرابات هائلة فى الأسواق، تعيد تشكيل المشهد المالى العالمى بالكامل.

من هذا المنطلق، يُصبح من الضروري على المستثمرين وصناع القرار الاقتصادى إدراك طبيعة هذه الفقاعة والعوامل المؤدية إلى ظهورها.

فهم ديناميكيات الدولار لا يساعد فقط فى تقييم المخاطر المستقبلية، بل يُسهم أيضًا فى اتخاذ قرارات مالية مدروسة تُقلل من الآثار السلبية المحتملة على الاقتصادات الوطنية والعالمية.

تلك اللحظة التى تنهار فيها فقاعة الدولار ليست مجرد أزمة عملة، بل هى لحظة مفصلية تُعيد صياغة موازين القوة الاقتصادية وتفرض تحديات وفرصًا جديدة أمام العالم.

تحليل الأسباب التى تجعل البعض يعتبر الدولار "فقاعة" قابلة للانفجار.

فى ظل الظروف الاقتصادية والجيوسياسية الحالية، تتزايد المؤشرات التى تدفع البعض إلى الاعتقاد بأن الدولار الأمريكى قد يكون فى حالة **"فقاعة"** معرضة للانفجار.

فيما يلى تحليل أكثر تفصيلًا لكل سبب من الأسباب:

١ .التضخم وتآكل القوة الشرائية.

- **التأثير قصير المدى:**

أثناء الأزمات الكبرى مثل جائحة **كوفيد-١٩**، لجأت الولايات المتحدة إلى طباعة كميات ضخمة من الدولار بهدف تحفيز الاقتصاد المحلى.

هذه السياسات وفرت سيولة سريعة، لكنها فى المقابل رفعت معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، مما أضعف قيمة الدولار فى الأسواق العالمية.

- **التأثير طويل المدى:**

التضخم المستمر يؤدي إلى فقدان الثقة فى العملة على المدى البعيد. فعندما يشعر المستثمرون الدوليون أن قيمة أموالهم تتآكل بسبب التضخم، يبحثون عن عملات أخرى أو أصول أكثر استقرارًا مثل الذهب أو العملات الرقمية.

٢ .تراكم الديون الأمريكية.

- **حجم الدين وتأثيره:**

وصول الدين الامريكى إلى أكثر من ٣٦ تريليون دولار يمثل خطرًا كبيرًا على استدامة الاقتصاد. مع استمرار الحكومة الأمريكية فى زيادة سقف الدين دون حلول جذرية، يتزايد القلق بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

حيث ان الدين العام الامريكى ينمو بنحو ٣٥٠ مليار دولار فى يومين.

ووفقا لبيانات وزارة الخزانة الأمريكية فقد نما الدين الامريكى فى آخر يوم فى السنة المالية السابقة (الاثنين ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤) بمقدار ١٤٣,٣ مليار دولار، وفى أول يوم من العام المالى الجديد (الثلاثاء ١ أكتوبر ٢٠٢٤) بمقدار ٢٠٤,٣ مليار دولار أخرى، أي أن المؤشر نما فى غضون يومين بواقع ٣٤٧,٦ مليار دولار.

وفى ظل هذا النمو وصل حجم الدين العام الامريكى إلى مستوى قياسي بلغ ٣٥,٦٧ تريليون دولار.

ويعد هذا النمو عند نهاية العام المالى وبداية العام الجديد، الأعلى فى تاريخ الدين العام الامريكى، وتمتد السنة المالية فى الولايات المتحدة من ١ أكتوبر وتستمر حتى ٣٠ سبتمبر من كل عام.

- **ارتفاع الفائدة العالمية:**

فى ظل تشديد السياسات النقدية عالميًا، تصبح تكلفة الاقتراض للحكومة الأمريكية أعلى، مما يضع ضغطًا إضافيًا على الاقتصاد، وقد يؤدي ذلك إلى تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة كما حدث سابقًا.

- **عواقب انهيار الثقة:**

تراكم الديون دون حلول يؤدي إلى فقدان الثقة العالمية بالدولار كعملة احتياطية، مما يعجل فى البحث عن بدائل مثل اليوان أو العملات الرقمية.

٤. **غياب الغطاء الذهبى وتأثير الثقة.**

- **تاريخيًا:**

كان الدولار مدعومًا بالذهب حتى عام ١٩٧١ عندما قررت الولايات المتحدة فك هذا الارتباط. منذ ذلك الحين، يعتمد الدولار على الثقة فى قوة الاقتصاد الامريكى فقط.

- **تأثير غياب الغطاء:**

هذا الوضع يجعل الدولار عرضة للانهيار فى حالة فقدان الثقة بالاقتصاد الامريكى. على عكس الذهب، الذى يُعتبر أصلًا ملموسًا ومحدودًا فى العرض، يمكن طباعة الدولار بلا حدود، ما يُضعف قيمته بمرور الوقت.

٥. **تصاعد الكراهية تجاه الولايات المتحدة.**

- **السياسات الخارجية المثيرة للجدل:**
- **العقوبات الأميركية.**

بدأت الولايات المتحدة فى تطبيق عقوبات على روسيا وحلفائها بعد أن بدأت موسكو حربها فى أوكرانيا فى العام ٢٠٢٢. وقد أدى ذلك إلى إطلاق حملة للتخلص من الدولار فى روسيا ودول مجموعة البريكس الأخرى، التى أشارت إلى أنها تتطلع إلى التحول عن الدولار كرد فعل على القيود التجارية الغربية.

اتخذت روسيا، على وجه الخصوص، خطوات للتخلص من اعتماد اقتصادها على الدولار بشكل كبير، حيث تتبنى الدولة سعر صرف اليوان مقابل الروبل، وتقترح عملة منافسة للدولار، وتفيد التقارير بأنها تقود منصة دفع بديلة لن يتم الاعتماد عليها. على الدولار.

كما أشارت الصين، التى تعرضت شركاتها لعقوبات ثانوية من وزارة الخزانة الأميركية الأسبوع الماضى، إلى تحول بعيدًا عن الدولار، وروجت لعملتها اليوان كبديل.

وقال باحثون فى معهد بروكينغز: "إذا كانت الولايات المتحدة متقلبة فيما يتعلق بالعقوبات، وتتصرف من جانب واحد، وتفشل فى تطوير عقيدة إدارة الحكم الاقتصادى، فقد يتم إزاحة الدولار عن عرشه".

التدخلات العسكرية، الحروب التجارية، والعقوبات الاقتصادية أسهمت فى خلق موجة كراهية ضد الولايات المتحدة فى العديد من الدول.

- **تأثير هذه الكراهية:**
- هذه المشاعر تُترجم إلى سياسات اقتصادية تتجنب التعامل بالدولار، مثل استخدام العملات المحلية أو التوجه نحو العملات الرقمية والسياسات النقدية المستقلة.

٦. **انخفاض هيمنة المنتجات الأمريكية.**

- **الصعود الصينى:**

الصين أصبحت "مصنع العالم"، وتوفر منتجات بأسعار تنافسية وجودة متزايدة. هذا التحول قلل من الاعتماد على المنتجات الأمريكية، وبالتالى قلل الطلب على الدولار فى التجارة الدولية.

- **التكنولوجيا والهندسة:**

على الرغم من ريادة الولايات المتحدة فى مجالات مثل التكنولوجيا والطيران، إلا أن هناك توجه عالمى نحو تنويع مصادر التوريد، مما يحد من هيمنة المنتجات الأمريكية.

٧. **الصعود الصينى والتقارب مع المعسكر الشرقى.**

- **الدور الصينى:**

الصين تعمل على تقليل الاعتماد على الدولار من خلال توقيع اتفاقيات تجارية باليوان مع شركاء رئيسيين مثل روسيا والهند والبرازيل.

- **بريكس والعملات البديلة:**

تسعى دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا) إلى إنشاء نظام مالى بديل يحد من هيمنة الدولار، ما يعكس تحولًا كبيرًا فى موازين القوى الاقتصادية.

العملات الرقمية للبنوك المركزية:

كما يمكن أن تجعل العملات الرقمية التى تصدرها البنوك المركزية التعامل أسهل وأرخص من العملات غير التقليدية.

وتعمل الصين على تطوير عملة رقمية للبنك المركزي ، كما أشار مركز الأبحاث إلى أن نظام الدفع عبر الحدود بين البنوك فى الصين "ينمو بسرعة" على مدى السنوات القليلة الماضية.

أنشأ بنك الاحتياطي الفيدرالي شبكة دفع فورية خاصة به، لكنه لم يتحرك لإنشاء عملة رقمية للبنك المركزي، حيث اقترح رئيس الاحتياطي جيروم باول العام الماضى أن العملة الرقمية ستتطلب موافقة المشرعين . وقال باحثو بروكينجز إن هذا يعنى أن الولايات المتحدة تخاطر بالتخلف عن البلدان الأخرى، حيث تتطور تقنية الدفع الرقمي بسرعة.

تحسين تكنولوجيا الدفع:

سهلت أنظمة الدفع الأكثر تقدماً تبادل العملات غير التقليدية. وقد يؤثر ذلك سلباً على الطلب على الدولار الأميركي، الذى كان يُنظَر إليه تقليدياً باعتباره الوسيلة الأكثر جاذبية للتبادل.

وفى مذكرة سابقة، قال إسوار براساد، وهو زميل بارز فى مؤسسة بروكينغز: "عادةً ما كان تحويل مثل هذه العملات إلى دولارات، والعكس صحيح، أسهل وأرخص من استبدالها ببعضها البعض.

ولكن الصين والهند، على سبيل المثال، لن تحتاجا قريباً إلى استبدال عملتيهما بالدولار لإجراء التجارة بثمن بخس. وبدلاً من ذلك، سيصبح استبدال الرنمينبي بالروبية بشكل مباشر أرخص. وبالتالى، فإن الاعتماد على "عملات المركبات"، وخاصة الدولار، سوف يتراجع".

- **التأثير على الدولار:**

إذا استمرت الصين ودول المعسكر الشرقي فى تعزيز التعاون الاقتصادى بعيدًا عن الدولار، فإن هيمنته ستضعف بشكل تدريجي.

٨. **الابتعاد الأفريقى عن الهيمنة الغربية.**

- **العلاقة مع الصين وروسيا:**

العديد من الدول الأفريقية تنجذب نحو الصين وروسيا بسبب تقديمهما شروطًا أقل تقييدًا فى القروض والاستثمارات مقارنة بالغرب.

- **العملات المحلية:**

تسعى بعض الدول الأفريقية للتعامل بالعملات المحلية أو العملات الشرقية مثل اليوان بدلاً من الدولار فى المعاملات التجارية، ما يساهم فى تراجع هيمنة الدولار فى القارة.

- **الآثار السياسية والاقتصادية:**

هذا التحول يزيد من تقويض نفوذ الدولار فى القارة التى تُعد سوقًا ناشئة ضخمة.

رؤية مستقبلية.

مع تزايد التحديات الاقتصادية والسياسية التى يواجهها الدولار، يبدو أنه يفقد بريقه كعملة عالمية لا غنى عنها. لكن هل هذا يعنى أنه سينهار قريبًا؟ الإجابة تعتمد على قدرة الولايات المتحدة على إعادة بناء الثقة فى عملتها، وإيجاد حلول حقيقية للتضخم والديون، ومواجهة الصعود القوي للمعسكر الشرقى.

خاتمة الفصل الرابع:

"فقاعة الدولار" ليست مجرد مصطلح اقتصادى بل تحذير من التغيرات الحتمية التى قد تصيب النظام المالى العالمى. إن التحولات التى نشهدها اليوم تدعونا إلى التفكير فى المستقبل بوعي أكبر، حيث تتطلب منا هذه المرحلة تبني استراتيجيات استثمارية جديدة تتكيف مع عالم متعدد الأقطاب، يكون فيه الدولار مجرد خيار بين عدة خيارات.

كما لا يمكننا إغفال حقيقة أن الاقتصاد العالمى يشهد تغيرات سريعة ومفاجئة، ومع ذلك، فإن الفهم الدقيق لمصطلحات مثل **"فقاعة الدولار"** يمنحنا أدوات مهمة للتعامل مع هذه التغيرات بحكمة. يجب على كل من المستثمرين وصناع القرار إدراك أن الأسواق، رغم تقلباتها، تعكس فى جوهرها سيكولوجية البشر وتوجهاتهم. ومن هنا، فإن التعمق فى دراسة هذه المفاهيم يساعدنا على اتخاذ قرارات واعية، لا تحمي فقط استثماراتنا، بل تسهم فى بناء مستقبل اقتصادى أكثر استقرارًا للجميع.

الفصل الخامس

ماذا بعد انفجار فقعه الدولار؟

ماذا بعد انفجار فقعه الدولار؟

فى حالة انفجار فقاعة الدولار، سيبحث المستثمرون والتجار الدوليون عن بدائل موثوقة للعملات التى يمكن أن تحل محل الدولار كعملة احتياطية دولية.

تعميق التحليل حول بدائل الدولار كعملة احتياطية عالمية:

عندما نتحدث عن بدائل الدولار، يجب تحليلها من عدة زوايا، مثل :

١- القوة الاقتصادية.
٢- القبول العالمى.
٣- البنية التحتية المالية.
٤- المخاطر السياسية.
٥- وسهولة استخدامها فى التجارة الدولية .

لنستعرض البدائل بعمق:

١- الذهب.
٢- اليورو.
٣- الجنية الأسترلينى.
٤- اليوان الصينى.
٥- العملات الرقمية.
٦- العملات الخليجية.
٧- الروبل الروسى.

١- الذهب: أصل القيمة المستقرة والملاذ الآمن التقليدى.

مزاياه:

- **الثبات عبر التاريخ :**الذهب احتفظ بقيمته على مدار آلاف السنين. فى الأزمات الاقتصادية، عادة ما يتحول المستثمرون والحكومات إلى الذهب كملاذ آمن.
- **خارج السيطرة السياسية :**الذهب لا يخضع لأى حكومة أو سياسة نقدية، مما يجعله بعيدًا عن تقلبات الأسواق المالية الناتجة عن القرارات السياسية.
- **سهولة البيع والشراء :**بفضل البورصات العالمية، يمكن شراء الذهب وبيعه بسهولة فى أى وقت.

التحديات:

- **العمليات التجارية :**من الصعب استخدام الذهب كعملة مباشرة فى التجارة بسبب قلة المرونة وعدم قابليته للتجزئة بسهولة.
- **النقل والتخزين :**الذهب يحتاج إلى أماكن تخزين آمنة، وهذا يُضيف تكاليف تشغيلية عالية.
- **الإمدادات المحدودة :**الذهب ليس بلا حدود، وقد يؤدى ذلك إلى ارتفاعات شديدة فى سعره إذا زاد الطلب عليه بشكل كبير.

مستقبل الذهب:

يتم تداول أونصة الذهب فى الأسواق العالمية فى الوقت الراهن عند مستوى ٢٧٥٠ دولارا (العقود الآجلة)، وللمقارنة فقد تم تداول هذه العقود فى نهاية ٢٠٢١ عند ١٨٢٨ دولارا للأونصة.

قد يُستخدم كأصل احتياطى لدعم عملات جديدة، مثل عملة البريكس، لكن من غير المتوقع أن يعود ليكون العملة الأساسية للتجارة اليومية.

الخلاصة:

يظل الذهب رمزًا للقيمة المستقرة والملاذ الآمن الذى يلجأ إليه الأفراد والحكومات فى مواجهة الأزمات.

على الرغم من تحدياته كأداة مالية مباشرة فى التجارة اليومية، فإن مكانته كأصل احتياطى أساسى تظل غير قابلة للمنافسة.

مع التغيرات الاقتصادية العالمية، قد يلعب الذهب دورًا محوريًا فى دعم العملات الناشئة مثل عملة البريكس، مما يرسخ أهميته فى النظام المالى العالمى.

إن الذهب ليس مجرد معدن نفيس، بل هو شاهد على استمرارية القيمة فى عالم دائم التغير، مما يجعله عنصرًا أساسيًا فى موازين القوى الاقتصادية المستقبلية.

٢- اليورو "الرجل الكهل المريض"!

مقدمة:

اليورو، العملة التى تمثل النظام المالى الأوروبى، يعكس صورة معقدة للنظام العالمى الحالى. من وجهة نظري الشخصية، يمكن تشبيهه بـ**"الرجل الكهل المريض"**.

هذا التعبير جاء نتيجة تعاملي المتكرر مع مختلف الجنسيات الأوروبية وملاحظاتي للواقع الاقتصادى والسياسي للاتحاد الأوروبى. واليورو، الذى ارتبط بشكل وثيق بالولايات المتحدة، يُعد جزءًا لا يتجزأ من الاتحاد الأوروبى.

هذا الارتباط الوثيق بالدولار الأميركي أدى إلى إضعاف أوروبا بشكل عام واليورو بشكل خاص.

اليورو والاتحاد الأوروبى:

تكامل وتحديات.

لا يمكن فصل اليورو عن الاتحاد الأوروبى، فهو الكيان الذى أُنشئ لتعزيز الوحدة الأوروبية.

ومع ذلك، فإن هذه الوحدة جاءت بثمن باهظ. إصدار اليورو كان بمثابة محاولة لتقوية الروابط بين الدول الأعضاء، لكنه أيضًا جلب معه تحديات كبرى.

قبل وجود اليورو، كانت هناك سلة من العملات الأوروبية، مثل المارك الألماني وغيرها، التى نافست الدولار وأضعفت هيمنته فى الأسواق الدولية.

لكن مع إصدار اليورو، اتحدت تلك العملات فى كيان واحد، ما أدى إلى تقليص المنافسة وأعطى الدولار فرصة أكبر للهيمنة.

الولايات المتحدة، بدورها، سمحت بوجود اليورو ليساعدها على توحيد السوق الأوروبية ضمن إطار يسهل التعامل معه ويعزز من هيمنة الدولار.

قوة السوق الأوروبية.

رغم التحديات، يُعد اليورو ثاني أكبر عملة احتياطية فى العالم بعد الدولار. هذا يعود إلى القوة الاقتصادية التى يتمتع بها الاتحاد الأوروبى، وهو واحد من أكبر الكتل الاقتصادية العالمية.

الاستقرار السياسى والاقتصادى.

الاتحاد الأوروبى يتمتع بمستوى عالٍ من الاستقرار السياسى والاقتصادي نسبيًا مقارنة بمناطق أخرى فى العالم.

هذا الاستقرار يجعل اليورو عملة موثوقة تحتفظ بها العديد من الدول ضمن احتياطياتها النقدية.

التحديات التى تواجه اليورو.

رغم ذلك، لا يخلو اليورو من المشكلات.

التحديات التى يواجهها تتضمن:

- **الانقسامات الداخلية :**هناك تفاوت كبير فى الأداء الاقتصادى بين الدول الأعضاء، ما يسبب توترات داخلية تؤثر على استقرار الاتحاد.

- **الأزمات الاقتصادية :**بعض الدول الأعضاء تعانى من ديون ضخمة أو أزمات اقتصادية مستمرة، مما يضعف موقف اليورو كعملة بديلة.

- **التبعية للدولار :**ارتباط اليورو بالدولار يشكل قيدًا كبيرًا على استقلالية القرار الاقتصادى الأوروبى.

نظرة مستقبلية.

فى حال وقوع أزمة كبرى تؤثر على الدولار الأميركي، سيكون اليورو أحد أكبر الخاسرين. هذا لا يعنى أن اليورو سيختفي، ولكن قد تُعاد صياغة دوره ضمن النظام المالى العالمى.

الخلاصة:

اليورو هو رمز للوحدة الأوروبية، ولكنه فى الوقت ذاته يواجه تحديات كبيرة تعكس التوازنات المعقدة للسياسة والاقتصاد العالمى.

إن مستقبل اليورو يعتمد بشكل كبير على مدى قدرة الاتحاد الأوروبى على معالجة انقساماته الداخلية وتعزيز استقلالية عملته بعيدًا عن هيمنة الدولار.

هذا الكيان النقدى، الذى وُلد من رغبة فى الاتحاد، يظل جزءًا أساسيًا من المشهد الاقتصادى العالمى، ولكن عليه أن يتجاوز التحديات ليضمن بقاؤه واستقراره فى عالم متغير.

٣- الجنية الأسترليني: إنجلترا العاصمة الامريكية فى القارة الأوروبية.

المقدمة:

على مدار التاريخ، كان الجنيه الإسترليني رمزًا للقوة الاقتصادية والسياسية البريطانية. ومع ذلك، فى ظل التحولات العالمية، يبدو أن هذه القوة تواجه تحديات غير مسبوقة وخاصة بعد ان أصبحت تمثل العاصمة الامريكية فى القارة الاوروبية، بل تعد الولية الاولة للولايات المتحدة ليصبح عددهم ٥١ ولاية لقد اختلقت هذا التعبير من وجهه نظري الخاصه بعد تحليل لجميع المواقف التاريخية السياسية والاقتصادية والتجارية للبلدين حتى يمكن التأكيد على انهم بالفعل كيان واحد لا يمكن فصل ارتباطهم ابدا.

نحن نشهد اليوم تقلبات متزايدة فى النظام المالى العالمى، وهو ما يطرح تساؤلات حول مستقبل العملات التقليدية ومدى قدرتها على الصمود أمام الأزمات الكبرى. فى هذا السياق، سأناقش رؤيتى الخاصة حول مصير الجنيه الإسترلينى، وأقدّم تحليلًا يستند إلى ارتباطه بالاقتصاد الامريكى، والحالة الاقتصادية للمملكة المتحدة، وتأثيرات البريكست، بالإضافة إلى مقارنته باليورو والتحديات الاجتماعية والسياسية.

١. ارتباط وثيق بالولايات المتحدة.

- **الشراكة الاستراتيجية**:
المملكة المتحدة ترتبط بعلاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة جدًا مع الولايات المتحدة، مما يجعل الجنيه الإسترليني عرضة للتأثير بنفس العوامل التى تؤثر على الدولار. فى حالة حدوث أزمة كبرى للدولار، فإن الجنيه سيعاني بشكل كبير بسبب هذا الارتباط، سواء على مستوى الأسواق المالية أو التجارة الدولية.

- **ضعف الاستقلالية الاقتصادية**:
العلاقة الوثيقة مع واشنطن تجعل المملكة المتحدة تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الامريكى، وهو ما يضعف من مكانة الجنيه كخيار مستقل فى التجارة الدولية.

٢. الحالة الاقتصادية للمملكة المتحدة.

- **التباطؤ الاقتصادى**:
تعانى المملكة المتحدة من تحديات اقتصادية كبيرة منذ خروجها من الاتحاد الأوروبى (البريكست)، بما فى ذلك انخفاض الإنتاجية، وارتفاع التضخم، وتراجع النمو الاقتصادى. هذا يجعل الجنيه أقل استقرارًا، خاصة بالمقارنة مع عملات أخرى مثل اليورو أو الين.

- **الديون الحكومية**:
الديون الوطنية البريطانية فى ارتفاع مستمر، مما يضيف عبئًا إضافيًا على الاقتصاد ويضعف من الثقة فى الجنيه كعملة احتياطية عالمية.

٣. تأثير البريكس.

- **العزلة الاقتصادية**:
خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى أدى إلى تقليل حجم التبادل التجارى مع أوروبا، وهو أكبر شريك تجارى لها. هذا الانفصال يجعل المملكة المتحدة أقل انخراطًا فى الأسواق الدولية، مما يقلل من الطلب على الجنيه كعملة لتسوية التجارة الدولية.

- **التوترات السياسية**:
الانفصال عن أوروبا خلّف آثارًا سياسية واقتصادية تجعل من الصعب على بريطانيا استعادة مكانتها الاقتصادية السابقة على المدى القريب.

٤. الجنيه مقارنة باليورو.

- **مقارنة بالأداء**:
الجنيه الإسترليني يواجه تحديات مشابهة لليورو، ولكنه فى وضع أكثر ضعفًا بسبب:

١. افتقاره إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبى.

٢. اعتماده الأكبر على الأسواق الأمريكية.

٣. ضعف الحوكمة الاقتصادية مقارنة بالاتحاد الأوروبى.

- **الثقة الدولية**:
بينما يحتفظ اليورو بمكانة قوية كعملة احتياطية عالمية، فإن الجنيه فقد الكثير من بريقه خلال العقود الأخيرة بسبب تراجع النفوذ البريطاني عالميًا.

٥. التحديات الاجتماعية والسياسية.

- **عدم الاستقرار الداخلي**:
المملكة المتحدة تواجه تحديات سياسية داخلية، بما فى ذلك مطالب انفصال اسكتلندا ومشاكل أيرلندا الشمالية. أي تفكك محتمل للمملكة المتحدة سيؤدي إلى انهيار الثقة فى الجنيه بشكل كارثي.

- **التراجع فى النفوذ الدولى**:
بريطانيا لم تعد تمتلك النفوذ الجيوسياسي والاقتصادي الذى كان يجعل الجنيه عملة عالمية مهيمنة فى الماضى.

الخاتمة:

الجنيه الإسترليني يعاني من ضعف موقِعه كعملة دولية، ويواجه تحديات هائلة تجعله فى وضع أضعف من اليورو، وأقل جاذبية مقارنة بعملات أخرى كاليوان الصينى أو العملات الخليجية. أوافقك تمامًا أن الجنيه لن يكون بديلًا موثوقًا إذا انهار الدولار، بل على العكس، سيبقى فى الظل حتى تجرى المملكة المتحدة إصلاحات اقتصادية وسياسية جذرية، وهو أمر يبدو بعيد المنال فى ظل الظروف الحالية.

وجهة نظر!

حتى مع انهيار الدولار، لن يكون الجنيه الإسترليني فى طليعة العملات البديلة، بل سيظل ضمن قائمة الخاسرين الكبار. النظام المالى العالمى اليوم يتطلب عملات أكثر استقلالية وقوة، وهو ما يضع بريطانيا أمام تحدٍ كبير لتعزيز مكانتها المستقبلية.

٤- اليوان الصينى: التنين الأحمر.

مقدمة:

الصين قوة غير تقليدية وغير متكررة، تُعد نموذجًا يستحق الدراسة بعمق. إذا أردنا تحليل هذه القوة، سنحتاج إلى كتاب كامل، وربما أكثر، لنتمكن من الإحاطة بكل أبعادها. نتحدث هنا عن قوة اليوان الصينى التى يستمدها من قطار التصنيع الذى ينطلق بسرعة الضوء، متجاوزًا أي نوع من الحواجز. ورغم كل هذه النجاحات، تواجه العملة الصينية معوقات كبيرة لا يمكن تخطيها تمنعها من احتلال مكانة الدولار أو حتى منافسته بشكل حقيقى.

بالطبع، أصبحت الصين أكبر منافس فى الصناعات العالمية، بل من وجهة نظرى، تفوقت على الجميع وتسعى الآن للتفوق على نفسها، دون أي منافس فعلى على الساحة الدولية. ومع ذلك، يظل اليوان الصينى عملة قوية، لكنه يفتقر إلى التداول الطبيعى.

لكن رغم كل هذه النجاحات، يبقى سؤال محوري: **هل يمكن لليوان الصينى أن يكون بديلاً حقيقيًا للدولار الامريكى؟**

لا خلاف أن جميع الجنسيات والشعوب، بما فى ذلك الشعب الصينى نفسه، لا تميل إلى الثقة الكاملة باليوان. كما أن أعداء الدولة الصينية ليسوا وليدى اللحظة؛ فعداؤهم يمتد بجذور تاريخية، إلى جانب أعداء النجاح الذين يمثلون تحديًا كبيرًا فى عصرنا الحالى.

إن انغلاق الصين على نفسها ساهم فى خلق نوع من عدم الاندماج الاجتماعى، وهو تحدٍّ يحتاج إلى دراسة معمقة لإيجاد حلول ناجعة.

بإمعان النظر فى هذا الموضوع، نجد أن الإجابة ليست بهذه السهولة؛ فالمسألة تتجاوز الاقتصاد لتشمل الجوانب الثقافية والسياسية، وهو ما يجعل الحديث عن اليوان الصينى أشبه بمغامرة فكرية تتطلب الغوص فى أعماق النظام الصينى وتحدياته الدولية والمحلية.

لهذا السبب، لا يمكن لليوان أن يكون ملاذًا آمنًا. ولا يمكننا تجاهل أن الصين نفسها تحتفظ بأكبر احتياطى دولارى وأذون خزانة أمريكية، مما يشير إلى قلة ثقتها بعملتها الوطنية. لذلك، اتجهت الصين إلى الذهب كبديل، مما يؤكد أن اليوان لن يكون الخيار البديل للدولار.

١.اليوان كعملة قوية لكنها تفتقر للثقة الدولية!

اليوان الصينى مدعوم بحكومة قوية واقتصاد يُعد ثانى أكبر اقتصاد عالمى، مما يمنحه قوة لا يمكن إنكارها.

لكن الثقة الدولية فيه محدودة بسبب نقص الشفافية فى السياسات الصينية وتعامل الحكومة فى ظل نظام الحزب الواحد مع الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا.

من جهة أخرى، الصين نفسها تعتمد بشكل كبير على الاحتياطى بالدولار وأذون الخزانة الأمريكية، مما يعكس تناقضًا فى استراتيجيتها؛ فهى لا تعتمد على عملتها الوطنية كملاذ استراتيجى بالقدر الكافى.

٢ .النظام السياسى الصينى وأثره على الثقة الدولية؟

جمهورية الصين الشعبية والتى يتم حكمها من خلال الحزب الشيوعى الصينى فى ظل نظام الحزب الواحد، رغم نجاحاتها الاقتصادية، تخلق حاجزًا نفسيًا عالميًا.

ان الأنظمة الشيوعية قد اثبتت انها قادرة على تحقق نتائج اقتصادية غير طبيعية وفى فترة زمنية قصيرة، لكن يبقى دائما سؤل هل سوف تستطيع الحفاظ على وتيرة هذا النجاح وتغير النظرة السلبية لها على المدى الطويل.

إضافة إلى ذلك، انعكس هذه السياسات على المجتمع نفسه حيث تجد ان اعلى نسبة شراء عقارات فى الولايات المتحدة من خلال الصينين أنفسهم ان إحساس الشعب الصينى بأولوية السلطة الحاكمة على رفاهية الأفراد لا يزال متواجد بقوة مما يعزز الشكوك الدولية بشأن الصين كبيئة اقتصادية آمنة.

٣ .اعتماد الصين على الذهب بدلاً من اليوان.

توجه الصين نحو شراء الذهب بكميات ضخمة يُظهر قلة الثقة فى عملتها الوطنية كاحتياطى استراتيجى.

اليوان يظل عملة تُستخدم بشكل أساسى فى المعاملات التجارية الثنائية، لكنه لا يتمتع بالجاذبية اللازمة ليكون ملاذًا آمنًا عالميًا أو مخزنًا للقيمة.

٤ .نسبة الاعتماد العالمى على اليوان لن تتجاوز ١٠٪-١٥%

رغم مكانة الصين الاقتصادية، يواجه اليوان عقبات كبيرة تمنع تحوله إلى عملة دولية رئيسية، منها:

- القيود على حركة رأس المال.
- غياب الشفافية فى الأسواق المالية الصينية.
- استمرار السيطرة الأمريكية على النظام المالى العالمى.

٥ .الاعتبارات الثقافية والنفسية.

حتى داخل الصين، يُفضل المواطنون الاستثمار فى الأصول التقليدية مثل العقارات والذهب والدولار بدلاً من الاحتفاظ بمدخراتهم باليوان.
أما على المستوى الدولى، فالنظرة العامة للصين كنظام شيوعى يعزز الشكوك بشأن استخدام عملتها كملاذ آمن.

٦.السياسة الصينية تجاه الشركاء التجاريين.

تُلزم الصين بعض الشركاء التجاريين باستخدام اليوان فى المعاملات، لكن العديد من هذه الدول تقوم بتحويل اليوان إلى الدولار أو الذهب فور استلامه، مما يعكس ضعف الثقة باستقراره.

٧.التحديات الاقتصادية الداخلية للصين:

- أزمة قطاع العقارات.
- مستويات ديون مرتفعة.
- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى.

هذه التحديات تُضعف من قدرة الصين على تقديم عملتها كبديل عالمى للدولار.

الخلاصة:

الصين، برغم قوتها الاقتصادية الهائلة، تواجه تحديات هيكلية وسياسية تعيق تقدم اليوان كعملة احتياطية عالمية.
بينما يظل اليوان خيارًا ملائمًا لبعض الاتفاقيات التجارية الثنائية، فإن غياب الثقة الدولية وسيطرة الدولار على النظام المالى العالمى يجعلان احتمالية تحوله إلى بديل حقيقى للدولار أمرًا بعيد المنال.

لكن فى النهاية، علينا أن نتابع تطورات المشهد عن كثب، حيث أن التحولات الكبرى تبدأ غالبًا من حيث لا يتوقع أحد.

الصين تمتلك الأدوات، لكنها ما زالت بحاجة إلى استراتيجية أكثر انفتاحًا واندماج مجتمعى وشفافية لتكسب ثقة العالم.

٥. العملات الرقمية: النصاب الرقمى!

مقدمة:

فى عصرنا الرقمي السريع، أصبحت العملات المشفرة مثل البيتكوين وغيرها محورًا للجدل والنقاش حول مستقبل المال والاقتصاد.

البعض يرى فيها فرصة ذهبية للثراء السريع والحرية المالية، بينما اراها انا نصابًا رقميًا يخفى وراءه مخاطر ضخمة ومؤامرات غير معلنة.

فى الاسطور التالية، نسلط الضوء على الأسباب التى تجعل العملات الرقمية موضع شك كبير ونستعرض جوانبها المختلفة من خلال رؤيتى الشخصية وتجربتى المباشرة.

العملات الرقمية: النصاب الرقمى!

لا يمكن اعتبار البيتكوين مخزونًا للقيمة مثل الذهب أو حتى مثل أي عملة ورقية مطبوعة ذات قيمة ضئيلة مقارنةً بباقي العملات.

دعني أوضح نقطة هامة جدًا: أي تكنولوجيا ترتبط بمصدر للطاقة فهي غير موثوق بها أبدًا.

طبيعة الإنسان تميل إلى الأشياء الملموسة والمحسوسة التى يستطيع أن يتحسسها بيده.

فى البداية، قد تكون العملات المشفرة مغرية، ولكن بعد التفكير الجيد والنظر من منظور أعمق، تفقد بريقها وتصبح مجالًا للشك والقلق.

يوميًا، يتواصل معى نوعان من البائعين: الوكلاء العقاريون وسماسرة العملات المشفرة. يحاولون بشتى الطرق إقناعى بالاستثمار فيها، ولكن لا توجد لديهم أى حجة قوية لإقناعى بأنها أصول حقيقية أو ذات قيمة مستدامة.

الثقة بالأشياء الملموسة.

إن الطبيعة البشرية تميل إلى الأشياء الملموسة والمحسوسة، مثل الذهب. فالذهب يحمل قيمة متأصلة لأنه موجود فيزيائيًا ويمكن استخدامه فى صناعات مختلفة.

أما البيتكوين، فهو يظل رمزًا رقميًا يتطلب "إيمانًا" مشتركًا بقيمته. هذه الميزة النفسية تجعل الذهب أكثر استقرارًا عبر الزمن، بينما تكون العملات الرقمية عرضة للشكوك وفقدان الثقة بسهولة.

الاعتماد على الطاقة والتكنولوجيا.

أى أصل يعتمد على البنية التحتية للطاقة يصبح أقل موثوقية فى أوقات الأزمات. فى حالة انقطاع الكهرباء أو الإنترنت **(كما يحدث فى الحروب أو الكوارث)**، يصبح البيتكوين عديم القيمة لأنه لا يمكن الوصول إليه أو استخدامه.

هذه نقطة ضعف كبيرة مقارنةً بالذهب، الذى يمكن التعامل معه فى أى ظرف.

سهولة التلاعب والتعدين.

فكرة أن أى شخص يمكنه تعدين البيتكوين تقلل من الشعور بالندرة المرتبطة به.

الحكومات ترى فى هذا ضعفًا، لأنها لا تستطيع فرض سيطرة كاملة على إصدار البيتكوين أو تنظيمه بشكل محكم.

رفض الحكومات للبيتكوين كعملة رسمية.

الحكومات لم ولن تتبنى العملات المشفرة بسهولة كعملة بديلة، لأنه يحد من قدرتها على التحكم فى السياسة النقدية والاقتصاد. بدلاً من ذلك، تفضل الحكومات العملات الرقمية المدعومة من البنوك المركزية(CBDCs) ، لأنها توفر نفس التكنولوجيا، ولكن مع تحكم مركزى.

البيتكوين كفقاعة محتملة.

البيتكوين يعتمد على المضاربة وليس على استخدام حقيقى ومستدام.

كما ذكرت من قبل، أعتقد أن مؤامرة العملات المشفرة سوف تنفجر قريبًا قبل انفجار فقاعة الدولار.

الطلب عليها قد ينفجر فجأة، خاصةً إذا فقدت ثقة السوق أو ظهرت حالات اختراق وأزمات تقنية كبيرة.

النهاية القاتمة للبيتكوين!

العملات المشفرة تستمد قيمتها من شخصيات مؤثرة مثل إيلون ماسك ودونالد ترامب وغيرهم. هؤلاء الأشخاص لديهم مدخرات متنوعة ولا يعتمدون عليها بشكل أساسى.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن العالم على شفى حرب عالمية قد تستخدم فيها أسلحة متطورة مثل القنابل الكهرومغناطيسية، فإن مدخراتك الرقمية قد تتبخر إلى الأبد.

بالنسبة لى، أرى أن مؤامرة العملات المشفرة ستنتهى قريبًا. مثل **انفجار بُدجَرات حزب الله**، العملات المشفرة هى **النصاب الرقمى**، وهذه هى التسمية التى أطلقتها عليها فحظرها.

الخلاصة:

العالم يشهد تحولات اقتصادية سريعة، وعلينا أن نكون أكثر وعيًا وانتقائية فى اختياراتنا الاستثمارية.

العملات الرقمية قد تبدو واعدة فى الظاهر، لكنها تحمل فى طياتها مخاطر كبيرة تجعلها موضع شك.

الثقة الحقيقية تكمن فى الأصول الملموسة والمستدامة التى يمكن الاعتماد عليها فى أوقات الأزمات.

فلنتذكر دائمًا أن الطمع السريع قد يؤدى إلى خسائر لا يمكن تعويضها، وأن **النصاب الرقمى** قد يكون الوجه الجديد للأزمات المالية القادمة.

٦. العملات الخليجية: البترول فى صورته الورقية.

مقدمة:

العملات ليست مجرد أدوات اقتصادية تُستخدم فى التبادل التجارى؛ بل هى تعبير عن قوة الدولة، استقلالها، وعمقها الاستراتيجى. عندما ننظر إلى العملات الخليجية، نجد أن قصتها متشابكة مع حكاية النفط والغاز، اللذين شكلا المحرك الأساسى لازدهار هذه الدول فى العقود الماضية.

هذه الدول، التى قفزت بسرعة من مجتمعات تقليدية إلى دول غنية وذات بنية تحتية متطورة، اعتمدت بشكل شبه كامل على عائدات الطاقة لتأمين قوتها الاقتصادية والسياسية.

لكن هل يمكن أن تستمر العملات الخليجية، التى استمدت استقرارها من الدولار وقوة النفط، فى البقاء كرمز للقوة الاقتصادية فى المستقبل؟ أم أن هذا النموذج يواجه تحديات حقيقية قد تهدد مكانتها؟

مع تزايد الحديث عن ضرورة تنويع الاقتصادات العالمية، نجد أن الدول الخليجية تسعى جديًا للخروج من **"فخ النفط"**. فرغم ما تمتلكه من موارد طبيعية هائلة واستثمارات سيادية ضخمة، تبقى اقتصاداتها عرضة للتقلبات الحادة، ليس فقط بسبب تغيّر أسعار الطاقة، ولكن أيضًا بسبب افتقارها للتنوع الاقتصادى، القوة البشرية، والاعتماد المفرط على الحماية الدولية.

من هنا، تأتى أهمية دراسة العملات الخليجية؛ فهى ليست مجرد وسيلة للدفع، بل تمثل **"البترول فى صورته الورقية" تعبير خاص بى**، وتعكس نقاط القوة والضعف فى اقتصادات المنطقة.

فما هى العوامل التى تؤثر على قيمة هذه العملات؟ وكيف يمكن لدول الخليج أن تعزز مكانتها الاقتصادية لتصبح أكثر استقلالية وتنوعًا؟

فى هذه الورقة، سنستعرض العوامل الأساسية التى تشكل واقع العملات الخليجية، بدءًا من ارتباطها الوثيق بالنفط والغاز، مرورًا بتحدياتها البشرية والعسكرية، ووصولًا إلى محاولات تنويع الاقتصاد والتأثير الجيوسياسي. ورغم أن هذه العملات تحمل فى طياتها الكثير من الوعود، إلا أنها تواجه فى الوقت ذاته تحديات جسيمة تتطلب حلولًا استراتيجية بعيدة المدى.

الموضوع ليس فقط عن العملات، بل هو عن الرؤية المستقبلية لدول الخليج، وكيف يمكن أن تتحول من اقتصادات ريعية إلى نماذج تنموية شاملة.

لأن العملات، فى النهاية، ليست مجرد أوراق نقدية؛ بل هى رمز لطموح الدول وقوتها على مواجهة التحديات.

العملات الخليجية: البترول فى صورته الورقية.

١. **ارتباط العملات الخليجية بالنفط والغاز.**

- **الاتصال بالسلع الأساسية:**
العملات الخليجية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على النفط والغاز، مما يجعلها حساسة للتغيرات فى أسعار هذه السلع. أي انخفاض فى الأسعار ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي، وبالتالى على استقرار العملة.

- **اقتصاد الريع:**
التركيز على العائدات النفطية أدى إلى اقتصاد أحادي الجانب، يجعل من الصعب تنويع مصادر الدخل، ما يقلل من جاذبية هذه العملات كبدائل مستقرة.

٢. **افتقار القوة البشرية والعسكرية.**

- **الافتقار للقوة البشرية:**
تعتمد دول الخليج على العمالة الوافدة فى أغلب القطاعات، مما يضعف قدرتها على بناء صناعات محلية مكتفية ذاتيًا. هذا الاعتماد يزيد من هشاشة الاقتصادات الوطنية أمام الأزمات.

- **القوة العسكرية:**
رغم الاستثمارات الضخمة فى التسلح، يبقى الاعتماد على التحالفات الخارجية للحماية عامل ضعف. غياب قوة عسكرية مستقلة يؤثر على ثقة الدول الأخرى فى عملاتها.

٣. **الميزان التجارى والاقتصاد غير النفطي.**

- **التجارة خارج قطاع النفط:**
  بعيدًا عن النفط، تعانى معظم دول الخليج من عجز تجارى بسبب ضعف الصناعات المحلية والزراعة، مما يجعل اقتصاداتها أقل تنوعًا وأقل قدرة على جذب استثمارات طويلة الأجل.

- **تنويع الاقتصاد:**
  المبادرات مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠ تعد خطوات فى الاتجاه الصحيح، لكنها تحتاج إلى وقت طويل لإحداث تغيير جذري فى الاقتصاد الخليجي.

٤. **العملات الخليجية كبديل عالمى.**

- **الاتجاه نحو العملات الخليجية:**
  رغم استقرار العملات الخليجية نتيجة ربطها بالدولار، يظل هذا الربط سلاحًا ذا حدين، إذ يجعلها عرضة لنفس الأزمات التى قد يواجهها الدولار.

- **غياب الحافز الدولى:**
  فى ظل غياب قوة اقتصادية متنوعة ونفوذ جيوسياسي قوي، تظل العملات الخليجية خيارًا محدودًا للتجارة الدولية أو كملاذ آمن.

٥. **نقاط إضافية تستحق النظر.**

- **القوة الجيوسياسية:**
  دول الخليج تستخدم استثماراتها الخارجية وصادراتها من الطاقة لتعزيز مكانتها الجيوسياسية، مما قد ينعكس إيجابيًا على قوة عملاتها، لكن هذا التأثير يظل محدودًا.

- **الاستثمارات السيادية:**
  الصناديق السيادية مثل صندوق الاستثمارات العامة السعودي وصندوق مبادلة الإماراتي تعزز من النفوذ المالى لهذه الدول، لكنها لا تعني بالضرورة قوة مستدامة لعملاتها.

- **التكنولوجيا والبنية التحتية:**
  الاستثمار فى التكنولوجيا والبنية التحتية يفتح الباب أمام التحول إلى اقتصادات أكثر تنوعًا، لكنه يتطلب استثمارات ضخمة ووقتًا طويلًا.

الخلاصة:

العملات الخليجية تعكس اليوم واقعًا اقتصاديًا يعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية والعلاقات الجيوسياسية. ورغم الاستقرار النسبي لهذه العملات، فإن غياب التنوع الاقتصادى والقوة البشرية والعسكرية يجعلها أقل قدرة على المنافسة فى النظام المالى العالمى. ومع ذلك، إذا نجحت دول الخليج فى تحقيق استراتيجياتها لتنويع الاقتصاد وتعزيز استقلاليتها، فقد نشهد تحولًا جذريًا فى مكانة العملات الخليجية.

وجهة نظر:

المستقبل يتطلب تخطيطًا بعيد المدى، استثمارات ذكية، وقرارات جريئة. العملات الخليجية قد تكون قادرة على التكيف مع التغيرات إذا تم دمج مواردها مع رؤية واضحة نحو اقتصاد متنوع ومستقل.

٧. الروبل الروسى: رمز الإصرار والتحدى والقوة.

مقدمة:

"الروبل الروسى: رمز الإصرار والتحدي والقوة"
بالنسبة لي، الروبل الروسى يمثل رمزًا للإصرار والتحدى والقوة.

تلك العملة التى واجهت أزمات عاتية وتحديات اقتصادية وجيوسياسية، لكنها استطاعت الصمود وحققت مكاسب أذهلت العالم.

لم يكن الروبل فى أفضل حالاته قبل الحرب الروسية الأوكرانية؛ فضعف التنويع الاقتصادى والعقوبات الغربية جعلت الكثير يتوقع انهياره.

ولكن المفاجأة كانت فى التحول الكبير الذى أحدثته العقوبات نفسها. بدلاً من إضعاف الاقتصاد الروسى، دفعت تلك الضغوط روسيا إلى تعزيز الروبل من خلال احتياطات الذهب والموارد الطبيعية الهائلة.

روسيا، التى تمتلك واحدًا من أكبر احتياطيات الذهب غير المستخرجة عالميًا، إلى جانب موارد النفط والغاز الكبيرة، أثبتت أن لديها من القوة الاقتصادية والبشرية ما يمكنها من تجاوز العقبات.

لا يمكن إنكار أن استقرار الروبل مستمد بشكل كبير من القيادة السياسية للرئيس بوتين، هذا الرجل الذى أظهر حبًا لا مثيل له لبلاده وإصرارًا على استعادتها كإمبراطورية عظيمة.

بوتين، بمهاراته السياسية وصبره الاستراتيجى، أثبت ما نقوله بالعامية المصرية**" :أخذ الحق حرفة"**، وهو يتقن هذه الحرفة بمهارة فريدة.

ومع ذلك، يبقى السؤال:

هل يمكن للروبل أن يتحول إلى عملة احتياطية عالمية أو بديل قوي للدولار؟

الإجابة معقدة، فبينما يتمتع الروبل بدعم كبير داخليًا وخارجيًا، فإن استمراره كعملة قوية يحتاج إلى رؤية متجددة واستراتيجيات طويلة الأمد تضمن له مكانة ثابتة فى النظام المالى العالمى.

الروبل الروسى: رمز الإصرار والتحدي والقوة.

١ .الوضع قبل الحرب الروسية الأوكرانية.

اقتصاد تحت ضغط:

- كان الاقتصاد الروسى يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط والغاز، مما جعل الروبل هشًا أمام تقلبات الأسواق العالمية.
- العقوبات الغربية بعد أزمة القرم عام ٢٠١٤ أثرت سلبًا على استقرار الروبل، مما زاد من احتمالية انهياره.

الدعم الداخلى:

- رغم التحديات، تبنّت روسيا سياسات مالية محكمة، ورفعت احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية، مما أضفى استقرارًا على العملة الوطنية.

٢ .تأثير العقوبات الدولية.

نتائج غير متوقعة:

- توقع الكثيرون أن العقوبات الغربية المفروضة بعد الحرب الأوكرانية ستقضي على الاقتصاد الروسى، لكن تأثيرها كان معاكسًا فى بعض الجوانب.
- روسيا استطاعت بناء نظام مالى مستقل مثل نظام الدفع المحلي (MIR) ودعمت الروبل بالذهب.

ربط الروبل بالذهب والطاقة:

- قامت روسيا بخطوة غير مسبوقة عبر ربط الروبل بأسعار الذهب والطاقة، مما عزز قيمته فى التعاملات الدولية.
- استمرار صادرات الطاقة بأسعار مرتفعة ساعد الاقتصاد الروسى فى مواجهة القيود الغربية.

٣ .القوة الاقتصادية الكامنة لروسيا.

احتياطات الذهب والثروات الطبيعية:

- روسيا تمتلك خامس أكبر احتياطى ذهب عالميًا، إضافة إلى احتياطيات غاز ونفط هائلة، مما يضمن تدفقًا ثابتًا من العملات الأجنبية.

القوة البشرية والإنتاج العسكرى:

- تعتمد روسيا على قاعدة صناعية قوية، خصوصًا فى المجال العسكرى، مما يجعلها أقل اعتمادًا على الواردات مقارنة بدول أخرى.

٤ .القبول الدولى للروبل.

الدول المتحالفة والمصالح المشتركة:

- روسيا تحافظ على علاقات اقتصادية متينة مع العديد من الدول فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.
- تعزيز التجارة الثنائية بالعملات المحلية جعل الروبل خيارًا جذابًا لبعض الدول.

٥ .التحديات التى تواجه الروبل

اعتماد كبير على القيادة السياسية:

- قوة الروبل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بشخصية الرئيس بوتين، الذى يُنظر إليه كرمز للصمود والحنكة السياسية.
- عدم وجود خليفة يتمتع بنفس الكفاءة قد يؤدي إلى تراجع الثقة فى العملة والاقتصاد.

ضعف التنويع الاقتصادى:

- الاعتماد المفرط على صادرات الطاقة يجعل الاقتصاد الروسى عرضة لتقلبات السوق العالمية.

التوترات الجيوسياسية:

- استمرار الصراع الأوكراني والعقوبات الغربية يشكلان تهديدًا مستمرًا.

٦ .هل يمكن للروبل أن يكون بديلًا قويًا للدولار؟

العوامل الداعمة:

- احتياطات الذهب الهائلة.
- الثروات الطبيعية غير المستغلة.
- القبول الدولى المتزايد بين الدول غير الغربية.
- المركزى الروسى يعتمد نظام دفع جديدا.

اعتمد البنك المركزي الروسى نظام دفع جديدا فى البلاد يتيح تنفيذ الحوالات البنكية الخارجية، وأدرج "بنك روسيا" نهاية الأسبوع الماضى نظام Kwikpay فى لائحة أنظمة الدفع المعتمدة. فإن الحوالات المالية متاحة للعملاء فى نحو ٤٠ دولة، بما فى ذلك دول غير صديقة لروسيا.

وتوفر Kwikpay خدمة الحوالات المالية إلى البلدان القريبة جغرافيا إلى روسيا وإلى دول أوروبية غير صديقة كإسبانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال.

وذكرت وكالة "نوفوستي" أن عمولة تنفيذ الحوالة المالية تتراوح بين ٠ و٥٪ وتعتمد على الدولة التى يتم تنفيذ الحوالة إليها.

بعد فرض الغرب عقوبات على موسكو فى ٢٠١٤ بذريعة انضمام شبه جزيرة القرم إلى قوام روسيا، بدأ البنك المركزي الروسى بتطوير منظومة دفع روسية لتقليل الاعتماد على أنظمة الدفع الغربية، كذلك عمل البنك على تعزيز العلاقات المالية المصرفية مع الدول الصديقة.

القيود:

- الاقتصاد الروسى صغير نسبيًا مقارنة بالولايات المتحدة والصين.
- التبعية للقيادة السياسية تقلل من جاذبية الروبل كعملة احتياطية.
- الروبل يحتاج إلى تطوير البنية المالية العالمية التى تؤهله ليصبح عملة احتياطية رئيسية.

الخلاصة:

الروبل الروسى هو قصة نجاح فى مواجهة التحديات العالمية. رغم العقوبات القاسية والتوترات الجيوسياسية، أثبتت روسيا قدرتها على حماية اقتصادها وتعزيز عملتها من خلال استراتيجيات مبتكرة وقوة اقتصادية كامنة.

ومع ذلك، فإن هذه القوة لا تزال تواجه اختبارات حقيقية، خاصة فى ظل اعتمادها الكبير على القيادة السياسية للرئيس بوتين وضعف التنويع الاقتصادى.

الروبل قد لا يكون بديلًا مباشرًا للدولار، ولكنه يمثل نموذجًا لعملة يمكن أن تكون جزءًا من نظام مالى عالمى متعدد الأقطاب.

وجهة نظر:

نجاحه المستقبلى يعتمد على عوامل عديدة، منها:

استقرار القيادة السياسية، تنويع الاقتصاد، وتحسين العلاقات الدولية مع دول تتجاوز حلفاءها التقليديين.

فى النهاية، يمكن القول إن الروبل الروسى يظل رمزًا للإصرار والتحدي والقوة. ومع أن مساره محفوف بالتحديات، إلا أن وجود رؤية استراتيجية واستمرار العمل على تعزيز قدراته يمكن أن يجعله عنصرًا مؤثرًا فى إعادة تشكيل النظام المالى العالمى.

"الإصرار والتحدي والقوة" ليست مجرد شعارات، بل مبادئ يمكن أن تحول الأحلام إلى واقع عندما يتم توجيهها برؤية وحكمة نحو مستقبل أفضل".

الفصل السادس

وماهى بدائل الدولار كعملة احتياطية عالمية؟

١. توزيع الاحتياطات النقدية بعد انهيار الدولار (بدون إصدار عملة البريكس):

مقدمة

يشهد العالم اليوم تحولات جذرية فى النظام المالى الدولى، حيث يتزايد الجدل حول مستقبل الدولار الامريكى كعملة احتياطية عالمية. تأتي هذه التغيرات فى ظل ظروف اقتصادية وسياسية متقلبة تُعيد تشكيل ملامح الأسواق العالمية.

بالنظر إلى الاحتمالات المستقبلية، وخصوصًا فى غياب إصدار عملة البريكس، يصبح السؤال الأبرز:

كيف ستُعاد هيكلة توزيع الاحتياطات النقدية لدى البنوك المركزية؟

هذا السؤال يُثير اهتمام المستثمرين وصناع القرار الاقتصادى، ويعكس أهمية التخطيط لمستقبل عالمى تُهيمن فيه عوامل جديدة على الاقتصاد الدولى.

١.توزيع الاحتياطات النقدية بعد انهيار الدولار (بدون إصدار عملة البريكس):

بناءً على التحليلات التى قمنا بها بشأن مستقبل الدولار وتراجع قيمته المحتمل فى الأسواق الدولية، يمكن اقتراح توزيع النسب المتوقعة للاحتياطات النقدية العالمية بالشكل التالى:

١. **الذهب: ٢٥-٣٠%**
الذهب يظل الملاذ الآمن التقليدي للمستثمرين والحكومات على حد سواء، خاصة فى ظل تصاعد عدم الثقة بالعملات الورقية الأخرى. يمتلك الذهب قيمة مستقرة على مر العصور، ما يجعله الخيار الأول للحفاظ على الأصول.

٢. **اليوان الصينى: ١٠-١٥%**
تدعم الصين عملتها بقوة فى الأسواق الدولية، وتسعى إلى تقليل اعتمادها على الدولار. ومع ذلك، تظل القيود المرتبطة بالثقة فى النظام السياسى الصينى عاملاً يحد من انتشار أوسع لليوان.

٣. **اليورو: ٨-١٢%**
رغم ضعف الثقة السياسية بالاتحاد الأوروبى وتباين سياساته الاقتصادية، يظل اليورو عملة احتياطية تقليدية تحظى بمكانة مهمة فى الأسواق.

٤. **الروبل الروسى: ٥-٨%**
التحول الكبير فى السياسات المالية الروسية وزيادة قبول الروبل فى الدول الحليفة يعزز من مكانته كعملة احتياطية. ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على القيادة الروسية يحد من إمكانيات التوسع.

٥. **البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى: ٢-٥%**
العملات الرقمية تكتسب اهتمامًا متزايدًا فى الأسواق، لكنها تظل عرضة للتقلبات وعدم الثقة الكاملة. قد تعتمدها بعض الدول كأداة للمضاربة أو التحوط، لكنها لن تصبح جزءًا أساسيًا من الاحتياطات النقدية فى المستقبل القريب.

٦. **الجنيه الإسترليني: ٣-٥%**
رغم التحديات الاقتصادية التى تواجهها بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبى، يحتفظ الجنيه الإسترليني بجاذبيته التاريخية، وإن كانت محدودة مقارنة بعملات أخرى.

٧. **العملات الخليجية (الريال السعودي، الدينار الكويتي، الدرهم الإماراتي): ٣-٥%**
بدعم من اقتصادات النفط والغاز القوية، تظل العملات الخليجية خيارًا مستقرًا نسبيًا. ومع ذلك، فإن افتقار هذه الاقتصادات للتنوع يحد من قدرتها على منافسة العملات الكبرى.

الخلاصة:

فى ظل هذه التوقعات، من المتوقع أن يفقد الدولار نسبة تتراوح بين ٣٥٪ و٥٦٪ من قيمته كعملة احتياطية على أقل تقدير، وقد تصل هذه النسبة إلى ٦٥٪-٨٠٪ فى السيناريو الأكثر تشاؤمًا.

ومع أن الهبوط لن يكون سريعًا، فإن معدل الانخفاض الأولى قد يصل إلى ٢٠٪، على أن يتحدد المسار المستقبلى بناءً على الإجراءات التى ستتخذها الأطراف المختلفة.

السياسة والهيمنة الاقتصادية ستلعبان دورًا حاسمًا فى هذه المرحلة، إلا أن المؤكد هو أن هيمنة الدولار واليورو على النظام المالى العالمى تقترب من نهايتها.

هذا التحول التاريخى يُنذر بميلاد نظام مالى متعدد الأقطاب، يتطلب من الجميع الاستعداد لعصر جديد من التحديات والفرص.

٢ .توزيع الاحتياطات النقدية بعد إصدار عملة البريكس:

مقدمة

إصدار عملة البريكس يمثل نقطة تحول جذرية فى النظام المالى العالمى، بشرط أن يصاحبها نظام مصرفي متين وتسهيلات تدعم ثقة الأسواق الدولية.

ومع ذلك، فإن العامل الحاسم سيكون الوعي المجتمعي فى دول البريكس. إذا قام ٢٥٪ من سكان هذه الدول بتحويل ٥٠٪ من مدخراتهم من الدولار إلى عملة البريكس، فإن ذلك سيشكل ضربة قاصمة للدولار.

لدينا أمثلة قريبة تؤكد قوة تأثير التحركات الشعبية، مثل ما حدث فى مصر عندما حولت شريحة من السكان مدخراتهم من الدولار، مما أدى إلى هبوط كبير فى قيمته، أو فى تركيا عندما دعا الرئيس أردوغان شعبه لدعم الليرة.

ورغم استغلال بعض القلة لهذه المواقف، كانت النتائج لافتة للنظر.

لكن هذه المرة الوضع مختلف؛ عملة البريكس ستكون مدعومة بأقوى الاقتصادات السياسية والاقتصادية، ومغطاة بغطاء حقيقى من الذهب.

سيكون إصدارها فرصة ذهبية للتخلص من الديون الدولية المجحفة، وكسر هيمنة المؤسسات المالية العالمية، التى غالباً ما تسعى لإحكام السيطرة على الدول الفقيرة بدلاً من مساعدتها.

توزيع الاحتياطات النقدية بعد إصدار عملة البريكس

١. **عملة البريكس: ٢٠-٢٥%**

- من المتوقع أن تتحول الدول الأعضاء فى مجموعة البريكس إلى تخزين عملتها الجديدة، نظرًا لتوافقها مع مصالحهم الاقتصادية.
- ستصبح خياراً بديلاً جزئياً عن الدولار بفضل دعم مباشر من اقتصادات مثل الصين، روسيا، والهند.

٢. **الذهب: ٢٠-٢٥%**

- سيظل الذهب خياراً قوياً، لكنه قد يفقد بعض الاستثمارات لصالح عملة البريكس.

٣. **اليوان الصينى: ٨-١٠%**

- مع وجود بديل جديد وقوي، قد يتراجع دور اليوان تدريجياً.

٤. **اليورو: ٦-٨%**

- اليورو سيستمر فى فقدان دوره لصالح عملة البريكس والعملات الأخرى.

٥. **الروبل الروسى: ٤-٦%**

- سينخفض دوره قليلاً إذا أصبحت روسيا داعمة رئيسية لعملة البريكس.

٦. **البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى: ١-٣%**

- قد تقل جاذبيتها مع صعود عملة البريكس كبديل مستقر.

٧. **الجنيه الإسترليني: ٢-٤%**

- سيشهد تراجعاً طفيفاً مع زيادة ثقة الأسواق بعملة البريكس.

٨. **العملات الخليجية: ٢-٣%**

- ستظل لها حصة صغيرة، لكن تأثيرها سيقل مع تصاعد اعتماد الأسواق على عملة البريكس.

الخاتمة الفصل السادس:

إصدار عملة البريكس سيؤدي إلى تآكل هيمنة الدولار على النظام المالى العالمى، وقد يفقد ما بين ٣٥٪ و٦٣٪ من قيمته كعملة احتياطية فى أقل تقدير، وصولاً إلى ٦٥٪-٨٤٪ فى السيناريو الأكثر تطرفاً. ورغم أن الهبوط سيكون تدريجياً، إلا أن البداية ستكون بنسبة لا تقل عن ١٠٪ فور إطلاق العملة.

سيعتمد مدى هذا التراجع على الإجراءات التى ستتخذها الأطراف الدولية، ومن سيدعم العملة الجديدة ومن سيقاومها. ورغم محاولات الولايات المتحدة وأوروبا الحفاظ على هيمنتهما، فإن ولادة عملة البريكس تمثل بداية النهاية لهيمنة الدولار واليورو على النظام المالى العالمى، وفتح الباب أمام نظام جديد قائم على التعددية والتوازن.

الفصل السابع

ماهى مجموعة البريكس؟

ماهى مجموعة البريكس وما الهدف الرئيسى لها؟

باختصار "بريكس".. تكتل اقتصادى يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمى.

النشأة والتأسيس:

على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠٠٦ فى نيويورك، اجتمع لأول مرة وزراء خارجية كل من البرازيل وروسيا والهند والصين، لإعلان بداية تعاون مشترك بين مجموعة دول كانت تسمى **"بريك" (BRIC)** وهى **البرازيل، وروسيا والهند والصين**.

يونيو ٢٠٠٩، عقد رؤساء هذه الدول، وهم البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، والروسي ديمترى ميدفيديف، والهندى مانموهان سينغ، والصينى هو جينتاو، اجتماعهم **الأول** بمدينة يكاترينبورغ فى روسيا، ورفعوا درجة تعاون دول "بريك" إلى مستوى القمة.

ثم أعلن الرؤساء تأسيس تكتل اقتصادى عالمى من شأنه أن يكسر هيمنة الغرب وينهى نظام القطب الواحد الذى تتزعمه أميركا، وذلك من خلال التركيز على تحسين الوضع الاقتصادى العالمى وإصلاح المؤسسات المالية، وكذلك مناقشة الكيفية التى يمكن بها للبلدان الأربعة أن تتعاون فيما بينها على نحو أفضل فى المستقبل.

ومع انضمام جنوب أفريقيا رسميا إلى هذا التكتل الرباعى، بمناسبة **القمة الثالثة** للمجموعة، التى عقدت فى الصين يوم **١٤ أبريل٢٠١١**، غيّرت المجموعة اسمها إلى كلمة **"بريكس"** عوضا عن **"بريك"**.

فكرة أو مصطلح **"بريك"** صيغ لأول مرة عام **٢٠٠١**، من طرف **جيم أونيل** كبير الخبراء الاقتصاديين فى مؤسسة الخدمات المالية والاستثمارية الأميركية **"غولدمان ساكس"** (Goldman Sachs)، وذلك فى أثناء دراسته وصف الأسواق الناشئة فى الدول الأربع المؤسسة للمجموعة، التى كانت تحقق معدلات نمو كبيرة على مستوى الإنتاج العالمى فى الفترة ما بين **٢٠٠٠ و٢٠٠٨**.

ويضاف إلى ذلك أداء مؤشراتها الاقتصادية، الذى كان أفضل من المتوسط خلال **الأزمة الاقتصادية العالمية** لسنة **٢٠٠٨**. وتوقع **أونيل** أن اقتصادات هذه الدول ستهيمن مجتمعة على الاقتصاد العالمى بحلول عام **٢٠٥٠**.

من هو تيرينس جيمس أونيل؟

تيرينس جيمس أونيل، بارون أونيل من جاتلي (من مواليد ١٧ مارس ١٩٥٧) هو اقتصادى بريطانى اشتهر بصياغة مصطلح BRIC، وهو اختصار يشير إلى **البرازيل وروسيا والهند والصين** - الدول الأربع التى كانت فى السابق دولاً سريعة النمو والتي توقع أونيل أنها ستتحدى القوة الاقتصادية العالمية لاقتصادات مجموعة الدول السبع المتقدمة. كما أنه رئيس سابق لشركة إدارة الأصول جولدمان ساكس ووزير سابق فى حكومة المحافظين.

كان أونيل سكرتيرًا تجاريًا لوزارة الخزانة فى وزارة كاميرون الثانية من **مايو ٢٠١٥ إلى سبتمبر ٢٠١٦**.

ترأس المراجعة المستقلة للمملكة المتحدة لمقاومة مضادات الميكروبات من **٢٠١٤ إلى ٢٠١٦**.

كان رئيسًا لمجلس **تشاتام هاوس، المعهد الملكي للشؤون الدولية من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١.**

فى عام **٢٠١٠**، ترأس قسم إدارة الأصول فى **جولدمان ساكس** حيث أدار **أونيل** أكثر من **٨٠٠ مليار دولار من الأصول**.

كان تعيينه الجديد بمثابة رمز لجهود جولدمان لإعادة تموضعها فى عصر ما بعد الأزمة فى **وول ستريت،** حيث تكون جولدمان ساكس **"متفائلة"** بشأن حقيقة أن الأسواق الناشئة هى **"المستقبل"**.

فى عام **٢٠١١**، تم إدراجه فى **تصنيف الخمسين الأكثر تأثيرًا لمجلة بلومبرج ماركتس**.

صاغ أونيل مصطلح **"بريك"** فى عام **٢٠٠١** فى مقال بعنوان **"العالم يحتاج إلى بريك اقتصادية أفضل"** ضمن سلسلة **"الورقة الاقتصادية العالمية"** التى أعدتها شركة **جولدمان ساكس،** حول اقتصادات **"بريك"** الأربعة الناشئة وهى البرازيل وروسيا والهند والصين.

ثم استخدم فيما بعد مصطلح **"الدول الإحدى عشر التالية"** لوصف **بنجلاديش ومصر وإندونيسيا وإيران والمكسيك ونيجيريا وباكستان والفلبين وكوريا الجنوبية وتركيا وفيتنام،** مدعيًا أنها ستكون من بين أكبر اقتصادات العالم فى القرن الحادى والعشرين.

ثم استخدم فيما بعد مصطلح **MIKT للمكسيك وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا**، ومصطلح **MINT للمكسيك، وإندونيسيا، ونيجيريا وتركيا**.

تقاعد **أونيل** من **شركة غولدمان ساكس** فى عام **٢٠١٣**.

اللف كتاب **طريق البريكس إلى النمو جيم أونيل**، عام **٢٠١٣**.

يستكشف كتاب **"طريق البريكس إلى النمو" لجيم أونيل، بارون أونيل من جاتلي، الصعود الاقتصادى لدول البريكس - البرازيل، وروسيا، والهند، والصين**.

يتعمق الكتاب فى كيفية ظهور هذه الدول كقوى اقتصادية مهمة والآثار المترتبة على الحوكمة الاقتصادية العالمية.

يجادل أونيل بضرورة إجراء إصلاح جذرى للسياسات الاقتصادية العالمية لاستيعاب هذه القوى الجديدة الثانية.

يتناول الكتاب أيضًا أدوار الاقتصادات الناشئة الأخرى، مثل دول مجموعة **مينت (المكسيك وإندونيسيا ونيجيريا وتركيا)**، ويناقش حجم التجارة بين الجنوب والجنوب وتأثيرها على الديناميكيات الاقتصادية العالمية الثالثة.

الأهداف لمجموعة البريكس:

ومن الأهداف الرئيسية لدول مجموعة "بريكس" الابتعاد عن الدولار واستخدام العملات الوطنية فى التعاملات التجارية. وتجدر الإشارة إلى أن ٩٥٪ من المعاملات التجارية بين روسيا والصين تتم بالروبل واليوان.

تشكّل دول مجموعة **بريكس** مجتمعة نحو ٤٠٪ من مساحة العالم، ويعيش فيها أكثر من ٤٠٪ من سكان الكرة الأرضية، حيث تضم **أكبر ٥** دول مساحة فى العالم وأكثرها كثافة سكانية، وهى بذلك تهدف إلى أن تصبح قوة اقتصادية عالمية قادرة على منافسة **"مجموعة السبع** (G7) **"وهى كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبى** أقيمت **القمة الأولى** لهذا الكيان عام **١٩٧٥** عندما اجتمعت **ست دول "لتبادل الأفكار والحلول المحتملة" لأزمة الاقتصاد العالمى.**

وفى العام التالى انضمت **كندا** لهذه المجموعة.

ويحضر القمة الوزراء والموظفون المدنيون من الدول السبع على مدار العام لمناقشة الشؤون والمصالح المشتركة.

وتتولى كل دولة من دول المجموعة رئاسة هذا الكيان لعام واحد بالتناوب. وتكون الدولة التى ترأس المجموعة مضيفة لقمة السبع السنوية التى تمتد ليومين.

وتحتل سياسات الطاقة، والتغير المناخى، ومرض نقص المناعة المكتسبة (الأيدز)، والأمن العالمى مكانا بارزاً بين قضايا أخرى كثيرة تناقشها القمة.

ويصدر عن القمة بيان ختامي يوضح ما تم الاتفاق عليه.

تستحوذ **مجموعة السبع** على ٦٠٪ من الثروة العالمية.

وهذا ما تثبته الأرقام الصادرة عن مجموعة **بريكس**، التى تكشف عن تفوقها لأول مرة على دول مجموعة السبع،

فقد وصلت مساهمة مجموعة **بريكس** فى الاقتصاد العالمى إلى **٣١,٥٪**، بينما توقفت مساهمة مجموعة السبع عند **٣٠,٧%.**

إلى جانب ذلك، تعمل مجموعة **بريكس** على تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات الاقتصادية والسياسية والأمنية عبر تعزيز الأمن والسلام على مستوى العالم والتعاون الاقتصادى بين الدول **الخمس**، وهو ما من شأنه أن يسهم فى خلق نظام اقتصادى عالمى ثنائى القطبية، عبر **كسر هيمنة الغرب** بزعامة **أميركا** بحلول عام **٢٠٥٠**.

ومن بين الأهداف الرئيسية الأخرى للمجموعة رغبة القوى الخمس الناشئة فى تعزيز مكانتها على مستوى العالم من خلال التعاون النشط فيما بينها، وذلك من خلال:

السعى إلى تحقيق نمو اقتصادى شامل بهدف القضاء على الفقر ومعالجة البطالة وتعزيز الاندماج الاقتصادى والاجتماعى.

توحيد الجهود لضمان تحسين نوعية النمو عن طريق تشجيع التنمية الاقتصادية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتنمية المهارات.

السعى إلى زيادة المشاركة والتعاون مع البلدان غير الأعضاء فى مجموعة **بريكس**.

تعزيز الأمن والسلام من أجل نمو اقتصادى واستقرار سياسى.

الالتزام بإصلاح المؤسسات المالية الدولية، حتى يكون للاقتصادات الناشئة والنامية صوت أكبر من أجل تمثيل أفضل لها داخل المؤسسات المالية.

العمل مع المجتمع الدولى للحفاظ على استقرار النظم التجارية متعددة الأطراف وتحسين التجارة الدولية وبيئة الاستثمار.

السعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وكذا الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

التنسيق والتعاون بين دول المجموعة فى مجال ترشيد استخدام الطاقة من أجل مكافحة التغيرات المناخية.

تقديم المساعدة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وهذا يشمل معالجة قضايا مثل الأمن الغذائى العالمى.

التعاون بين دول **بريكس** فى العلوم والتعليم والمشاركة فى البحوث الأساسية والتطور التكنولوجى المتقدم.

وتتوقع الدول الأعضاء لمجموعة **البريكس** أن تحقيق هذه الأهداف من شأنه أن يعطى زخما جديدا للتعاون الاقتصادى على مستوى العالم.

أبرز المحطات لمجموعة البريكس:

بعد تأسيس **"بريك"**، عقد أول اجتماع لمجموعة ضم البلدان الأربعة الأعضاء المؤسسة للمجموعة انعقدت القمة الرسمية الأولى لمجموعة **بريك** فى **يكاترينبرغ فى ١٦ يونيو ٢٠٠٩**، شارك فيها **لويس إيناسيو لولا دا سيلفا وديمتري ميدفيديف ومانموهان سينغ وهو جينتاو**.

تمحورت القمة حول تعزيز الاقتصاد العالمى وإصلاح المؤسسات المالية وتباحثت فى سبل تحسين التعاون المستقبلى بين الدول الأربع.

كما ناقشت الدول كيفية زيادة مشاركة الدول النامية فى الشؤون العالمية.

دعت دول البريك عقب قمة **يكاترينبرج** فى عام **٢٠٠٩** إلى ضرورة وجود عملة احتياطية عالمية جديدة تتسم بالاستقرار والقابلية للتنبؤ.

بنخفضات قيمة الدولار الأمريكى أمام العملات الرئيسية الأخرى بعد صدور البيان على أنه لم ينتقد سيطرة الدولار الأمريكى مباشرة - وهو موقف سبق أن اتخذته **روسيا**.

أما الاجتماع **الثانى** فقد عقد يوم **١٦ أبريل ٢٠١٠** فى العاصمة **البرازيلية برازيليا**.

وقد أضفى هذان الاجتماعان الطابع **المؤسسى** على مؤتمرات المجموعة، ومن ثم أسهما فى تشكيل واقع **جيوسياسي جديد**.

ويوم **١٤ أبريل ٢٠١١**، عقدت القمة **الثالثة** للمجموعة، فى **سانيا بجمهورية الصين**، وهى أول قمة للمجموعة التى أصبحت تسمى **بريكس**، بعد الانضمام الرسمى **لجمهورية جنوب أفريقيا**.

أما مؤتمر القمة **الرابع** للمجموعة، فقد عقد يوم **٢٩ مارس ٢٠١٢** فى مدينة **نيودلهى بالهند**، فى حين عُقد مؤتمر القمة **الخامس** يوم **٢٨ مارس ٢٠١٣** فى **ديربان، بجنوب أفريقيا**.

وفى سبتمبرمن العام نفسه، أطلقت **الصين** مبادرة **الحزام والطريق** الذى يعد مشروعا **دوليا جديدا بديلا لطريق الحرير**.

ويوم ١٧ **يوليو ٢٠١٤**، عقدت القمة **السادسة** للمجموعة فى **فورتاليزا بالبرازيل** قررت مجموعة دول **بريكس** -خلال **قمة فورتاليزا** التى عقدت إنشاء **بنك تنمية سمى:**
"بنك التنمية الجديد" (New Development Bank).

الهيكلة الاقتصادية:

إنشاء **بنك التنمية الجديد"** (New Development Bank) واختصاره **"إن دى بى"** (NDB)، وصندوق احتياطى فى شنغهاى **"اتفاقية احتياطى الطوارئ"** (Contingent Reserve Arrangement) واختصاره **"سى آر إيه"** (CRA).

وصل رأس مال البنك، الذيى هو بمثابة بنك تنمية متعدد الأطراف تديره دول **بريكس** الخمس، حينها ٥٠ مليار دولار مع احتمال بلوغه ١٠٠ مليار دولار فى غضون عامين.

والدور الأساسى لهذا البنك هو منح قروض بمليارات الدولارات لتمويل مشاريع البنيات الأساسية والصحة والتعليم، وما إلى ذلك، فى البلدان الأعضاء بالمجموعة، وكذلك البلدان الناشئة الأخرى.

أما بالنسبة لصندوق الاحتياطى، فخُصص له مبلغ ١٠٠ مليار دولار تحسبا لأى أزمة فى ميزان الأداءات. ويعد هذا الصندوق إطارا لتوفير الحماية من ضغوط السيولة العالمية.

وهذا يشمل قضايا العملة، إذ إن العملات الوطنية للدول الأعضاء فى المجموعة تتأثر سلبا بالضغوط المالية العالمية،

خاصة الاقتصادات الناشئة التى شهدت تحريرا اقتصاديا سريعا ومرت بتقلبات اقتصادية متزايدة.

أما القمة **السابعة**، فقد عقدت بمدينة أوفا فى روسيا عام **٢٠١٥**، السنة التى عرفت الافتتاح الرسمى لـ**"بنك التنمية الجديد"** (NDB)، وهو مؤسسة مالية تابعة لمجموعة **بريكس** مقره فى **مدينة شنغهاى بالصين، ويعتبر فى تصوره بديلا لمؤسسة البنك الدولى**.

وصل رأس مال البنك، الذى هو بمثابة بنك تنمية متعدد الأطراف تديره دول **بريكس** الخمس، حينها **٥٠ مليار دولار** مع احتمال بلوغه **١٠٠ مليار دولار** فى غضون عامين.

وانضمت إلى هذا البنك مؤخرا كل من **أوروغواى والإمارات العربية المتحدة وبنغلاديش ومصر** بصفتها أعضاء جددا.

إضافة إلى ذلك، بدأ قادة دول **بريكس**، خلال القمة **السابعة** التى عقدت فى **روسيا عام ٢٠١٥**، مشاورات لنظام دفع متعدد الأطراف، يكون بديلا لنظام الاتصالات المالية بين البنوك العالمية **"سويفت"** (SWIFT)، من شأنه أن يوفر قدرا أكبر من الضمان والاستقلالية **لدول مجموعة بريكس**.

بريكس تعتمد نظام دفع غير مرتبط بالدولار.. فما هو؟

تتجه مجموعة **"بريكس"** إلى توسيع المدفوعات غير المرتبطة بالدولار، حيث تسعى دول المجموعة للابتعاد عن منظومة المراسلات المصرفية **"سويفت"**، التى تسيطر عليها الولايات المتحدة.

وتتضمن خطط المجموعة، التى **تضم روسيا والصين والبرازيل وجنوب إفريقيا والهند والإمارات ومصر وإثيوبيا، ايران**، إنشاء نظام دفع دولى **"بريكس باى" BRICS Pay** يستند على تقنية **"بلوك تشين" blockchain**، أى على أساس أصول رقمية.

وسيكون من الممكن تجاوز العقوبات والعراقيل الغربية بفضل هذه الآلية اللامركزية، التى ستتضمن عملات متعددة، وستساهم الآلية فى تعزيز النفوذ الاقتصادى لمجموعة **"بريكس"** وتسريع ظهور عملة فوق وطنية، الأمر الذى يعد بمثابة تهديد مباشر لمكانة **العملة الأمريكية**.

ومن الأهداف الرئيسية لدول مجموعة **"بريكس"** هو الابتعاد عن **الدولار** واستخدام العملات الوطنية فى التعاملات التجارية. **ويجب الإشارة إلى أن ٩٥٪ من المعاملات التجارية بين روسيا والصين تتم بالروبل واليوان**.

ويقول **شين يي، رئيس مركز أبحاث "بريكس"** فى **معهد بحوث التنمية بجامعة فودان الصينية**، إن **"كل ذلك يعزز القدرة على التسديد ويقوى الثبات الاقتصادى تجاه الغموض وعدم اليقين والصدمات الخارجية"**.

وتتمحور فكرة الآلية حول إنشاء منصة خاصة على أساس العملات الرقمية فى دول مجموعة **"بريكس"** لتنفيذ التسويات المالية الأمر الذى سيكسر احتكار نظام "سويفت" الغربي للعمليات المالية حول العالم، وقبل أيام كشف **مساعد الرئيس الروسى يوري أوشاكوف** عن نية دول **"بريكس"** إنشاء نظام دفع يعتمد على تكنولوجيا العملات الرقمية.

ويأتى هذا فى ظل استخدام **الولايات المتحدة للدولار** كأداة فى **العقوبات.**

ومع وصول الدين العام **الأمريكى** إلى مستوى فلكى، تعمل دول فى العالم وعلى رأسها دول مجموعة **"بريكس"** على زيادة استخدام العملات الوطنية فى التجارة الدولية.

عام **٢٠١٦**، عقد قادة دول **بريكس** القمة **الثامنة** بين كل من **رئيس البرازيل ميشيل تامر، ورئيس روسيا فلاديمير بوتين، ورئيس وزراء الهند ناريندرا مودي، ورئيس الصين شي جين بينغ، ورئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما** اجتماعا فى مدينة **شنغهاى بالصين** حيث المقر الرئيسى **لبنك التنمية الجديد**.

وفى **الرابع من سبتمبر ٢٠١٧**، عقدت دول **بريكس** القمة السنوية **التاسعة** للمجموعة **فى شيامن بالصين،** وانضمت إليها فى هذه القمة كل من **تايلند والمكسيك ومصر وغينيا وطاجيكستان** دولا مراقبة، لمناقشة خطة **"بريكس بلس"**، التى تهدف إلى التوسع المحتمل للمجموعة.

ماهى خطة "بريكس بلس"؟

بعد الحرب الأوكرانية وما رافقها من إعادة تشكيل نظام عالمى جديد، ازداد الاهتمام بتكتل **بريكس** من طرف العديد من الدول، خاصة فى ظل الاتجاه نحو تكتلات جيوسياسية واقتصادية جديدة، وأيضا بحث روسيا عن شركاء داعمين لها فى وجه العقوبات الاقتصادية الغربية.

لكن قبل ذلك، وخلال قمة **بريكس** التى عقدت فى مدينة **شيامن الصينية عام ٢٠١٧**، نوقش ما اصطلح عليها باسم خطة

"بريكس بلس (BRICS+) "التوسعية، التى ترمى إلى إضافة دول جديدة للمجموعة.

وفى **مارس ٢٠٢٣**، أكدت وزيرة خارجية **جنوب أفريقيا نااليدي باندور** زيادة اهتمام عديد من دول العالم بالانضمام إلى مجموعة **بريكس**، مشيرة إلى أن **١٢ دولة** أبدت رغبتها فى الانضمام إلى المجموعة، من بينها **السعودية والإمارات ومصر والجزائر وإيران والأرجنتين، والمكسيك، ونيجيريا** وغيرها.

ولكن تراجعت السعودية عن قرار الانضمام الى البريكس حيث انها تقع تحت ضغوط الهيمنة الولايات المتحدة و تتجنب اتخاذ خطوات قد تثير توتر فى العلاقات مع الغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة، فالمملكة تريد البريكس مع الحفاظ على علاقتها بالغرب.

انضمت **الإمارات العربية المتحدة وبنغلاديش وأوروغواى** رسميا إلى **"بنك التنمية الجديد"** التابع للمجموعة أواخر عام **٢٠٢١**، قبل أن تنضم **مصر** أيضا نهاية **مارس ٢٠٢٣** للمؤسسة نفسها.

وفى الفترة الممتدة من **٢٥ إلى ٢٧ يوليو ٢٠١٨**، عقد قادة **بريكس** قمتهم **العاشرة** فى **جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا،** وتمحورت أشغال هذه القمة حول إقامة تعاون اقتصادى متزايد فى بيئة اقتصادية دولية متغيرة، على خلفية الفشل الذى عرفته قمة **مجموعة السبع الصناعية الكبرى**، وحضرت **تركيا** القمة بصفتها رئيسة **لمنظمة التعاون الإسلامى**.

ويوم **١٤ نوفمبر ٢٠١٩**، عقد مؤتمر القمة **الحادى عشر** للمجموعة فى **العاصمة البرازيلية برازيليا**، وعرفت هذه القمة

مناقشة التطورات فى مجالات العلوم والابتكار لدول **بريكس**، وأيضا تطوير التكنولوجيا والعملة الرقمية.

وقد أبرمت فى هذه القمة اتفاقات متبادلة للمساعدة فى وقف الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وأعلن بيانها الختامى **"الالتزام بتعددية الأطراف وتعاون الدول ذات السيادة من أجل تعزيز الأمن والسلام على مستوى العالم"**.

وعقد مؤتمر القمة **الثانى عشر** لمجموعة **بريكس** يوم **١٧ نوفمبر ٢٠٢٠**، فى **سان بطرسبورغ فى روسيا**، بالشراكة مع **منظمة شنغهاى للتعاون** عبر تقنية التناظر المرئى فى أثناء **جائحة كورونا**.

وناقشت هذه القمة اتفاقا متبادلا حول مساعدة الدول الأعضاء لمجموعة **بريكس** من أجل مستويات معيشة أحسن وتحسين مستوى معيشة شعوب هذه الدول.

وفى **التاسع من سبتمبر ٢٠٢١**، عقد مؤتمر القمة **الثالث عشر** فى **نيودلهي بالهند** عن طريق تقنية التناظر المرئى، دعا **رئيس الوزراء الهندى ناريندرا مودي** قمة **البريكس** إلى إجراء تحقيق شفاف حول **منشأ كوفيد-١٩** بإشراف منظمة الصحة العالمية وبالتعاون الكامل من **"جميع الدول"**، ودعا **الرئيس الصينى شى جين بينغ** دول **بريكس** إلى **"معارضة تسييس" العملية**.

قمة **بريكس** ٢٠٢٢ هى القمة السنوية **الرابعة عشرة**، حضره رؤساء الدول الأعضاء الخمس **البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا**. كانت هذه هى المرة الثالثة التى تستضيف فيها **الصين** قمة **البريكس** بعد **٢٠١١ و٢٠١٧**.

تم استضافة القمة عن طريق الفيديو كونفرنس.

قمة **بريكس ٢٠٢٣** هى القمة السنوية **الخامسة عشرة** للبريكس، حضره رؤساء الدول الأعضاء الخمس: **البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا**. كما دعا **رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا قادة ٦٧ دولة** إلى القمة، منهم **٥٣ دولة أفريقية أخرى وبنغلاديش، وبوليفيا، وإندونيسيا وإيران.**

قمة البريكس ٢٠٢٤ هى القمة السنوية **السادسة عشر** لمجموعة البريكس عقدت فى **قازان، روسيا**.

كانت هذه أول قمة لمجموعة **البريكس** تضم الأعضاء الجدد **مصر وإثيوبيا وإيران والإمارات العربية المتحدة** بعد انضمامهم إلى المنظمة فى **قمة البريكس الخامسة عشرة**.

تأتى هذه الجلسة العامة لقمة مجموعة **البريكس** بصيغة **BRICS Plus/Outreach**، والتى جمعت **قادة رابطة الدول المستقلة ووفود من دول آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ورؤساء العديد من المنظمات الدولية مثل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.**

تم أضفت ١٣ دولة لتصبح شريكة لمجموعة البريكس:

الجزائر وبيلاروسيا وبوليفيا وكوبا وإندونيسيا وكازاخستان وماليزيا ونيجيريا وتايلاند وتركيا، وأوغندا، وأوزبكستان، وفيتنام.

نتائج قمة بريكس ٢٠٢٤:

يؤكد إعلان قازان الذى صدر عن القمة، على أهمية العمل على مستوى عالمى لتحسين التعاون الاقتصادى وإصلاح هياكل الحكم العالمى. وتعكس هذه الوثيقة التزام بريكس بمعالجة القضايا بشكل جماعي كما تبرز جهودا للدفاع عن إطار دولى أكثر عدلاً يخدم مصالح جميع الدول فى جميع أنحاء العالم

من بين التطورات المهمة التي تم الكشف عنها خلال القمة كان "بريكس بأى"، وهو آلية دفع أُنشئت لتبسيط المعاملات وتبادل البيانات المالية بين البنوك المركزية للدول الأعضاء. يهدف هذا النظام إلى العمل كبديل لنظام **"سويفت"** الذى تسيطر عليه الدول الغربية، من خلال تقديم إطار مالى أكثر شمولاً يعزز الاستقلال الاقتصادى لدول بريكس.

أكدت دول بريكس دعمها لإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن، مع السعي لإشراك دولة فلسطين فى أنشطة الأمم المتحدة. يبرز هذا الموقف التزام بريكس بنظام حكم أكثر شمولية يعكس وجهات نظر دولية متنوعة

تحدث المسؤولون فى الاجتماع عن قضايا مثل النزاع فى أوكرانيا، والتطورات فى القطاع المالى، وجهود الحفاظ على البيئة، والتي تعكس النهج الشامل لبريكس تجاه القضايا العالمية من خلال فهم كيفية تداخل الضغوط الاقتصادية والاهتمامات البيئية مع المسائل الجيوسياسية.

تضمنت القمة جلسة اجتمع فيها قادة من مناطق متنوعة مثل رابطة الدول المستقلة (CIS) وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى رؤساء مختلف المنظمات

الدولية. تعكس هذه العقلية الشاملة التزام **بريكس** بإنشاء تحالف يدعم هدفه نحو نظام عالمى أكثر عدلاً وتوازناً.

تتمحورمناقشة بين الرئيس الصينى شي جين بينغ والرئيس الروسى فلاديمير بوتين خلال الاجتماعات الثنائية حول تعزيز مبادرة الحزام والطريق (BRI) والاتحاد الاقتصادى الأوراسي.

بعد مرور عقد على إطلاقها، توسع مبادرة الحزام والطريق نفوذها لتعزيز التجارة والروابط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، بهدف دفع التنمية والوحدة الاقتصادية.

تمتلك مجموعة بريكس الكثير من الإمكانيات فى التعبير عن مخاوف الدول التى تم تهميشها كثيرًا فى منتديات صنع القرار الدولى. ولتحقيق أهدافها بفعالية، فمن الضروري تعزيز الجهود وبناء علاقات أقوى، تشمل تعزيز الروابط بين الدول الأعضاء، وكذلك تحسين التواصل مع أصحاب المصلحة العالميين الآخرين والهيئات الإقليمية.

تكتسب مجموعة بريكس زخمًا ولديها القدرة على أن تصبح مناصرًا قويًا للتحول الإيجابي. ومن خلال إتاحة المجال لوجهات نظر متنوعة تم تجاهلها، يمكن لبريكس أن تلعب دورًا حاسمًا فى تعزيز العدالة والشمولية على المستوى العالمى.

الفصل الثامن

اصدار عملة البريكس

المعضلة الكبرى؟

اصدار عملة البريكس والتحول اليها:

المعضلة الكبرى.

مقدمة

التحديات الاقتصادية الكبرى دائمًا ما تفتح الباب أمام أسئلة جوهرية حول المستقبل.

ومع الإعلان عن فكرة إصدار عملة البريكس كبديل للنظام المالى التقليدي، تبرز أمامنا تحديات تتجاوز الأطر الاقتصادية إلى نطاقات أوسع تشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية.
هذه المبادرة ليست مجرد خطوة تقنية، بل هى إعادة تعريف للهيمنة الاقتصادية والنفوذ العالمى.

التحدى الحقيقى يكمن فى كيفية اتخاذ القرار، بناء خطة محكمة لطرح هذه العملة، واستراتيجية التعامل والتداول الدولى بها.

لذا سنطرح أبرز الأسئلة التى تحتاج إلى إجابات واضحة، مع تقديم تحليل لأهم المحاور والتحديات.

ديناميكيات التحول إلى عملة البريكس.

١. **قبول عالمى**:

- هل ستقبل الدول غير الأعضاء فى مجموعة البريكس العملة كجزء من احتياطاتها النقدية، أم سيقتصر ذلك على الدول الأعضاء وحلفائها؟
- هل سيتم تصميم العملة بطريقة تمنح كل دولة عضوًا وزنًا عادلاً؟

٢. **التطبيق العملى للعملة**:

- هل ستعتمد العملة على نظام مالى بديل عن "سويفت"، وكيف ستواجه محاولات الحد من تداولها؟
- هل ستكون العملة رقمية، وما هى الآثار التقنية والثقة المرتبطة بذلك؟

تأثير الاحتكاك الجيوسياسي والاقتصادي.

١. **رد فعل الولايات المتحدة وأوروبا**:

- كيف ستتعامل عملة البريكس مع عقوبات اقتصادية أو سياسية محتملة من الغرب؟
- هل سيعزز الغرب الدولار الرقمى أو الذهب لتحصين النظام المالى التقليدى؟

٢. **الدور العسكرى والسياسى**:

- هل سيستخدم الغرب نفوذه للضغط على الدول الصغيرة لرفض العملة؟
- ما دور روسيا والصين فى حماية مصالح الدول التى تتبنى عملة البريكس؟

الجوانب التقنية والمخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية.

١. **نقاط الضعف**:

- هل تواجه العملة الرقمية تهديدات مثل القرصنة وضعف البنية التحتية فى بعض الدول؟
- هل ستوفر العملة الخصوصية الكافية للمستخدمين، أم تخضع لرقابة صارمة قد تؤثر على الثقة؟

٢. **الاستفادة من التكنولوجيا**:

- كيف يمكن للعملات التقليدية الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز موثوقيتها؟

الثقة والعوامل الثقافية والاجتماعية.

١. **الثقة والميل الثقافى**:

- كيف ستعمل مجموعة البريكس على تغيير الميل الثقافى للأسواق التى تربطها علاقات استهلاكية قوية مع الغرب؟
- ما الخطوات اللازمة لبناء ثقة الأسواق النامية فى العملة الجديدة؟

٢. **دور التحالفات الدولية:**

- هل تستطيع البريكس تقديم رؤية اقتصادية مستدامة تقنع الدول النامية بتغيير مسارها النقدى؟

الاحتياطات من السلع كبديل للاحتياطات النقدية.

١. **تخزين السلع:**

- هل ستتحول الدول إلى تخزين سلع استراتيجية (مثل النفط والمعادن) كجزء من احتياطاتها بدلًا من العملات؟

٢. **ربط العملة بالموارد:**

- هل سيتم ربط عملة البريكس بسلع معينة مثل الذهب أو النفط، وما تأثير ذلك على استقرار الأسواق؟

الحروب المالية وتأثير الاقتصاد غير الرسمي.

١. **تسليح الدولار ومقاومة البريكس:**

- هل ستستخدم البريكس استراتيجيات مشابهة لتسليح الدولار، وكيف ستستجيب الأسواق؟

٢. **دور الاقتصاد غير الرسمى:**

- كيف ستتعامل عملة البريكس مع الاقتصادات غير الرسمية التى تعتمد على الأنشطة الموازية؟

تطورات غير متوقعة وسيناريوهات المستقبل!

١. **الأزمات الداخلية والخارجية:**

- ماذا لو واجهت إحدى دول البريكس أزمة اقتصادية أو سياسية؟
- كيف ستؤثر الأزمات العالمية، مثل تغير المناخ أو الأوبئة، على العملة الجديدة؟

٢. **ظهور لاعبين جدد:**

- هل يمكن أن تظهر قوى جديدة تنافس البريكس وتعيد تشكيل المشهد المالى العالمى؟

الخلاصة:

إصدار عملة البريكس خطوة تتجاوز كونها إجراءً اقتصاديًا، بل هى تحدٍ لنظام مالى عالمى قائم منذ عقود.

نجاح هذه المبادرة يعتمد على قدرة دول البريكس على بناء جسور من الثقة، وتعزيز التعاون الدولى، وتقديم رؤية شاملة تعيد التوازن للنظام الاقتصادى العالمى.

فى ظل هذه التحولات، يبقى السؤال الأساسى :

هل يمكن لعملة البريكس أن تكون بداية نظام مالى جديد يحقق العدالة الاقتصادية؟
"النجاح لا يأتي من قوة العملة فقط، بل من قوة التحالفات والإرادة الجماعية للابتكار والتغيير".

الرد على التحديات المرتبطة بإصدار عملة البريكس.

المقدمة:

على مدار العقود الماضية، هيمن الدولار الامريكى واليورو على الأسواق العالمية، مما أدى إلى إنشاء نظام اقتصادى عالمى يعتمد بشكل شبه كامل على هذه العملات.

لكن مع تزايد الدعوات للتحرر من هذا النظام، ظهرت فكرة عملة البريكس كحلم جديد للدول النامية والمتحررة.
رحلتى فى عالم ريادة الأعمال والاستثمار علمتني أهمية التغيير والابتكار، كما ألهمتني أن أكون جزءًا من النقاشات حول المبادرات التى تعيد تشكيل مستقبل الاقتصاد العالمى.

ومن هنا جاءت رؤيتي لعملة البريكس: ليست فقط وسيلة لتسهيل التجارة، بل خطوة استراتيجية نحو بناء نظام مالى أكثر عدالة.
هنا، أجيب عن الأسئلة التى تحيط بهذه العملة، معتمدًا على خبرتي العملية ورؤيتي الشخصية فى تناول القضايا المرتبطة بها، ومبينًا كيف يمكن لهذه المبادرة أن تغير قواعد اللعبة الاقتصادية عالميًا.

١ .قبول عالمى:

هل ستقبل الدول غير الأعضاء فى مجموعة البريكس العملة كجزء من احتياطاتها النقدية؟

إذا لم تتقبلها الحكومات، سيقبلها جزء كبير من الشعوب، خاصة إذا كانت العملة مؤمنة من الناحية القيمية السوقية ووعدت بارتفاع قيمتها المستقبلية.

ومن المقترحات لتسهيل ذلك: إنشاء نظام كروت ائتمان يعمل فى جميع الدول الأعضاء، يُستخدم فى السياحة، التسوق، التجارة، والتسوق الإلكتروني، مع ضمان سهولة الحصول عليها وبدء الاستخدام بمبالغ بسيطة دون معاناة.

٢ .التطبيق العملي للعملة:

هل ستعتمد العملة على نظام مالى بديل عن "سويفت"؟

لا ينصح باستخدام نظام سويفت، بل يجب تطوير نظام بديل قوى ليكون أكثر استقلالية وفعالية يخدم الدول الأعضاء وغير الأعضاء.

وحتى لا تقع العملة تحت هيمنة الامرياوربية (الأمريكية الأوروبية) فى نظام التحويلات يجب ان تتمتع العملة باستقلالية تامة.

- **هل ستكون العملة رقمية؟**
لا أرجح هذا التصرف وأقترح أن تبدأ العملة فى صورة كروت ائتمان ثم تتطور إلى عملة ورقية. أما العملات المشفرة فلا أنصح بها لأنها غير آمنة والمنافسة فى هذا المجال شديدة جدًا.

٣. رد فعل الولايات المتحدة وأوروبا:

كيف ستتعامل عملة البريكس مع العقوبات الاقتصادية والسياسية محتملة؟
لن تواجه صعوبة إذا تم بناء نظام بديل للسويفت، كما يمكن تجنب الأثر السلبى للعقوبات من خلال نظام مالى مختلف، مع الاعتماد على كروت ائتمان تدعم السياحة والتجارة حيث أن الدول الأعضاء تمتلك قطاع سياحة قويًا و ثروات ومنتجات كثير يمكن أن يدعم العملة.

- **هل سيعزز الغرب الدولار الرقمي أو الذهب؟**
الغرب سيتجه للضغوط التقليدية السياسى والاقتصادي مستخدمًا وكلاءه، لكن عصر الهيمنة الأحادية يقترب من نهايته، ولا يمتلك الغرب كميات كافية من الذهب لتحصين نظامه المالى.

٤.الدور العسكرى والسياسى:

هل سيستخدم الغرب نفوذه ضد الدول الصغيرة؟
نعم، وهذا متوقع، ولكن مره أخرى اوكد ان عصر الهيمنة الأحادية يقترب من نهايته.

- **كيف ستواجه البريكس محاولات الغرب للضغط على الدول الصغيرة؟**

روسيا والصين تمتلكان القوة العسكرية والسياسية التى تمكنهما من حماية مصالح الدول الأعضاء. يجب أن تُشعر جميع الدول الأعضاء بأنها مدعومة أمام أى تهديد.

٥.الجوانب التقنية والمخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية:

- **هل تواجه العملة الرقمية تهديدات تقنية؟**

لا ينصح بأن تكون العملة رقمية من اساسه لتجنب المخاطر مثل القرصنة.

- **كيف يمكن الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز العملات التقليدية؟**

الدول الأعضاء تمتلك قدرات تقنية عالية يمكن استخدامها لتعزيز أمن وموثوقية العملة.

٦.الثقة والعوامل الثقافية والاجتماعية:

- **كيف ستبني البريكس ثقة الأسواق؟**

نشر الوعي بين الشعوب حول فوائد التخلص من هيمنة **الامرياوربية** (الأمريكية الأوروبية) الدولار واليورو سيكون خطوة حاسمة.

- **هل يمكن تغيير الميل الثقافى للأسواق تجاه الغرب؟**

الدول الأعضاء فى البريكس تمتلك أكبر قاعدة سكانية عالميًا. لذا، يمكن تحقيق نجاح كبير من خلال تعزيز التجارة المشتركة وتحقيق مصالح مشتركة بين الدول الأعضاء.

٧.الاحتياطات من السلع كبديل للاحتياطات النقدية:

- **هل ستعتمد الدول على تخزين السلع الاستراتيجية؟**
يمكن أن يشمل ذلك الذهب، الفضة، والمعادن الأخرى لضمان استقرار العملة.

- **هل سيتم ربط العملة بالموارد؟**
ربط العملة بالذهب هو الخيار الأفضل لضمان القوة والمصداقية.

٨.الحروب المالية وتأثير الاقتصاد غير الرسمي:

- **كيف ستتعامل البريكس مع الاقتصاد غير الرسمى؟**
يجب منح العملة الجديدة الوقت الكافى لاكتساب الثقة دون فتح جبهات متعددة منذ البداية.

٩.تطورات غير متوقعة وسيناريوهات المستقبل:

- **كيف ستواجه البريكس الأزمات الاقتصادية والسياسية؟**
بإعلان روسيا والصين عن دعمهما الصريح للدول الأعضاء، يمكن تحجيم هذه الأزمات.

- **هل يمكن أن تظهر قوى جديدة تنافس البريكس؟**
قد تظهر قوى جديدة، ولكن يمكن تحجيم تأثيرها إذا ركزت البريكس على تحقيق العدالة والمصلحة المشتركة بين أعضائها.

الخلاصة:

عملة البريكس ليست مجرد مشروع اقتصادى يهدف إلى تحرير الدول النامية من قبضة النظام المالى الغربى، بل هى رؤية لتأسيس نظام عالمى جديد قائم على التعاون والاحترام المتبادل.

بالطبع، الطريق لن يكون سهلًا، وسيواجه المشروع تحديات سياسية واقتصادية ضخمة، لكن بإصرار الدول الأعضاء واستغلال قدراتها الهائلة، يمكن لهذه العملة أن تصبح رمزًا للتحرر والعدالة الاقتصادية.
النجاح لا يأتى بسهولة، لكنه دائمًا ممكن عندما تلتقى الرؤية الواضحة بالإرادة القوية.

والبريكس، كتحالف بين شعوب طموحة وموارد غنية، يحمل فى طياته أملًا حقيقيًا لمستقبل أكثر ازدهارًا وتوازنًا.

مفاجأة قمة بريكس ٢٠٢٤!

شوهد **الرئيس الروسى فلاديمير بوتين** فى مقطع فيديو، نشره حساب **ريا كرملين بول، وهو الحساب الرسمي لتغطية أنشطة الرئيس الروسى،** على منصة **إكس** فى **٢٣ أكتوبر**.

وكتب فى وصف الفيديو:

"قُدِم لبوتين ورقة نقدية رمزية لبريكس فى قمة قازان...".

ونشر الموقع الإلكتروني الرسمي **لقمة بريكس ٢٠٢٤** مجموعة من الصور، يظهر فيها **بوتين** وهو ممسك بالورقة. وكتب الموقع على الصور وصفا يقول :

"الرئيس الروسى فلاديمير بوتين بعد اجتماع موسع مع رؤساء الوفود فى قمة مجموعة بريكس فى قازان، جمهورية تتارستان، بروسيا فى ٢٣ أكتوبر تشرين الأول ٢٠٢٤".

كما نشرت وكالة **سبوتنيك الروسية** الصورتين المنتشرتين على الإنترنت، فى تقريرين على موقعها الإلكترونى، يومى **٢٥ و٢٦ أكتوبر الأول**.

وقالت إن الورقة التى ظهرت فى قمة **بريكس** فى قازان من تصميم دارى النشر **الروسيتين آرم رجستر, وكرجاتش تيبوجرافي.**

وذكرت الوكالة أن الورقة النقدية هى عملة رمزية تحمل أعلام الدول الأعضاء. وأضافت سبوتنيك أن الورقة صممت قبل قمة بريكس التى عقدت فى **جوهانسبرج** فى ٢٠٢٣.

ولم يرد منظمو قمة ب**ريكس** ودارا النشر الروسيتان على طلب من رويترز للتعليق. ذكرت رويترز فى تقرير نشر يوم ٢٣ أكتوبر أن بيان قمة قازان ٢٠٢٤ لم يشر إلى **"هيمنة الدولار"** أو عملة موحدة **لبريكس** أو استخدام العملات المشفرة. وذكر إعلان قازان "نرحب باستخدام العملات المحلية فى المعاملات التجارية بين دول بريكس وشركائهم التجاريين".

ونقلت وكالة **إنترفاكس الروسية عن بوتين قوله فى ١٨ أكتوبر**، إن "دول **بريكس** ليست مستعدة حاليا لإصدار عملة موحدة بسبب الاختلافات فى هيكل اقتصادات أعضائها.

هناك إمكانية فى المستقبل أن نعود لهذه القضية، لكن الآن من المهم التركيز على استخدام العملات المحلية وأدوات مالية جديدة...".

اهم اهداف البريكس السعى الى اصدار عملة جديدة:

تسعى دول مجموعة بريكس إلى إطلاق عملة موحدة بينها تنهى بها هيمنة الدولار الأميركى على الاقتصاد العالمى، إذ أعلن ذلك **الرئيس الروسى فلاديمير بوتين يونيو ٢٠٢٢**، مشددا على أن مجموعة **بريكس** تعمل على تطوير عملة احتياطية جديدة على أساس سلة العملات للدول الأعضاء.

هذا الأمر أكده **وزير الخارجية الروسى سيرغى لافروف** فى **يناير ٢٠٢٣**، حينما قال إن مسألة إصدار **عملة موحدة لدول مجموعة بريكس** ستناقش فى القمة المقرر عقدها فى **جنوب أفريقيا** نهاية **أغسطس** ٢٠٢٣.

وأضاف **لافروف**، خلال مؤتمر صحفى عقده بالعاصمة **الأنغولية لواندا**، عقب الزيارة والمباحثات التى أجراها مع **الرئيس جواو لورنسو فى أنغولا**، حيث قال **"هذا هو الاتجاه الذى تسير فيه المبادرات، التى ظهرت قبل أيام فقط، بخصوص الحاجة إلى التفكير فى إنشاء عملات خاصة داخل مجموعة دول بريكس، وداخل مجتمع دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى."**

من جانبه، قال **رئيس مجلس الدوما الروسى ألكسندر باباكوف**، خلال حديثه على **هامش منتدى الأعمال الهندى الروسى** فى **نيودلهى** مطلع **أبريل ٢٠٢٣**، إن **"مجموعة دول بريكس تخطط لإصدار عملة موحدة للتداول فيما بينها لكسر هيمنة الدولار باعتباره الوسيط الرئيس للتجارة والتسويات الدولية."**

وتسابق دول **بريكس** الزمن -خاصة **روسيا** التى تخوض حربا عسكرية ضد **أوكرانيا** وحلفائها الغربيين، وأخرى اقتصادية ضد العالم الغربى- لإصدار هذه العملة الموحدة، بالنظر للعقوبات القاسية المفروضة عليها من طرف الولايات المتحدة وعديد من الدول الأوروبية.

وتسعى هذه الخطوة إلى كسر هيمنة **الدولار الأميركى** وإنهاء تحكمه فى الاقتصاد العالمى، وفى الوقت نفسه ترى دول **بريكس** فى الأزمة **الروسية الأوكرانية** فرصة مواتية لإصدار هذه العملة والاستفادة من التذمر المتزايد من السياسات **الأميركية**.

الفصل التاسع

هل البريكس خطر الهيمنة الغربية أم معركة وعى الشعوب؟

البريكس:

خطر الهيمنة الغربية أم معركة وعى الشعوب؟

المقدمة:

لطالما صورت الهيمنة الغربية نفسها كقوة لا يمكن زعزعتها، وهيمنت على الوعي العالمى بفضل دعاية إعلامية مهيمنة وقوة عسكرية تخدمها تحالفات مؤثرة داخل بقية دول العالم. ومع ذلك، فإن هذا التصور ليس إلا وهمًا مترسخًا فى العقول، تغذيه الأنظمة الغربية التى تعتمد على تسليط الضوء على قشور تقدمها، بينما تُخفي أعماقها المليئة بالمشاكل والتحديات.

ولكن الهيمنة الغربية لم تكن لتستمر لولا سيطرتها على الكم الهائل من الثروات الطبيعية التى تنتشر فى بقاع العالم النامي. هذه الثروات، التى تشمل الذهب، الألماس، البترول، والمعادن النادرة، ليست وحدها مطمعًا للغرب، بل إن الشعوب نفسها تمثل المورد الأثمن. هذه الشعوب، رغم إمكاناتها الكبيرة، تعيش فى فقر مدقع وتستنزف طاقاتها فى خدمة الاقتصاد الغربي.

القارة الإفريقية، التى تُعد أغنى قارات العالم من حيث الموارد الطبيعية، تُستغل بشكل مستمر لتغذية الصناعات الغربية، بينما يعاني سكانها من نقص فى الخدمات الأساسية.

على سبيل المثال، تحتضن احتياطات ضخمة من الذهب، الألماس، والنحاس، وتنتج ٧٠٪ من الكاكاو العالمى، ومع ذلك تعيش شعوبها فى فقر مدقع. أما فى أمريكا اللاتينية، فالثروات

الزراعية والمعدنية تجعلها رائدة فى إنتاج القهوة، الفواكه، والنفط، لكنها أيضًا تخضع لتدخلات غربية مستمرة. دول آسيا ليست بعيدة عن هذا المصير؛ فهي تمثل المصنع العالمى بمواردها البشرية الرخيصة، ومع ذلك، تعانى الكثير منها من ضعف التنمية الاقتصادية.

المحيط الهندي تعد دول مثل كينيا وتنزانيا وجزر القمر من بين الدول التى تمتلك ثروات بحرية ضخمة تشمل الأسماك والموارد الطبيعية الأخرى. ورغم أن هذه المناطق تعتبر مثالية للاستثمار والتنمية المستدامة، إلا أن الدول الغربية تسيطر على جزء كبير من هذه الثروات عبر الصيد التجارى والتجارة غير العادلة.

فى أمريكا اللاتينية، حيث الأراضي الزراعية الخصبة والثروات المعدنية الهائلة، البرازيل، الأرجنتين، وفنزويلا هى دول غنية بالموارد الطبيعية مثل الحديد، النحاس، وفحم الكوك، بالإضافة إلى الأراضي الزراعية الخصبة التى تنتج كميات ضخمة من القمح، الذرة، والمطاط. ومع ذلك، رغم هذه الثروات الطبيعية الهائلة، تتعرض هذه الدول لتدخلات خارجية تعرقل نموها الاقتصادى، بينما تواصل القوى الغربية الاستفادة من هذه الموارد.

أمريكا الوسطى والكاريبي دول مثل نيكاراغوا وكوبا وهايتي تحتفظ بثروات ضخمة من المعادن، البترول، والموارد الزراعية مثل السكر والموز. ورغم كون هذه الدول تمتلك القدرة على أن تصبح من القوى الاقتصادية الكبيرة، إلا أن التدخلات الغربية التى تستهدف السيطرة على هذه الموارد غالبًا

ما تحول دون تنميتها المستدامة، مما يترك الشعوب فى حالة من الفقر.

يُسيطر الغرب على الإنتاج والتجارة بأساليب اقتصادية مدمرة. أما فى جنوب شرق آسيا هذه المنطقة تمتاز بموارد طبيعية ضخمة تشمل النفط والفحم والمعادن مثل القصدير والذهب، إضافة إلى محصول الأرز الذى يعد من أكثر المحاصيل الزراعية طلبًا فى العالم. رغم ذلك، لا تزال العديد من الدول فى هذه المنطقة، مثل إندونيسيا والفلبين وماليزيا، تعانى من ضعف التنمية الاقتصادية بسبب تدخلات القوى الغربية فى سياساتهم الاقتصادية واستغلال تلك الموارد لصالح الاقتصادات الكبرى.

فقد تحولت العديد من الدول إلى مراكز تصنيع رخيصة تُخدم المستهلك الغربي دون استثمار حقيقى فى تنمية هذه المجتمعات.

الشرق الأوسط هذه المنطقة ليست غنية فقط بالنفط والغاز الطبيعي، بل تشمل أيضًا ثروات زراعية وحيوانية ضخمة. على الرغم من أن بعض الدول مثل السعودية والإمارات تمثل نماذج نجاح نسبيًا بفضل تصدير النفط، فإن الدول الأخرى مثل اليمن، العراق، وليبيا، رغم احتفاظها باحتياطات نفطية هائلة، إلا أن الصراعات المستمرة والتدخلات الغربية جعلت من هذه الثروات عبئًا بدلاً من أن تكون مصدرًا للازدهار.

هذه الأمثلة تُظهر بوضوح أن العالم النامي يمتلك ثروات هائلة يمكن أن تحول أي بلد فقير إلى دولة متقدمة، فقط إذا توفرت الإرادة السياسية واكتشف الناس إمكانياتهم الحقيقية.

لا ينبغى لنا أن نغفل عن هذه الثروات أو نبحث عن النجاح فى الغرب بينما نستطيع خلق نجاحات أكبر وأعظم فى بلادنا من خلال استثمار تلك الثروات واستخدامها لصالح شعوبنا.

التوعية الحقيقية هى السبيل الوحيد لتحقيق هذه الأهداف. العالم لن يتحرر من هيمنة القوى الكبرى إلا عندما تدرك الشعوب الإمكانيات التى تحتفظ بها أراضيها ومواردها.

هنا تأتي دول البريكس لتقدم نموذجًا مغايرًا يهدد تلك الهيمنة الغربية، ولكن من وجهة نظري، الخطر الحقيقى لا يتمثل فقط فى البريكس، بل فى وعي الشعوب بقدرتها على التحرر من هذه الهيمنة المصطنعة.

تخيلوا لو أن شعوب أي دولة فقيرة استطاعت استغلال مواردها وإدارتها بعقلية مثل تلك التى يتميز بها اليابانيون أو الألمان.

هل يمكن أن تبقى هذه الدول فقيرة؟

عندما يتأمل الإنسان بعمق فى مجتمعه، يدرك قيمته الحقيقية ويتحرر من الصورة المثالية المزيفة للمجتمعات الغربية، التى غالبًا ما تُغطي على سلبياتها بقناع من الحداثة والرقي.

إن التحدى الأكبر الذى يواجه الشعوب اليوم ليس فقط مقاومة الهيمنة الغربية، بل أيضًا التوقف عن الحلم بالهجرة إلى ما وراء البحار والمحيطات، والبدء فى استغلال ثرواتها المخبأة تحت أقدامها.

التغيير يبدأ بالوعي، والوعي هو السلاح الحقيقى للتحرر من أي هيمنة مهما بدت قوية.

دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا) تشكل خطرًا متزايدًا على المعسكر الغربي من الناحية الاقتصادية والمالية لعدة أسباب استراتيجية ومحورية:

١ .منافسة الدولار كعملة احتياطية عالمية.

- أحد الأهداف الأساسية لدول البريكس هو تقليل الاعتماد على الدولار الامريكى كوسيلة لتسوية المعاملات التجارية الدولية.
- هذا يمثل تهديدًا مباشرًا للهيمنة المالية للولايات المتحدة، إذ إن الدولار يلعب دورًا مركزيًا فى الاقتصاد العالمى، مما يمنح واشنطن نفوذًا كبيرًا فى إدارة العقوبات والسياسات المالية الدولية.

٢ .إنشاء نظام مالى بديل.

- سعي دول البريكس لإنشاء نظام مالى مستقل بعيدًا عن المؤسسات الغربية التقليدية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.
- هذا النظام يمكن أن يوفر خيارات تمويل للدول النامية دون الاعتماد على الإملاءات السياسية والاقتصادية الغربية.

٣ .إطلاق عملة مشتركة.

- إذا نجحت دول البريكس فى تطوير عملة موحدة أو نظام تسوية يعتمد على عملاتها المحلية أو الذهب، فإن ذلك قد يضعف هيمنة الدولار واليورو على التجارة الدولية.
- هذه الخطوة قد تجذب دولًا أخرى تعانى من تبعية الدولار أو من تأثير العقوبات الأمريكية.

٤ .تعزيز التجارة والاستثمارات بين أعضائها.

- التعاون الاقتصادى بين دول البريكس يتضمن استخدام العملات المحلية فى التبادلات التجارية، ما يقلل الطلب على الدولار ويضعف قوته فى السوق.
- على سبيل المثال، الاتفاقيات بين الصين وروسيا لاستخدام اليوان والروبل تعزز استقلال هذه الدول ماليًا.

٥ .موارد طبيعية وصناعية هائلة.

- دول البريكس تملك موارد طبيعية ضخمة (مثل النفط، والغاز، والمعادن النادرة)، وهى منتجات استراتيجية للاقتصاد العالمى.
- سيطرة هذه الدول على هذه الموارد تمنحها نفوذًا اقتصاديًا ضد الغرب، خاصة إذا تم تسعيرها بعملات غير الدولار.

٦ .التحدى للنظام المالى الغربى.

- الدول الغربية تهيمن على النظام المالى العالمى من خلال البنوك الكبرى، أسواق الأسهم، وشبكات المدفوعات مثل.SWIFT
- إذا تمكنت البريكس من إنشاء بدائل مثل أنظمة دفع رقمية مستقلة، فقد تفقد البنوك الغربية قوتها فى التحكم بالتدفقات المالية.

٧ .التركيبة السكانية والاقتصادية.

- دول البريكس تضم أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم، مما يمنحها قاعدة استهلاكية هائلة وسوقًا كبيرًا للنمو الاقتصادى.
- كما أن نمو اقتصاداتها (خصوصًا الصين والهند) يمثل محركًا مهمًا للنشاط الاقتصادى العالمى، مما يغير مركز الثقل الاقتصادى بعيدًا عن الغرب.

النتيجة: إعادة التوازن الاقتصادى العالمى.

إذا استمرت دول البريكس فى تحقيق تقدم فى خططها، فإن العالم قد يتحول تدريجيًا من نظام أحادي القطبية الاقتصادية إلى نظام متعدد الأقطاب، مما يضعف النفوذ المالى والسياسي للغرب ويحد من قدرته على فرض أجنداته الاقتصادية عالميًا.

دعنا نتعمق فى البند الرابع، وهو تعزيز التجارة والاستثمارات بين أعضاء دول البريكس.

ما هو ميزان التجارة بين دول البريكس من جهة، والاتحاد الأوروبى وأمريكا من جهة أخرى؟

أعتقد أن هذا الجانب هو الذى يكشف بشكل واضح عن المخاوف الحقيقية لدى أوروبا وأمريكا. فى رأيى، يُظهر هذا التفاوت فى التجارة والاستثمارات حجم التحديات التى تشعر بها القوى الغربية، خصوصًا مع تصاعد قدرة البريكس على منافسة هيمنتها الاقتصادية.

العلاقات التجارية بين دول البريكس (BRICS) والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة تسلط الضوء على توازن القوى المتغير فى الاقتصاد العالمى. دول البريكس حققت تطورًا ملحوظًا فى التبادل التجارى داخل المجموعة وفى تعاملاتها مع الكتل الاقتصادية الكبرى.

التجارة بين دول البريكس والولايات المتحدة:

التجارة بين دول البريكس والولايات المتحدة شهدت تحديات مؤخرًا بسبب التوترات الجيوسياسية، خصوصًا العقوبات المفروضة على روسيا.

هناك اعتماد أمريكي كبير على الواردات من الصين، حيث تمثل حوالى ١٥٪ من إجمالى الواردات الأمريكية، مع تصاعد صادرات التكنولوجيا العالية من الصين.

البرازيل، من جهة أخرى، تعد مورّدًا رئيسيًا للمواد الخام مثل فول الصويا واللحوم.

التجارة بين دول البريكس والاتحاد الأوروبى:

الاتحاد الأوروبى يحتفظ بعلاقات قوية مع الصين والهند، حيث تعد الصين الشريك التجارى الأكبر للاتحاد فى مجموعة البريكس، مع تجارة بلغت قيمتها حوالى ٧٠٠ مليار يورو فى ٢٠٢٢.

من ناحية أخرى، روسيا كانت موردًا رئيسيًا للطاقة قبل فرض العقوبات، مما دفع الاتحاد الأوروبى للبحث عن بدائل، بما فى ذلك تعزيز وارداته من البرازيل وجنوب أفريقيا.

التجارة بين دول البريكس:

التبادل الداخلي: التجارة بين دول البريكس نفسها تضاعفت لتصل إلى حوالى ٤٠٪ من التجارة العالمية فى السلع منذ عام ٢٠٠٢.

الصين تلعب دورًا محوريًا كمورد للسلع الصناعية وكأكبر سوق للصادرات مثل الحديد من البرازيل والطاقة من روسيا.

التنويع النقدى:

دول البريكس تعمل على تقليل الاعتماد على الدولار فى معاملاتها من خلال استخدام العملات المحلية، مثل إطلاق تطبيق BRICSpay لتسهيل التعاملات غير الدولارية.

القلق الأوروبى والأمريكي:

نمو الاعتماد المتبادل بين أعضاء البريكس: العلاقات التجارية القوية داخل البريكس تؤدى إلى تقليل الاعتماد على الأسواق الغربية.

تعزيز السياسات النقدية البديلة:

الابتكارات مثل BRICSpay وزيادة التعاملات باليوان الصينى تقلل من هيمنة الدولار واليورو، مما يشكل تحديًا للنظام المالى العالمى التقليدي.

هذه التوجهات تشير إلى ديناميكية جديدة فى التجارة العالمية قد تغير المشهد الاقتصادى الحالى، مما يثير المخاوف لدى الكتل الغربية من فقدان السيطرة على الأنظمة التجارية والنقدية العالمية.

لنغص أكثر فى موضوع المنتجات والصادرات التى تتمتع بها أوروبا وأمريكا، والتي قد لا تتوافر بنفس الطريقة أو الكم فى دول البريكس.

سوف نجد ان لدينا ثلاثة أسئلة هى أساس هذا الموضوع وهى:

١- ما هى تلك المنتجات الفريدة التى تحتفظ بها هذه المناطق؟

٢- وما الذى يميز صادراتها عن غيرها فى السوق العالمية؟

٣- كيف تساهم تلك السلع فى تأكيد مكانة أوروبا وأمريكا كقوى اقتصادية كبرى، رغم أن دول البريكس تمتلك ثروات طبيعية وصناعية قد تنافس فى بعض المجالات؟

١-ما هى تلك المنتجات الفريدة التى تحتفظ بها هذه المناطق؟

المنتجات والخدمات التى تتمتع بها أوروبا وأمريكا الشمالية وتشكل نقاط قوة تنافسية مقارنة بدول البريكس تشمل مجالات متقدمة جدًا تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا العالية، بالإضافة إلى جودة الإنتاج والخبرة الطويلة فى بعض الصناعات.

من أبرز هذه المنتجات والخدمات:

التكنولوجيا والابتكار:

الولايات المتحدة وأوروبا تعتبران من أبرز المطورين للتكنولوجيا المتقدمة، بما يشمل تصنيع الشرائح الإلكترونية (semiconductors) وتقنيات الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة مثل الألواح الشمسية والتوربينات الهوائية المتقدمة وتصنيع الأدوية الحديثة والعلاجات الجينية يمثل جزءًا هامًا من صادرات هذه الدول، حيث تمتلك الشركات الأمريكية والأوروبية تقنيات متقدمة وبحثًا علميًا رائدًا.

صناعات الفضائية والعسكرية:

دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا تصدر معدات وتقنيات عسكرية متقدمة وصناعات فضائية تشمل الأقمار الصناعية وأدوات الاتصالات الخاصة

علامات التجارية الفاخرة:

منتجات مثل الملابس، الإكسسوارات، ومستحضرات التجميل التى تحمل علامات أوروبية مثل "Louis Vuitton" و"Gucci"، والتي تعتمد على الحرفية والتصميم المبتكر، تعتبر فريدة ولا تنافسها دول البريكس بنفس الجودة.

الخدمات المالية:

أمريكا وأوروبا تمتلكان مراكز مالية عالمية مثل وول ستريت (Wall Street) ولندن، توفر خدمات مالية واستشارية متطورة غير متوفرة بنفس المستوى فى دول البريكس، مما يجعلها رائدة عالميًا فى هذا المجال.

تعليم العالي والبحث العلمي:

الجامعات والمؤسسات البحثية الأمريكية والأوروبية تُعتبر الأفضل عالميًا، حيث تساهم فى الابتكار وتوفير كوادر متخصصة.

هل تصدق أن هذه هى المنتجات التى يتميز بها الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية وتستخدمها فى هيمنتها على باقي دول العالم؟ هل يبدو هذا منطقيًا؟

فى الواقع، ما يهيمن به كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى على بقية دول العالم ليس إلا أكذوبة؛ أكذوبة التفوق، أكذوبة التقدم، وهيمنة الإعلام التى أصبحت فى الواقع من الماضى.

أسطورة الهيمنة الإعلامية، مثل أفلام "رامبو" و"جيمس بوند"، قد انتهت إلى الأبد. الآن، يوجد جيل جديد يعرف تمامًا كيف يمكنه صناعة مثل هذه الأكاذيب، صناعة التفوق الامريكى الأوروبى دون أساس حقيقى.

أصبحت الحقيقة واضحة: لم يعد هناك مكان للأوهام التى كانت تُروج فى الماضى، والآن صار بإمكان العالم أن يكتشف أن هذه الهيمنة ليست سوى مسرحية إعلامية.

وما الذى يميز صادراتها عن غيرها فى السوق العالمية؟

صادرات أوروبا والولايات المتحدة تتمتع بعدد من الخصائص التى تجعلها تميز نفسها عن غيرها فى السوق العالمية، وهذه الخصائص تتعلق بالجودة، الابتكار، والخبرة فى بعض الصناعات:

الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة:

تعتبر الولايات المتحدة وأوروبا من القادة فى مجال الابتكار التكنولوجي، حيث تهيمن الشركات الأمريكية مثل "آبل"، "مايكروسوفت"، و"إنتل" على أسواق الإلكترونيات، البرمجيات، وأشباه الموصلات. كذلك، تمتلك الشركات الأوروبية مثل "سيمنز" و"إيرباص" تقنيات متقدمة فى مجالات مثل الطاقة المتجددة والطيران.

يشمل هذا أيضًا الصناعات الدوائية والطب الحيوي، حيث تقود شركات مثل "فايزر" الأمريكية و"روش" السويسرية الأبحاث الطبية.

الجودة الفائقة فى السلع الفاخرة:

تتمتع أوروبا بسمعة قوية فى صناعة السلع الفاخرة مثل الأزياء، الحقائب، الساعات، ومستحضرات التجميل. العلامات التجارية مثل "لويس فيتون"، "شانيل"، و"هيرميس" أصبحت رموزًا للرفاهية والجودة.

هذه المنتجات لا تقتصر على كونها موجهة للرفاهية، بل تمثل أيضًا رموزًا ثقافية عالمية. فالسوق العالمية تشهد طلبًا قويًا على هذه السلع بسبب تصميمها الفريد والجودة العالية.

الخبرة فى الصناعات الثقيلة:

تنتج الولايات المتحدة وأوروبا معدات صناعية ثقيلة، مثل الآلات المستخدمة فى البناء والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى المعدات الزراعية. الشركات مثل "كاتربيلر" الأمريكية و"دويتشه بان" الألمانية تقوم بتصدير آلات متطورة تستخدم فى مختلف الصناعات.

هذه المنتجات تتمتع بموثوقية وجودة عالية، مما يجعلها مرغوبة فى العديد من الأسواق.

القيادة فى قطاع الخدمات:

تتفوق الولايات المتحدة وأوروبا فى تقديم خدمات مالية، استشارية، وتقنية.

من خلال مراكز مثل وول ستريت فى نيويورك، ولندن، تُعتبر الأسواق المالية الأمريكية والأوروبية من بين الأكثر تقدمًا فى العالم.

الشركات الأوروبية مثل "دويتشه بنك" و"إتش إس بي سي" تقدم خدمات مصرفية واستثمارية على مستوى عالمى، مما يعزز صادرات هذه الخدمات إلى أسواق العالم.

العلامات التجارية العالمية والإنتاج السينمائي:

صناعة السينما والمحتوى الإعلامي من أبرز صادرات الولايات المتحدة.

هوليوود تنتج أفلامًا ومسلسلات تستهلك فى جميع أنحاء العالم، مما يعزز القوة الناعمة الأمريكية.

بينما أوروبا تنتج أيضًا محتوى فني وثقافي رفيع مثل السينما الفرنسية والإيطالية، والذى يحظى باحترام عالمى.

بذلك، تتسم صادرات أوروبا والولايات المتحدة بالتنوع والجودة العالية، مما يميزها فى السوق العالمية ويجعلها قادرة على الحفاظ على تأثير اقتصادى قوى.

كيف تساهم تلك السلع فى تأكيد مكانة أوروبا وأمريكا كقوى اقتصادية كبرى، رغم أن دول البريكس تمتلك ثروات طبيعية وصناعية قد تنافس فى بعض المجالات؟

رغم أن دول البريكس تمتلك ثروات طبيعية وصناعية ضخمة يمكنها أن تنافس فى العديد من المجالات الاقتصادية، فإن صادرات أوروبا والولايات المتحدة تساهم بشكل أساسي فى تأكيد مكانتها كقوى اقتصادية كبرى بسبب عدة عوامل رئيسية:

١. الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة:

تميزت أمريكا وأوروبا فى مجالات الابتكار التكنولوجى، مثل صناعة أشباه الموصلات، الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة. هذا الابتكار يمنحها ميزة تنافسية فى الصناعات المتقدمة. على سبيل المثال، تعتبر الولايات المتحدة رائدة فى مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات مع شركات مثل "مايكروسوفت"، "غوغل"، و"آبل"، بينما تهيمن الشركات الأوروبية مثل "سيمنز" و"إيرباص" على أسواق الطاقة والنقل. على الرغم من أن دول البريكس تمتلك موارد طبيعية ضخمة، إلا أن هذه الموارد غالبًا ما تظل غير مستغلة بالكامل من دون التكنولوجيا المتقدمة لتطويرها.

٢. العلامات التجارية الفاخرة والسلع المتميزة:

أوروبا، خاصة فرنسا وإيطاليا، هى موطن للعلامات التجارية العالمية فى مجالات الأزياء والسلع الفاخرة مثل "لويس فيتون"، "غوتشي"، و"شانيل"، والتي تمثل جودة عالية ودقة فى التصنيع. هذه المنتجات لا تقتصر على كونها سلعًا استهلاكية، بل تحمل قيمة ثقافية ورمزية تجعلها مرغوبة فى الأسواق العالمية.

بفضل هذه العلامات التجارية، تتمكن أوروبا من الحفاظ على مكانتها الاقتصادية الكبرى، حيث تساهم الصادرات الفاخرة بشكل كبير فى الاقتصاد الأوروبى وتُعزز قوته الناعمة.

٣. الخدمات المالية والاقتصادية:

تعتبر الولايات المتحدة وأوروبا من القوى المهيمنة فى القطاع المالى العالمى، حيث تحتوى على أهم مراكز المال مثل وول ستريت فى نيويورك والبنك المركزي الأوروبى.

تساهم هذه المراكز فى تعزيز دور الدولار واليورو كعملات احتياطية عالمية. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الشركات الأمريكية والأوروبية بخبرة كبيرة فى تقديم الخدمات المصرفية والاستشارية التى تُستخدم فى جميع أنحاء العالم.

رغم أن دول البريكس تمتلك موارد مالية، فإن السيطرة على المؤسسات المالية الكبرى فى أمريكا وأوروبا تساهم فى تعزيز نفوذهما على النظام المالى العالمى.

٤. الخبرة الصناعية المتقدمة:

تمتلك دول مثل ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة خبرة صناعية هائلة فى مجالات مثل السيارات (على سبيل المثال، "مرسيدس بنز"، "بي إم دبليو"، و"فورد")، والطيران (مثل "بوينغ" و"إيرباص").

هذه الصناعات تتطلب تكنولوجيا عالية وتصميمًا متقدمًا، مما يجعلها سلعًا غير قابلة للمنافسة بسهولة من قبل دول البريكس، التى قد تتمتع بقدرة إنتاجية أكبر فى بعض المجالات، لكن تفتقر إلى نفس المستوى من الابتكار والجودة.

٥. القوة الناعمة والتأثير الثقافى:

أمريكا وأوروبا تهيمنان أيضًا على المجال الثقافي والفني من خلال السينما والموسيقى والكتب.

صناعة السينما فى هوليوود، على سبيل المثال، لها تأثير عالمى غير مسبوق، وهى من العوامل التى تُعزز من مكانة الدول الغربية اقتصاديًا وثقافيًا فى الساحة العالمية.

هذا النوع من التأثير الثقافي يعزز الطلب على المنتجات الغربية ويُعتبر جزءًا من القوة الاقتصادية الكبرى لتلك الدول.

٦. الاستثمار فى التعليم والبحث العلمى:

الجامعات فى الولايات المتحدة وأوروبا مثل "هارفارد"، "كامبريدج"، و"أوكسفورد" هى من بين الأهم فى العالم. هذه الجامعات تساهم فى تطوير الأبحاث العلمية والتكنولوجية التى تترجم إلى صناعات مبتكرة.

تتفوق هذه الدول فى مجالات مثل الفضاء، الطب، والهندسة، مما يعزز من قدرتها على المنافسة فى الأسواق العالمية، وخاصة فى الصناعات المتقدمة.

الخلاصة:

التميُّز فى الابتكار، الجودة، والخدمات، إلى جانب القوة الثقافية والمالية، يجعل من الصادرات الأوروبية والأمريكية جزءًا أساسيًا فى تأكيد مكانتهما كقوى اقتصادية كبرى.

وعلى الرغم من ثروات البريكس الطبيعية، تبقى التكنولوجيا المتقدمة، العلامات التجارية الفاخرة، والخدمات المالية، من العوامل التى تُحافظ على الهيمنة الاقتصادية لأوروبا وأمريكا.

تعمق فى تحليل مساهمة تلك السلع فى تأكيد مكانة أوروبا وأمريكا كقوى اقتصادية كبرى، رغم أن دول البريكس تمتلك ثروات طبيعية وصناعية قد تنافس فى بعض المجالات؟

بالتعمق فى التحليلات السابقة والأسباب المطروحة، نجد أن ما تملكه القوى الغربية لم يعد كافيًا لتبرير هيمنتها العالمية.

فالمزايا الاقتصادية والتكنولوجية التى كانت تمتلكها سابقًا أصبحت موجودة، بل ومتطورة فى دول مثل الصين وروسيا، حيث أصبحت الصين رائدة فى التصنيع والتكنولوجيا، وروسيا لاعبًا قويًا فى مجال الطاقة والموارد الطبيعية.

القطاع الطبي، الذى كان يُعتبر أحد أعمدة التفوق الغربي، فقد الكثير من مصداقيته بعد الفوضى التى كشفها وباء كورونا، سواء فى إدارة الأزمة أو توزيع اللقاحات بشكل عادل.

من وجهة نظري، تبدو الهيمنة الغربية فى الوقت الحالى مجرد انعكاس لفكرة موروثة من العصور السابقة، أشبه بفقاعة وهمية تفتقر إلى الأسس الواقعية التى تمكنها من الصمود أمام التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية.

أن الهيمنة الغربية قد تكون **"فقاعة وهمية"** تستند إلى إنجازات الماضى له وجاهته فى ظل التحولات الحالية.

فيما يلى تفصيل لرأيى ومناقشته بشكل أعمق:

١. التكنولوجيا والابتكار:

بينما تتمتع أوروبا والولايات المتحدة بميزة تاريخية فى الابتكار، إلا أن الصين قد لحقت سريعًا، وأصبحت رائدة فى العديد من المجالات مثل الذكاء الاصطناعي، تكنولوجيا الجيل الخامس (G5)، وصناعة الروبوتات.

الشركات الصينية مثل "هواوي" و"BYD" وغيرها أثبتت قدرتها على التنافس عالميًا فى مجالات الإلكترونيات والسيارات الكهربائية.

روسيا تساهم بتقنيات دفاعية وعسكرية متقدمة، بالإضافة إلى خبرتها فى الطاقة النووية.

٢. القطاع الطبي وفقدان المصداقية:

أزمة كوفيد-١٩ ألقت الضوء على نقاط ضعف النظام الصحي الغربي، لكنها أظهرت أيضًا تقدمًا فى سرعة تطوير اللقاحات (مثل لقاح "فايزر" و"موديرنا").

فى المقابل، الصين وروسيا نجحتا فى إنتاج لقاحات خاصة بهما (مثل "سينوفاك" و"سبوتنيك V")، ووسعتا نفوذهما الصحي عبر "دبلوماسية اللقاح"، رغم الانتقادات المتعلقة بالجودة والمصداقية.

٣. الخدمات المالية والتفوق التاريخى:

الهيمنة الغربية مبنية جزئيًا على الثقة الطويلة بالدولار واليورو كنقد عالمى. ومع ذلك، ظهور عملة البريكس المحتملة والاتجاه نحو تعدد الأقطاب النقدية قد يقلل من هذه الهيمنة.

الصين تبني نظامًا ماليًا مستقلًا عبر "مبادرة الحزام والطريق" والمؤسسات البديلة مثل بنك التنمية الجديد (NDB).

٤. العولمة والتحولات الاقتصادية:

الاقتصاد الغربي يعتمد بشكل كبير على العولمة والشركات المتعددة الجنسيات، لكن الاعتماد المفرط على سلاسل التوريد العالمية أظهر ضعفًا خلال أزمات مثل كوفيد-١٩ والحرب الأوكرانية.

دول البريكس تمتلك القدرة على تنويع اقتصاداتها واعتماد أنظمة إنتاج واستهلاك داخلية.

تحليل واستنتاج:

قد تكون الهيمنة الغربية **"فقاعة وهمية"** إذا لم تستطع أوروبا وأمريكا الحفاظ على تفوقهما فى الابتكار، خاصة فى ظل التحولات العالمية التى تقودها الصين ودول **البريكس**.

العالم يشهد تغيرات هيكلية نحو نظام أكثر تعددية، ما يجعل الهيمنة الغربية مهددة إذا لم تتكيف مع هذه الديناميكيات الجديدة.

هل الهيمنة مبنية على الوهم؟

ربما ليس **"وهمًا"** بالمعنى الحرفى، لكنها هيمنة مستمدة من ماضٍ قوي لا يعكس بالضرورة الواقع الحالى، حيث التقدم التكنولوجي والاقتصادي لم يعد حكرًا على الغرب.

ولكنى أصر على انها هى مجرد وهم مترسخ فى عقول الشعوب، وكل ما تحتاجه هذه الشعوب هو حملة توعية حقيقية، خالية من الأهداف الخبيثة أو المصالح الضيقة.

التغيير يبدأ بإدراك الشعوب لإمكاناتها الكامنة وثرواتها التى تمثل الأساس الحقيقى لأي نهضة أو ازدهار.

هذه الفكرة تعتمد على مجموعة من العوامل التاريخية والنفسية التى ساهمت فى تعميق هذه النظرة، ولكن هذا التصور قابل للتغيير من خلال التوعية الشاملة والمبنية على الحقائق الموضوعية.

دعنا نناقش ذلك بمزيد من التفصيل:

١ .ترسيخ الهيمنة عبر السرد الإعلامى:

- الإعلام الغربي لعب دورًا كبيرًا فى تصوير نفسه كمركز للعالم من خلال السيطرة على المنصات الإعلامية العالمية مثل CNN وBBC، مما أعطى انطباعًا بأن الغرب هو المحرك الأساسى لكل تقدم.
- فى المقابل، دول مثل الصين والهند وروسيا بدأت تنافس هذه السرديات عبر وسائل إعلامها الخاصة مثل CGTN و.RT

٢ .الأنظمة التعليمية والمناهج الدراسية:

- التعليم الغربي يُعتبر مرجعًا عالميًا، حيث يتلقى ملايين الطلاب من دول العالم تعليمهم فى جامعات أوروبية وأمريكية، مما يعزز الإيمان بتفوق الغرب.
- البديل هو تطوير مؤسسات تعليمية محلية تركز على الإنجازات الإقليمية وتعزيز الفخر الوطنى.

٣ .التحديات النفسية والاقتصادية للشعوب:

- الشعوب فى العديد من الدول النامية تعانى من ضغوط اقتصادية ونفسية تجعلها ترى الغرب كحل وحيد للخروج من أزماتها.
- حملات التوعية يمكن أن تركز على عرض النجاحات المحلية والإقليمية، وتوعية الشعوب بإمكاناتها الذاتية.

٤ .أهمية حملة التوعية:

- حملة التوعية يجب أن تكون قائمة على الشفافية والموضوعية، بحيث تسلط الضوء على نقاط القوة فى الدول غير الغربية، وتبرز حقيقة أن التنمية ليست حكرًا على الغرب.
- التوعية بحاجة إلى تفادي الأهداف الخفية أو الرسائل الدعائية التى تضعف مصداقيتها.

ما الذى يجعل التغيير ممكنًا؟

- الشعوب بدأت تدرك أن أنظمة الغرب ليست مثالية، خاصة بعد الأزمات التى كشفت عن ضعفها مثل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، استجابة الغرب لجائحة كوفيد-١٩، والمشاكل الاجتماعية كالعنصرية والتفاوت الاقتصادى.
- تعزيز التعاون بين دول الجنوب العالمى (Global South) يمكن أن يؤدي إلى تغيير شامل فى طريقة التفكير.

الخطوة العملية:

- تنظيم مبادرات دولية ومحلية لتعريف الشعوب بإنجازات دول مثل الصين والهند وروسيا، وتسليط الضوء على البدائل الاقتصادية والتكنولوجية.
- توفير منصات تعليمية وإعلامية تعكس وجهات نظر متعددة وليست منحازة للغرب.
- التركيز على كشف سلبيات الكتلة الغربية وتسليط الضوء على الإيجابيات التى تحملها الجهود الرامية إلى التحرر من الفكر الغربي. يجب أن نسعى إلى محو العقيدة المغلوطة التى تربط النجاح بالاندماج فى مسار الغرب، واستبدالها بإيمان حقيقى بقدرة الشعوب على بناء مستقبل مزدهر انطلاقًا من استغلال مواردها، تطوير إمكانياتها، وترسيخ هويتها المستقلة.
- بالتالي، إزالة هذا **"الوهم"** المترسخ يتطلب جهدًا جماعيًا مدعومًا برؤية عادلة وعالم متعدد الأقطاب.

خاتمة الفصل التاسع:

إن الحديث عن الخطر الذى تشكله دول **البريكس** على المعسكر الغربي هو نافذة على صراع أعمق يمتد بين الهيمنة التاريخية للقوى الغربية واستيقاظ الشعوب على إمكاناتها الحقيقية.

التهديد الحقيقى لا يكمن فقط فى بريكس ككتلة اقتصادية أو سياسية، بل فى وعي الشعوب بأن الهيمنة الغربية ليست إلا فقّاعة دعائية مدعومة بالقوة العسكرية والتحالفات السياسية.

عند النظر بعين فاحصة، نجد أن المجتمعات الغربية، التى لطالما قُدمت كقدوة، ليست سوى مجتمعات مليئة بالتحديات الاجتماعية، الاقتصادية، وحتى الأخلاقية.

وفى المقابل، تقف شعوب الدول النامية فوق كنوز من الثروات الطبيعية والبشرية. القارة الإفريقية مثلًا، تحتضن احتياطات هائلة من المعادن الثمينة كالألماس والذهب، بالإضافة إلى موارد زراعية أساسية للعالم، لكنها تعيش فى فقر مدقع بسبب استغلال القوى الخارجية.

أمريكا اللاتينية وآسيا ليستا بعيدتين عن هذا المشهد؛ فهذه المناطق تمتلك مقومات تجعلها فى مصاف القوى العالمية لو أنها تمكنت من التحرر من السيطرة الخارجية وإدارة مواردها بوعي.

لذا، فإن الطريق للتحرر من تلك الهيمنة لا يتطلب الانبهار بمشاريع اقتصادية كبرى أو الانضمام إلى تكتلات مثل بريكس وحسب، بل يبدأ من الداخل، من وعي الشعوب بقيمتها وقدرتها على صنع مستقبلها بمواردها وثقافتها.

إنها معركة وعي قبل أن تكون صراعًا اقتصاديًا أو سياسيًا.

علينا أن ندرك أن النجاح الحقيقى لا يكمن فى الحلم بالهجرة إلى ما وراء البحار، بل فى بناء أوطان تُقدر إمكاناتها وتستثمر فى شعوبها.

آن الأوان لأن تتحرر الشعوب من قيد الانبهار بالقشور التى تروج لها الأنظمة الغربية، وأن تنظر بعمق إلى الإمكانيات التى تمتلكها.

فحين يتحقق هذا الوعي، تصبح الهيمنة الغربية مجرد صفحة فى كتاب التاريخ، ويبدأ عصر جديد تقوده الشعوب إلى مستقبل أكثر عدلًا وازدهارًا.

الفصل العاشر

اثبات ان البريكس يشكل تهديد على الهيمنة الامريكية

بالأدلة: هل الولايات المتحدة تخشى صعود البريكس؟

وتأكيدًا لرؤيتى حول ضعف الهيمنة الغربية، وخاصة **الأمريكية**، على النظام المالى العالمى، يأتي تصريح **الرئيس الامريكى السابق دونالد ترامب** ليضيف قوة إلى هذه الفكرة.

فى مقابلة أُجريت فى ١٤ سبتمبر ٢٠٢٤، أشار **ترامب** إلى أن **"الدولار يفقد مكانته كعملة احتياط عالمية"**، مشيرًا إلى أن **"هذا التغير قد يحدث بشكل أسرع مما يتوقعه البعض"**.

تصريحات كهذه من شخص كان فى موقع اتخاذ القرار فى أكبر اقتصاد عالمى، تبرز أن القلق بشأن مستقبل الدولار ليس مجرد نظريات، بل أصبح واقعًا يتحدث عنه صانعو القرار أنفسهم.

هذه التصريحات، إلى جانب التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، تشكل محورًا هامًا للنقاش حول عملة **البريكس**. فالتوجه نحو نظام مالى متعدد الأقطاب لم يعد خيارًا مستقبليًا، بل أصبح ضرورة تفرضها الظروف الحالية.

ترامب يهدد بمواجهة محاولات بريكس للتحرر من هيمنة الدولار.

أكد **الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب،** فى تصريحات متعددة خلال عام ٢٠٢٤، **تمسكه بالدفاع عن هيمنة الدولار كعملة احتياط عالمية،** مستخدمًا **التهديدات التجارية** كأداة رئيسية. فى تجمع حاشد بولاية ويسكونسن، قال ترامب: "سنبقي **الدولار الأميركي عملة احتياط العالم،** وهو حاليًا تحت حصار كبير."

وفى خطة مثيرة للجدل، تعهد ترامب بفرض تعريفات جمركية تصل إلى ١٠٠٪ على الدول التى تسعى للتجارة خارج النظام المالى القائم على الدولار. وأوضح أنه يهدف من هذه الخطوة إلى حماية الاقتصاد الأميركي وتعزيز مكانة الدولار، مقللاً فى الوقت نفسه من فاعلية العقوبات الاقتصادية التى وصفها بأنها أداة ينبغى استخدامها بحذر.

تهديدات صريحة لبريكس.

فى ١ ديسمبر ٢٠٢٤، كرر **ترامب تهديداته لدول بريكس** بشأن محاولاتها إنشاء **عملة بديلة للدولار**، مشددًا على أنه لن يقف مكتوف الأيدي أمام أي تحركات من هذا النوع. وفى منشور على شبكة **"تروث سوشيال"**، قال: "نطالب دول **بريكس** بالالتزام بعدم إنشاء **عملة جديدة، أو دعم أي عملة لتحل محل الدولار العظيم**، وإلا ستواجه تعريفات جمركية قاسية."

ترامب أشار كذلك إلى نيته استخدام التعريفات الجمركية كوسيلة لردع الدول عن تبني بدائل للدولار، معززًا تهديداته بخطة لإنشاء صندوق ثروة سيادي لتعويض الخسائر الضريبية.

آراء وتحذيرات الخبراء:

واجهت تصريحات **ترامب** انتقادات واسعة من خبراء الاقتصاد، إذ حذر **إسوار براساد من معهد بروكينغز** من أن مثل هذه السياسات قد تدفع الدول إلى تقليل اعتمادها على الدولار، مما يضعف هيمنته. وأكد **أولريش لوختمن** من **بنك كوميرز** أن هذا التوجه قد يسبب اضطرابات كبيرة فى النظام الاقتصادى العالمى.

من جانبه، اعتبر **مايكل بيتيس** من **مؤسسة كارنيغي** أن خطة **ترامب** تعكس ارتباكًا بشأن العلاقة بين التجارة العالمية وهيمنة الدولار، مشيرًا إلى أن تحقيق الهدفين معًا أمر مستحيل بسبب تناقضاتهما الجوهرية.

تحولات بريكس وتحديات واشنطن:
فى المقابل، تعمل دول بريكس على تعزيز أنظمة دفع عبر الحدود باستخدام العملات المحلية، وتقليل الاعتماد على الدولار. وأكد تقرير موقع **"ناشونال إنترست"** أن هذه التحركات لا تهدف فقط إلى إنهاء **الهيمنة الأميركية**، بل أيضًا إلى إعادة تشكيل الاصطفافات الجيوسياسية.

وأشار التقرير إلى أن التحدى الأكبر لواشنطن يتمثل فى قدرتها على التكيف مع هذه التحولات، خاصة مع ازدياد نفوذ **بريكس** كمحور للابتكار الاقتصادى والدبلوماسي. ورغم التباينات بين أعضائها، تسعى **بريكس** إلى تعزيز استقلاليتها عبر إنشاء مؤسسات مالية جديدة مثل **"بنك التنمية الجديد"**، الذى قدم تمويلات هامة للأسواق الناشئة.

هل تنجح واشنطن فى مواجهة بريكس؟
وسط تسارع هذه التحولات، يظل السؤال مفتوحًا حول قدرة الولايات المتحدة على احتواء تراجع هيمنة الدولار.

ورغم تصعيد **ترامب** تهديداته، يواجه تحديًا كبيرًا يتمثل فى صياغة سياسات فعّالة تعيد الثقة فى النظام المالى الذى تهيمن عليه **الولايات المتحدة**، وتمنع المزيد من الدول من الانضمام إلى مسار **بريكس**.

الخلاصة:

تعكس تصريحات ترامب وتوجهاته الاقتصادية تمسكًا متزايدًا بالدفاع عن هيمنة الدولار، لكنها تفتح فى الوقت نفسه الباب أمام تساؤلات حول تأثيرها على النظام المالى العالمى.

فى حين تواصل بريكس تعزيز تحررها المالى، تبدو واشنطن بحاجة إلى إعادة تقييم سياساتها لتفادي فقدان دورها المهيمن فى الاقتصاد الدولى.

التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية:

صعود **البريكس** يمثل تحولًا هائلًا فى موازين القوى العالمية، حيث تعمل الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الاقتصادى والسياسي لتقليل الاعتماد على الأنظمة الغربية.

- **الصين والهند كنماذج للنمو:** تحتل الصين والهند مراكز متقدمة فى الاقتصاد العالمى، ومع زيادة التبادل التجارى بينهما باستخدام العملات المحلية، يضعف دور الدولار فى المعاملات التجارية.
- **روسيا ودورها الجيوسياسى:** دفعت العقوبات الغربية روسيا إلى تعزيز التعاون مع دول **البريكس**، ما يعزز الخطط لإنشاء نظام مالى مستقل عن الغرب.

العملة البديلة ودورها فى تهديد الدولار:

- تسعى دول **البريكس** لإنشاء عملة موحدة لتسهيل التجارة بين أعضائها وتقليل الاعتماد على الدولار.
- هذه العملة قد تكون مدعومة بالذهب أو السلع الأساسية، مما يعزز استقرارها مقارنة بالدولار الذى يعاني من التضخم والديون المتراكمة.

ردود الفعل الأمريكية ومخاوف الهيمنة:

- أظهرت **الولايات المتحدة** إشارات واضحة على القلق من هذه التطورات، بدءًا من التهديدات بفرض تعريفات جمركية وحتى محاولات التدخل فى الشؤون الاقتصادية لدول البريكس.

- **التصعيد الجمركي :**أعلن ترامب عن خطط لفرض تعريفات تصل إلى ١٠٠٪ على الدول التى تتاجر خارج النظام القائم على الدولار، ما يظهر مدى القلق الامريكى من فقدان السيطرة.

التحديات التى تواجه دول البريكس:

رغم التحركات القوية، تواجه دول **البريكس** عقبات تعرقل تحقيق أهدافها:

١. **التباينات السياسية :**اختلاف الأنظمة السياسية والتوجهات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

٢. **البنية التحتية المالية :**ما زال النظام المالى العالمى مسيطرًا عليه من قبل المؤسسات الغربية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

٣. **الضغط الامريكى :**تستخدم الولايات المتحدة أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية للضغط على الدول التى تفكر فى الانضمام **للبريكس**.

آراء وتحذيرات الخبراء:

- أكد خبراء اقتصاديون أن تحركات الولايات المتحدة لمواجهة **البريكس** قد تكون ذات نتائج عكسية، مما يدفع المزيد من الدول إلى البحث عن بدائل للدولار.
- يرى **مايكل بيتيس** من **مؤسسة كارنيغي** أن السياسات **الأمريكية** الحالية تعكس حالة من الارتباك، حيث تفشل فى تحقيق التوازن بين الدفاع عن هيمنة الدولار والحفاظ على العلاقات التجارية.

تحولات بريكس وتحديات واشنطن:

- تعمل دول البريكس على بناء نظام دفع عالمى جديد وتقليل الاعتماد على الدولار.
- تسعى هذه الدول أيضًا إلى استخدام مؤسسات مالية بديلة، مثل **"بنك التنمية الجديد"**، لدعم اقتصاداتها وتعزيز استقلالها المالى.
- وفقًا لتقرير موقع "ناشونال إنترست"، فإن هذه التحركات لا تهدف فقط إلى مواجهة الهيمنة الأمريكية، بل إلى بناء نظام عالمى متعدد الأقطاب.

فقاعة الدولار والانفجار المحتمل:

- يرتكز النظام المالى الامريكى على ثقة العالم بالدولار، لكن هذه الثقة تتآكل تدريجيًا بسبب زيادة الديون والتضخم.
- إذا استمرت دول البريكس فى بناء نظام بديل ناجح، فقد يؤدي ذلك إلى انفجار "فقاعة الدولار"، مما يترك الاقتصاد الامريكى أمام أزمة كبيرة.

الخلاصة:

تشير كل الدلائل إلى أن الهيمنة الأمريكية، وخاصة عبر الدولار، تواجه تحديات غير مسبوقة.
فى حين تتصاعد تحركات **البريكس** لتعزيز استقلالها المالى والجيوسياسي، تبقى واشنطن أمام مفترق طرق صعب: إما التكيف مع الواقع الجديد أو المخاطرة بفقدان مكانتها المهيمنة على الاقتصاد العالمى.
على الدول والأفراد الاستعداد لهذا التحول الكبير، الذى قد يعيد تشكيل النظام المالى العالمى بطرق لم نرها منذ عقود.

الفصل الحادى عشر

اثبات ان البريكس يشكل تهديد على الهيمنة الامريكية

مقدمة:

تتمتع دول مجموعة البريكس بمميزات خيالية وغير طبيعية فى المجال التجارى، والتي تؤهلها لتوفير مناخ تجارى لا مثيل له. ولهذا السبب، يجب على جميع رواد الأعمال ورجال الأعمال الالتفات إلى الاستفادة من الاتفاقيات التجارية بين هذه الدول، حيث إنها توفر الكثير من المال وتفتح أسواقًا كثيرة وجديدة.

تعد هذه الاتفاقيات مناخًا خصبًا لمكاسب مالية كبيرة، حيث إن تجاوز عدد سكان منظمة البريكس الـ٤٠٪ من سكان العالم يجعل هذا بمثابة فرصة استثمارية استثنائية.

إن اقتحام الأسواق غير المعروفة بمنتجات هذه الدول، والتبادل التجارى بينها دون الحاجة لاستخدام الدولار أو اليورو، ومع رفع القيود الجمركية، يخلق فرصة لا تعوض.

بالطبع، وكما نعلم جميعًا، فإن من يقتحم الأسواق أولاً هو من يحقق أكبر المكاسب ويرسخ مكانة قوية له فيها.

لذا، أنصح الجميع بالبدء فى دراسة هذه الدول، ومعرفة احتياجات أسواقها، واكتشاف البضائع التى يمكن أن يتم تبادلها بين بلد المنشأ وأي بلد آخر من دول البريكس.

على سبيل المثال، تتميز دول البريكس بعدد من المنتجات التى تعد فريدة من نوعها، مثل:

- **الصين:**

الصين، بصفتها أكبر اقتصاد فى مجموعة البريكس، تستورد العديد من السلع الاستراتيجية والمواد الخام من باقي أعضاء المجموعة لتلبية احتياجاتها الضخمة، سواء للصناعة أو الاستهلاك المحلي.

وبالنسبة لمصر وإيران، يمكنها استيراد منتجات مختلفة تتماشى مع طبيعة اقتصاديات هذه الدول.

ما يمكن أن تستورده الصين من باقي أعضاء البريكس:

١. **البرازيل**:

- **المنتجات الزراعية** :فول الصويا، الذرة، السكر، القهوة، واللحوم.
- **المعادن والموارد الطبيعية** :خام الحديد، البوكسيت، والنفط.
- **الأخشاب** :لأغراض البناء والصناعات الورقية.

٢. **الهند**:

- **الأدوية** :خاصة المواد الفعالة المستخدمة فى تصنيع الأدوية.
- **الأحجار الكريمة والمجوهرات** :مثل الألماس والذهب.

- **التوابل والمنتجات الزراعية** :مثل الأرز والتوابل المتنوعة.
- **المنسوجات** :الأقمشة والملابس القطنية.

٣. **روسيا**:

- **موارد الطاقة** :النفط الخام، الغاز الطبيعي، والفحم.
- **المعادن الثقيلة** :النيكل، البلاديوم، والألمنيوم.
- **المنتجات الزراعية** :القمح، الشعير، ومنتجات الألبان.
- **الأخشاب** :خاصة المستخدمة فى البناء وصناعة الأثاث.

٤. **جنوب إفريقيا**:

- **المعادن الثمينة** :الذهب، الألماس، والبلاتين.
- **المعادن الصناعية** :الكروم، المنغنيز، والتيتانيوم.
- **المنتجات الزراعية** :الحمضيات، النبيذ، والفواكه الاستوائية.

ما يمكن أن تستورده الصين من مصر:

- **المنتجات الزراعية** :البرتقال، العنب، التمور، والبطاطس.
- **منتجات الطاقة** :الغاز الطبيعي المسال (إذا توفر فائض فى الإنتاج).
- **المنتجات الصناعية** :المنتجات البتروكيماوية، الزجاج، والأسمدة.
- **المنتجات اليدوية** :الحرف التقليدية والمنسوجات القطنية.
- **الثروة السمكية** :الأسماك والمنتجات البحرية.

ما يمكن أن تستورده الصين من إيران:

- **النفط والغاز** :باعتبار إيران مورّدًا رئيسيًا للنفط الخام والغاز الطبيعي.
- **البتروكيماويات** :مواد خام للصناعات الكيميائية والبلاستيكية.
- **المعادن** :الحديد، الزنك، والنحاس.
- **المنتجات الزراعية** :الفستق، الزعفران، التمر، والرمان.
- **الأدوية والمستحضرات الطبية** :إيران لديها صناعة أدوية متطورة نسبيًا.

أهمية التعاون التجارى للصين مع أعضاء البريكس ومصر وإيران:

- **تنويع المصادر** :يساعد الصين على تقليل الاعتماد على الأسواق الغربية.
- **خفض التكاليف** :من خلال استيراد منتجات استراتيجية بأسعار تنافسية.
- **تعزيز الأمن الغذائي** :عبر استيراد الحبوب، اللحوم، والمنتجات الزراعية.
- **ضمان الإمداد بالطاقة** :خاصة مع الاعتماد المتزايد على النفط والغاز من روسيا وإيران.
- **تعزيز سلاسل التوريد** :مع تكامل احتياجات الأسواق المحلية الصينية مع صادرات هذه الدول.

فرص لمصر وإيران:

على مصر وإيران تطوير البنية التحتية وتحسين جودة المنتجات لتلبية المعايير الصينية، مما يفتح آفاقًا واسعة للتصدير إلى هذا السوق الضخم.

- **روسيا:**

روسيا، كواحدة من أعضاء مجموعة البريكس الرئيسية، لديها احتياجات متنوعة لاستيراد السلع والخدمات التى تدعم اقتصادها المتنوع والمتطور. تستفيد روسيا من شراكاتها مع دول البريكس الأخرى، إضافة إلى مصر وإيران، لتأمين المواد الخام، المنتجات الزراعية، والتكنولوجيا. فيما يلى تفصيل لما يمكن أن تستورده روسيا من هذه الدول:

ما يمكن أن تستورده روسيا من باقي أعضاء البريكس:

١. **الصين**:

- **الإلكترونيات والتكنولوجيا** :الهواتف الذكية، أجهزة الحاسوب، والمكونات الإلكترونية.
- **الآلات والمعدات** :خاصة معدات التصنيع والبناء.
- **السلع الاستهلاكية** :الملابس، الأحذية، والأدوات المنزلية.
- **المواد الغذائية** :الفواكه والخضروات المجففة، الأرز، والمأكولات البحرية.
- **البضائع الصناعية** :المواد الكيميائية والمكونات البلاستيكية.

٢. **الهند**:

- **الأدوية والمستحضرات الطبية** :المواد الفعالة المستخدمة فى تصنيع الأدوية.
- **الشاي والتوابل** :المنتجات الزراعية التقليدية للهند.
- **المنسوجات** :الملابس القطنية والحريرية.
- **الأحجار الكريمة والمجوهرات** :الماس والذهب المصقول.

٣. **البرازيل**:

- **المنتجات الزراعية** :فول الصويا، الذرة، السكر، والقهوة.
- **اللحوم** :خاصة لحوم الأبقار والدواجن.
- **المعادن والموارد الطبيعية** :خام الحديد والألمنيوم.
- **الأخشاب** :المستخدمة فى الصناعات المختلفة.

٤. **جنوب إفريقيا**:

- **المعادن الثمينة** :الذهب، الألماس، والبلاتين.
- **المعادن الصناعية** :الكروم والمنغنيز.
- **المنتجات الزراعية** :الحمضيات والفواكه الاستوائية.

ما يمكن أن تستورده روسيا من مصر:

- **المنتجات الزراعية** :البرتقال، البطاطس، البصل، والعنب.
- **الأسمدة** :اليوريا والمنتجات الكيميائية الزراعية.
- **المنتجات السمكية** :الأسماك الطازجة والمجمدة.
- **الحرف اليدوية** :السجاد والمنتجات التقليدية.
- **مواد البناء** :الرخام والجرانيت.

ما يمكن أن تستورده روسيا من إيران:

- **النفط والمشتقات النفطية** :روسيا تستورد مواد بترولية لتوسيع مصافيها أو لتلبية الطلب المحلي.
- **المنتجات الزراعية** :الفستق، التمر، الزعفران، والرمان.
- **المعادن** :الحديد، النحاس، والزنك.
- **المنتجات البتروكيماوية** :مواد خام للصناعات الكيماوية.
- **المنتجات الطبية والأدوية** :خاصة المستحضرات الصيدلانية الطبيعية.

أهمية هذه الواردات لروسيا:

١. **تعزيز الأمن الغذائي** :خاصة مع تزايد الطلب المحلي وتحديات المناخ.

٢. **تنويع الموارد** :خاصة المعادن والمواد الخام لدعم الصناعات الثقيلة.

٣. **تعويض الفجوة التكنولوجية** :من خلال استيراد التكنولوجيا والمعدات من الصين والهند.

٤. **التكامل الصناعي** :مع التركيز على الصناعات البتروكيماوية والتعدينية.

٥. **فتح آفاق جديدة للأسواق** :التعاون مع الدول النامية فى مجموعة البريكس يعزز التبادل التجارى طويل الأمد.

فرص لمصر وإيران:

- مصر يمكنها التوسع فى تصدير المنتجات الزراعية والأسمدة، خاصة أن روسيا من أكبر المستوردين للغذاء.
- إيران لديها فرصة لتوسيع صادراتها من المعادن والبتروكيماويات لتلبية احتياجات السوق الروسية.

روسيا تحتاج إلى استغلال الشراكات مع هذه الدول لتحقيق توازن فى وارداتها، مما يعزز مناعتها الاقتصادية فى مواجهة العقوبات الغربية.

- **جنوب إفريقيا:**

جنوب إفريقيا، باعتبارها عضوًا رئيسيًا فى مجموعة البريكس، تعتمد على وارداتها لتلبية احتياجاتها الصناعية، الزراعية، والتكنولوجية. توفر دول البريكس الأخرى، بالإضافة إلى مصر وإيران، العديد من المنتجات والمواد التى تعزز الاقتصاد الجنوب أفريقي وتدعم قطاعات مختلفة. إليك التفاصيل:

ما يمكن أن تستورده جنوب إفريقيا من باقي أعضاء البريكس:

١ .الصين:

- **الإلكترونيات والتكنولوجيا** :الهواتف الذكية، أجهزة الحواسيب، والمعدات الصناعية.
- **الآلات والمعدات** :معدات البناء والتعدين، خاصة وأن التعدين يعد أحد أعمدة الاقتصاد الجنوب أفريقي.
- **السلع الاستهلاكية** :الملابس، الأحذية، والأثاث.
- **المنتجات الكيميائية** :المواد الخام للصناعات الدوائية والبلاستيكية.
- **البضائع الصناعية** :مكونات السيارات والمعدات الثقيلة.

٢ .الهند:

- **الأدوية والمستحضرات الطبية** :جنوب إفريقيا تعتمد على الهند لتوريد الأدوية الجنيسة بأسعار معقولة.
- **المنسوجات** :الأقمشة القطنية والحريرية والملابس الجاهزة.
- **الشاي والتوابل** :خاصة المنتجات الهندية التقليدية مثل الكاري والزنجبيل.
- **المعادن المصقولة** :الماس والأحجار الكريمة للأغراض الصناعية والزينة.

٣ .البرازيل:

- **المنتجات الزراعية** :اللحوم (خاصة لحوم الأبقار والدواجن)، السكر، وفول الصويا.
- **الأخشاب** :الأخشاب المستخدمة فى البناء وصناعة الأثاث.
- **المعادن الخام** :مثل خام الحديد لدعم الصناعات الثقيلة.
- **المنتجات الغذائية** :القهوة والكاكاو.

٤ .روسيا:

- **القمح والحبوب** :روسيا من الموردين الرئيسيين للقمح لدعم الأمن الغذائي فى جنوب إفريقيا.
- **الطاقة النووية والتكنولوجيا** :خاصة المعدات المرتبطة بتوليد الطاقة.

- **الأسمدة** :النيتروجينية والبوتاسية المستخدمة فى الزراعة.
- **المنتجات الكيماوية** :مثل البوليمرات والمواد البتروكيماوية.

ما يمكن أن تستورده جنوب إفريقيا من مصر:

- **المنتجات الزراعية** :البرتقال، البطاطس، البصل، والثوم.
- **المنتجات السمكية** :الأسماك الطازجة والمجمدة.
- **الحرف اليدوية** :السجاد، المنتجات الزجاجية، والفخار.
- **مواد البناء** :الرخام والجرانيت لدعم قطاع الإنشاءات.
- **الأسمدة والمنتجات الكيميائية** :لدعم القطاع الزراعي الجنوب أفريقي.

ما يمكن أن تستورده جنوب إفريقيا من إيران:

- **المنتجات البتروكيماوية** :المواد الخام للبلاستيك والكيماويات الصناعية.
- **المعادن** :النحاس، الزنك، والحديد لدعم الصناعات الثقيلة.
- **المنتجات الزراعية** :الفستق، التمر، والزعفران.
- **الطاقة** :النفط والغاز لدعم احتياجات الطاقة المتزايدة.
- **المنتجات الطبية** :المستحضرات الصيدلانية الطبيعية.

أهمية هذه الواردات لجنوب إفريقيا:

١. **تعزيز القطاع الصناعي** :استيراد الآلات والمعدات لدعم الصناعات المختلفة، خاصة التعدين والبناء.

٢. **تحسين الأمن الغذائي** :الاعتماد على الحبوب والمنتجات الزراعية من روسيا والبرازيل.

٣. **تنويع مصادر الطاقة** :استيراد المنتجات البتروكيماوية والنفط من إيران.

٤. **دعم قطاع الصحة** :توفير الأدوية من الهند بأسعار تنافسية.

٥. **تطوير البنية التحتية** :استخدام مواد البناء من مصر والأخشاب من البرازيل.

فرص مصر وإيران:

- **مصر** :تصدير المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية، ومواد البناء لتعزيز حضورها فى السوق الجنوب أفريقية.
- **إيران** :تقديم منتجات بتروكيماوية ومعادن بأسعار تنافسية لدعم الصناعات الجنوب أفريقية.

الشراكات مع جنوب إفريقيا تمثل فرصة واعدة لجميع الدول الأعضاء فى مجموعة البريكس، إذ تعد جنوب إفريقيا بوابة رئيسية لدخول أسواق القارة الأفريقية بأكملها.

- **البرازيل:**

البرازيل، كواحدة من الاقتصادات الكبرى فى مجموعة البريكس، تعتمد على وارداتها لدعم قطاعاتها الصناعية والزراعية، ولتلبية الطلب المحلي على المنتجات التى لا تُنتج محليًا بكميات كافية. وفيما يلى تفصيل لما يمكن أن تستورده البرازيل من باقي أعضاء مجموعة البريكس، بما فى ذلك مصر وإيران:

ما يمكن أن تستورده البرازيل من باقي أعضاء البريكس:

١ .الصين:

- **الإلكترونيات** :الهواتف المحمولة، أجهزة الحاسوب، والأجهزة المنزلية.
- **الآلات الصناعية** :معدات التصنيع والزراعة اللازمة لدعم قطاعات الإنتاج فى البرازيل.
- **المنتجات الاستهلاكية** :الملابس، الأحذية، والألعاب.
- **الألواح الشمسية** :لدعم قطاع الطاقة المتجددة.
- **المواد الكيميائية** :المستخدمة فى الصناعات الزراعية والبلاستيكية.

٢ .الهند:

- **الأدوية والمستحضرات الطبية** :الأدوية الجنيسة بأسعار تنافسية لتلبية الاحتياجات الصحية المتزايدة.
- **المنسوجات** :الأقمشة القطنية والحريرية والملابس التقليدية.

- **التوابل والمنتجات الغذائية** :الفلفل، الكركم، الزنجبيل، والشاي.
- **البرمجيات والتكنولوجيا** :خدمات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات الهندسية.

٣ .روسيا:

- **الأسمدة الزراعية** :البرازيل تستورد كميات كبيرة من النيتروجين، الفوسفات، والبوتاسيوم لدعم قطاعها الزراعي الضخم.
- **القمح والحبوب** :لتغطية احتياجات الأمن الغذائي.
- **النفط والغاز الطبيعي** :لدعم قطاع الطاقة والصناعات الثقيلة.
- **المعادن** :النحاس والنيكل لاستخدامها فى الصناعة.

٤ .جنوب إفريقيا:

- **المعادن النفيسة** :مثل البلاتين والذهب المستخدمة فى الصناعة والتكنولوجيا.
- **الفحم الحجري** :لدعم احتياجات الطاقة والصناعات.
- **النبيذ والمنتجات الغذائية** :النبيذ الجنوب أفريقي والعنب.
- **الجلود** :المستخدمة فى تصنيع الأحذية والمنتجات الجلدية.

ما يمكن أن تستورده البرازيل من مصر:

- **المنتجات الزراعية** :البرتقال، البطاطس، البصل، والتمور.
- **المنتجات السمكية** :الأسماك الطازجة والمجمدة.
- **الحرف اليدوية** :السجاد، الفخار، والمنتجات الزجاجية.
- **مواد البناء** :الرخام والجرانيت لدعم قطاع البناء.
- **الأسمدة** :الفوسفات والأسمدة الطبيعية لدعم الزراعة.

ما يمكن أن تستورده البرازيل من إيران:

- **المنتجات البتروكيماوية** :المواد الخام للبلاستيك والكيماويات الصناعية.
- **المعادن** :الحديد والزنك لتلبية احتياجات الصناعة البرازيلية.
- **المنتجات الزراعية** :الفستق، التمور، والزعفران.
- **النفط ومشتقاته** :لدعم قطاع الطاقة فى البرازيل.
- **المنتجات الطبية** :المستحضرات الطبيعية والصيدلانية.

أهمية هذه الواردات للبرازيل:

١. **تعزيز القطاع الزراعي** :البرازيل تعتمد بشكل كبير على استيراد الأسمدة من روسيا ومصر لدعم إنتاجها الزراعي، الذى يُعد من الأعمدة الأساسية لاقتصادها.

٢. **تنويع مصادر الطاقة** :النفط والغاز من روسيا وإيران لدعم الصناعات والحد من الاعتماد على المصادر المحلية.

٣. **تطوير التكنولوجيا والصناعة** :استيراد الآلات والمعدات الصناعية من الصين والهند لدعم التصنيع المحلي.

٤. **تحسين الأمن الغذائي** :القمح والحبوب من روسيا، إلى جانب المنتجات الزراعية من مصر وإيران.

فرص مصر وإيران:

- **مصر** :تصدير المنتجات الزراعية ذات الجودة العالية، مثل البرتقال والبطاطس، إلى السوق البرازيلي، بالإضافة إلى مواد البناء مثل الرخام.
- **إيران** :توفير المنتجات البتروكيماوية والنفط بأسعار تنافسية، إلى جانب تصدير الزعفران والتمور عالية الجودة.

الخلاصة:

البرازيل تستفيد من التنوع الذى تقدمه دول البريكس، إلى جانب مصر وإيران، لتلبية احتياجاتها الصناعية والزراعية والطبية. هذه الشراكات تعزز من قدرة البرازيل على تحقيق توازن اقتصادى ودعم قطاعاتها الرئيسية من خلال الواردات الاستراتيجية.

- **مصر:**

بالطبع، مصر لديها مجموعة واسعة من الموارد الطبيعية والصناعية التى يمكن أن تُصدّرها إلى مختلف دول مجموعة البريكس وأيضا إلى دول أخرى فى العالم.

بالإضافة إلى المنتجات الزراعية مثل الخضار والفواكه والأسماك، فإن هناك العديد من المنتجات الصناعية والطبيعية التى تمتلك مصر فيها ميزة تنافسية.

فيما يلى قائمة موسعة للموارد التى يمكن لمصر تصديرها:

١ .المنتجات الزراعية:

- **الخضروات** :مثل البطاطس، الطماطم، الفاصوليا، الجزر، الفلفل.
- **الفواكه** :مثل البرتقال، الموالح، التمور، العنب، المانجو، الفراولة، الموز.
- **الأسماك والمأكولات البحرية** :الأسماك الطازجة والمجمدة، الجمبري، والمحار.
- **الأعشاب** :مثل النعناع، البقدونس، والريحان.
- **الزيوت النباتية** :زيت الزيتون، زيت السمسم، وزيت بذور القطن.

٢ .المنتجات الصناعية:

- **المنتجات الكيماوية**:
  - **الأحماض** :مثل حمض الكبريتيك، حمض النيتريك، وحمض الفوسفوريك.
  - **الأسمدة** :مثل الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية.
  - **الكيماويات الصناعية** :مثل المواد الكيميائية المتخصصة فى معالجة المياه.
- **منتجات البلاستيك والمطاط** :مثل الأنابيب البلاستيكية، الأغطية البلاستيكية، الأحذية المطاطية.
- **المنسوجات** :مثل الملابس القطنية، الملابس الجاهزة، والمفروشات.
- **الحرف اليدوية** :مثل السجاد اليدوي، الفخار، والمشغولات الخشبية.

٣ .المواد الخام والمعادن:

- **رمال السليكا** :مصر تعد من أكبر المصدرين لرمال السليكا عالية الجودة، التى تستخدم فى صناعة الزجاج والمواد الكيميائية.
- **حجر الصودا الكاوي (هيدروكسيد الصوديوم)** :يستخدم فى صناعة المنظفات، معالجة المياه، وصناعة الألمنيوم.

- **الفوسفات** :يُستخدم فى صناعة الأسمدة، وهو من الموارد الطبيعية الوفيرة فى مصر.
- **الجبس** :يستخدم فى صناعة البناء والدهانات.
- **الأسمنت** :أحد المنتجات الأساسية التى يمكن تصديرها بسبب الطلب المتزايد فى العديد من الدول.

٤ .المنتجات البترولية والبتروكيماوية:

- **النفط الخام** :تعتبر مصر منتجًا هامًا للنفط الخام الذى يتم تصديره إلى عدة دول.
- **الغاز الطبيعي** :صادرات الغاز الطبيعي المسال (LNG)تُعد من الموارد الهامة.
- **المنتجات البتروكيماوية** :مثل الإيثيلين، البولي إيثيلين، والبولي بروبيلين.

٥ .المنتجات المعدنية:

- **الذهب** :مصر تعد من أكبر الدول المنتجة للذهب فى المنطقة، ويمكن تصديره إلى الأسواق العالمية.
- **النحاس** :استخراج النحاس من المناجم وتصديره فى شكل معدن خام أو منتج مصنع.
- **الحديد والصلب** :تعتبر مصر من أكبر الدول المنتجة للحديد والصلب فى المنطقة.

٦. الطاقة المتجددة:

- **الطاقة الشمسية** :مصر تسعى إلى أن تصبح مركزًا إقليميًا للطاقة المتجددة، وتصدير تقنيات الطاقة الشمسية ومعداتها إلى الأسواق العالمية.
- **الطاقة الريحية** :مصر لديها إمكانيات كبيرة فى إنتاج طاقة الرياح، وهى تستهدف تصدير هذه التكنولوجيا.

٧. الصناعات الغذائية:

- **المنتجات المعلبة** :مثل عصائر الفواكه، المربى، والصلصات.
- **التمور** :مصر تُعد من أكبر منتجى التمور فى العالم، ويمكن تصديرها للأسواق العالمية.
- **المعكرونة والمنتجات الدقيق** :تُعتبر من الصناعات الغذائية التى تلبّي احتياجات الأسواق فى مختلف الدول.

٨. المنتجات الإلكترونية والكهربائية:

- **الأجهزة المنزلية** :مثل الثلاجات، الغسالات، وأجهزة التكييف.
- **الإلكترونيات** :مثل شاشات التلفزيون، المكونات الإلكترونية، وأجهزة الكمبيوتر.

٩. المنتجات الطبية والصيدلانية:

- **الأدوية** :الأدوية الجنيسة ومنتجات الرعاية الصحية التى تحظى بسمعة جيدة فى الأسواق الإفريقية والعربية.

١٠ .السياحة والخدمات:

- **السياحة العلاجية** :مصر تتمتع بموارد طبيعية مثل الينابيع الساخنة والشواطئ التى يمكن أن تكون جزءًا من سياحة علاجية.
- **السياحة الثقافية** :المعالم الأثرية مثل الأهرامات والمواقع الفرعونية، والتي يمكن أن تُصدّر على شكل خدمات سياحية وتجارب ثقافية.

الخلاصة:

مصر تمتلك إمكانيات كبيرة فى العديد من القطاعات التى يمكن تصديرها إلى دول مجموعة البريكس وأيضا الأسواق العالمية. من خلال تنويع مصادر صادراتها، بما فى ذلك الموارد الطبيعية، المنتجات الصناعية، والتكنولوجيا، يمكن لمصر أن تفتح أسواقًا جديدة وتستفيد من فرص التبادل التجارى المربحة، مما يعزز مكانتها الاقتصادية على المستوى العالمى.

- **إيران:**

إيران أيضًا تمتلك مجموعة متنوعة من الموارد الطبيعية والصناعية التى يمكنها تصديرها إلى دول مجموعة البريكس والأسواق العالمية. تتمتع إيران بموقع استراتيجى ومجموعة من الصناعات المتنوعة التى تتيح لها التوسع فى أسواق متعددة.

فيما يلى تفاصيل الموارد التى يمكن لإيران تصديرها:

١ .المنتجات الزراعية:

- **الفواكه**:
  - **الرمان** :من أشهر المحاصيل الإيرانية التى تُصدر بكميات كبيرة إلى الأسواق العالمية.
  - **التمر** :إيران تعد من أكبر منتجى التمور فى العالم.
  - **المشمش، التفاح، الكيوي، والبرقوق** :من الفواكه التى تشتهر إيران بزراعتها وتصديرها.
  - **البرتقال** :أيضا يتم تصديره إلى العديد من الدول.
- **الخضروات**:
  - **الطماطم، الخيار، الباذنجان** :تشتهر إيران بإنتاج هذه الأنواع من الخضار التى يمكن تصديرها إلى دول مجموعة **البريكس** وغيرها.

- **المكسرات**:
  - **الجوز** :إيران من أكبر منتجى الجوز فى العالم وتصديره بكميات كبيرة.
  - **اللوز والفستق** :تعد إيران من أكبر الدول المصدرة لهذه المكسرات عالية الجودة.
- **الأعشاب** :مثل الزعفران، الذى يُعتبر من أغلى التوابل فى العالم، والنعناع والميرمية.

٢ .المنتجات الصناعية:

- **المنتجات الكيماوية**:
  - **الأحماض** :مثل حمض الكبريتيك وحمض النيتريك.
  - **الأسمدة** :إيران تعتبر من أكبر منتجى الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية.
  - **المبيدات الحشرية** :تقوم إيران بتصدير مبيدات حشرية عالية الجودة إلى العديد من الأسواق.
- **المنتجات البتروكيماوية**:
  - **الإيثيلين، البولي إيثيلين، والبولي بروبيلين** : تعد إيران من أكبر منتجى المنتجات البتروكيماوية فى منطقة الشرق الأوسط.
  - **المنتجات البتروكيماوية الأخرى** :مثل الميثانول، الكحول الصناعي، والأمونيا.

- **المنتجات المعدنية**:
  - **الحديد والصلب** :تعتبر إيران من أكبر الدول المنتجة للحديد والصلب فى المنطقة.
  - **النحاس** :إيران واحدة من أكبر الدول المنتجة للنحاس.
  - **الألمنيوم** :صادرات الألمنيوم الإيرانى تتزايد بشكل ملحوظ فى السوق العالمية.
- **الأسمنت** :من الصناعات التى تنتجها إيران بكميات كبيرة، وتُصدر إلى العديد من الدول.

٣ .الطاقة:

- **النفط الخام** :إيران تعتبر من أكبر المنتجين والمصدرين للنفط الخام فى العالم.
- **الغاز الطبيعي** :إيران تملك احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي وتصدره إلى العديد من الدول.
- **المنتجات البترولية** :تشمل المشتقات البترولية مثل البنزين، الديزل، ووقود الطائرات.

٤ .المعادن الثمينة:

- **الذهب** :إيران تنتج الذهب بكمية كبيرة، ويمكن تصديره إلى أسواق العالم.
- **الفضة** :من المعادن الثمينة التى تقوم إيران بتصديرها.

٥ .الصناعات الغذائية:

- **المنتجات المعلبة** :مثل عصائر الفواكه، المربى، والصلصات.
- **التمور** :إيران من أكبر منتجى التمور، وهى من أبرز الصادرات الإيرانية.
- **المعكرونة والدقيق** :إيران تنتج العديد من المنتجات الغذائية المعلبة والجافة التى يمكن تصديرها إلى الأسواق العالمية.
- **زيت الزيتون** :يتم تصديره إلى العديد من البلدان، خاصة فى الدول الأوروبية.

٦ .المنتجات الدوائية والصحية:

- **الأدوية** :إيران لديها صناعة دوائية متطورة، ومن أبرز صادراتها الأدوية الجنيسة.
- **الأجهزة الطبية** :تشمل أجهزة قياس الضغط، المعدات الطبية الأخرى التى تُستخدم فى المستشفيات.

٧ .المنتجات التكنولوجية والصناعات الإلكترونية:

- **الإلكترونيات** :مثل الأجهزة المنزلية، أجهزة الاتصالات، وأجهزة الكمبيوتر.
- **أشباه الموصلات** :إيران تقوم بتصدير بعض المنتجات التكنولوجية مثل الرقاقات الإلكترونية.

٨ .منتجات النسيج:

- **الملابس الجاهزة** :إيران تعتبر من الدول الرائدة فى صناعة النسيج والملابس الجاهزة، التى تُصدّر إلى العديد من الدول.
- **السجاد الإيراني** :يعتبر السجاد الإيرانى من أشهر أنواع السجاد فى العالم ويُصدّر بكميات كبيرة إلى الخارج.
- **الأقمشة** :تصدير الأقمشة بأنواعها المختلفة إلى الأسواق العالمية.

٩ .الطاقة المتجددة:

- **الطاقة الشمسية** :إيران تسعى لتطوير صناعة الطاقة الشمسية، ولديها مشاريع طاقة شمسية يمكن تصدير تكنولوجيا الطاقة الشمسية إليها.
- **الطاقة الريحية** :إيران تمتلك إمكانيات فى الطاقة الريحية التى يمكن تصدير تقنياتها إلى دول أخرى.

١٠ .الصناعات المعدنية الثقيلة:

- **المعدات الثقيلة** :مثل الآلات الصناعية، أجهزة الحفر، وآلات البناء التى يمكن تصديرها إلى دول مجموعة **البريكس**.

١١ .السياحة والخدمات:

- **السياحة العلاجية** :إيران تمتلك مرافق سياحية طبية يمكن أن تجذب الزوار الأجانب للحصول على العلاج فى مرافقها الصحية.
- **السياحة الثقافية** :المعالم السياحية فى إيران، بما فى ذلك المواقع التاريخية فى شيراز وطهران، يمكن أن تُصدّر خدمات السياحة الثقافية إلى العديد من الأسواق.

الخلاصة:

إيران تملك مجموعة متنوعة من الموارد الطبيعية والصناعية التى تتيح لها التوسع فى أسواق دول مجموعة البريكس والعالم. من خلال تعزيز صادراتها فى مجالات النفط، الغاز، الصناعات المعدنية، المنتجات الزراعية، والتكنولوجيا، يمكن لإيران الاستفادة من فرص التبادل التجارى فى المنطقة والعالم، مما يعزز مكانتها الاقتصادية فى الساحة الدولية.

نصيحة:

تحتاج أسواق باقى الدول إلى منتجات قد تكون متوفرة بكثرة فى بلدك، مثل الملابس، المنتجات الغذائية المحلية، أو المعدات المتخصصة.

لكن، هناك نقطة هامة يجب أخذها فى الاعتبار، وهى أن دراسة الأسواق على أرض الواقع تظل أفضل طريقة يمكن من خلالها الحصول على نتائج دقيقة وواقعية. الزيارات الميدانية والملاحظة المباشرة للسوق تتيح لك التعرف على المنتجات المطلوبة فعليًا، وتساعدك على اكتشاف الفرص التى لم يلتفت إليها الآخرون.

لذا، ما أنصح به هو أن تقتحم بنفسك هذه الدول لتتعرف على احتياجات أسواقها، وتكتشف المنتجات التى يمكن أن توفرها بلدك لهذه الأسواق. على الجانب الآخر، يمكنك العثور على منتجات لم تلتفت إليها الأسواق المحلية فى بلدك، لكنها تشكل طلبًا محتملاً كبيرًا. فى كلتا الحالتين، ستجد أن لديك هامش ربح كبير وفرصة استثمارية رائعة.

الخلاصة:

فى ختام هذا الكتاب، لا يسعني إلا أن أؤكد على الأهمية الكبيرة التى تمثلها مجموعة البريكس فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد. هذه الدول، التى تتمتع بقدرات هائلة وموارد طبيعية وصناعية متنوعة، تمثل فرصة غير مسبوقة لرواد الأعمال والمستثمرين حول العالم. إن التركيز على التبادل التجارى بين هذه الدول وتوسيع الآفاق لتشمل أسواقًا جديدة، من شأنه أن يفتح أمامنا أبوابًا من الفرص لم نكن نتصورها من قبل.

لقد حاولت فى هذا الكتاب أن أقدم لكم رؤية شاملة حول الإمكانيات التجارية والاقتصادية التى توفرها دول البريكس، وأدعوكم إلى أن تستغلوا هذه الفرص بالشكل الأمثل. إن العمل الجاد والدراسة المتأنية للأسواق واحتياجاتها، بالإضافة إلى الانفتاح على ثقافات وطرق عمل جديدة، هو الطريق الأكيد لتحقيق النجاح. تذكروا أن النجاح لا يأتي من خلال تقليد الآخرين، بل من خلال اكتشاف الفرص الجديدة والمغامرة فى أسواق غير تقليدية. والعقلية الريادية التى تضع دائمًا الابتكار والتطوير فى مقدمة اهتماماتها هى السبيل لترك بصمة قوية فى عالم الأعمال.

كما أن استمرار التطلع إلى المستقبل، وتوجيه الجهود نحو التكيف مع التغيرات العالمية، من أهم العوامل التى تضمن النجاح المستدام. إذا تمكنتم من الاستفادة من موارد دول البريكس، وركّزتم على التعاون الاستراتيجى بين هذه الدول، فإنكم ستفتحون أمام أنفسكم آفاقًا واسعة من النجاح والمكاسب المالية غير المحدودة.

وفى هذا السياق، لا يمكننا إغفال **أهمية التكاتف الشعبي** فى تعزيز مكانة مجموعة البريكس. فالوعي الجماعي بدور هذه المجموعة وأهدافها فى تحقيق توازن اقتصادى عالمى بعيد عن الهيمنة الغربية هو عامل أساسي لنجاح هذا التحالف. إن تضافر الجهود الشعبية مع الحكومات يمثل قوة حقيقية فى مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية العالمية، ويعزز قدرة مجموعة البريكس على التأثير فى السياسات الدولية.

ومن هنا، يبرز أيضًا دور **التعاون مع الدول الإفريقية** التى تمكنت مؤخرًا من الخروج من تحت الوصاية الغربية، وبدأت تسلك مسارات اقتصادية مستقلة. هذه الدول، التى تمثل سوقًا واعدًا وموارد هائلة، يمكن أن تساهم بشكل كبير فى تعزيز مكانة البريكس. إن جذب هذه الدول للمجموعة، وتعزيز التعاون بينها وبين الدول الأعضاء فى البريكس، سيكون له تأثير كبير على زيادة القوة الاقتصادية والتجارية للمجموعة، ويعزز من مكانتها على الساحة العالمية. بتوسيع دائرة التعاون مع الدول الإفريقية، ستصبح مجموعة البريكس أكثر قوة وتنوعًا، مما يسهم فى توفير فرص استثمارية هائلة وتوسيع أسواقها.

إن تعزيز الوعي فى هذه الدول بالإمكانات الكبيرة التى توفرها مجموعة البريكس، من خلال التبادل التجارى والتنمية المستدامة، سيسهم بشكل كبير فى تحقيق مكاسب مالية غير محدودة. كما أن **استمرار العمل المشترك والتكاتف** بين الدول الأعضاء فى البريكس، وتوسيع هذا التعاون ليشمل دولًا أخرى، سيجعل هذه المجموعة قوة اقتصادية لا يستهان بها فى المستقبل القريب.

وفى الختام، لا بد أن نعي أن ريادة الأعمال ليست مجرد مسار مهني، بل هى رحلة مستمرة من التعلم والنمو، وتحدي الذات والتغلب على الصعاب. إن الاستمرارية فى العمل الجاد وتطوير الذات، مع التكاتف والتعاون بين الدول، هو الأساس لكل نجاح مستدام. وإذا تمكنا من استغلال هذه الفرص بشكل استراتيجى، فإننا قادرون على أن نضع بصمتنا بقوة فى عالم الأعمال.

الاستمرارية هى أساس النجاح،

والتكاتف هو مفتاح المستقبل.

مصطفى المصرى

خاتمة الكتاب

أختتم هذا الكتاب راجيًا أن أكون قد وفقت فى تقديم ما يفيدكم من معلومات قيّمة وموثقة، مستندًا إلى أفضل المصادر الممكنة.

وكما قال سيدنا أبو بكر الصديق رضى الله عنه:

'اجتهد فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمنى ومن الشيطان. والله ورسوله بريئان من خطئى.'

كلنا بشر نخطئ ونصيب، والخير فى التوبة والتعلم من الأخطاء. أسأل الله أن يكون ما قدمته إضافة حقيقية تسهم فى مسيرتكم، وأذكر نفسى وإياكم أن الاجتهاد والتواضع هما سر التقدم والتطور، فلا عصمة لأحد منا، والنجاح الحقيقى يكمن فى التعلم المستمر.

مصطفى المصرى

الرئيس التنفيذى ومستشار الأعمال

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أما بعد: فإن قول سيدنا أبوبكر جائز، ويدل لذلك ما رواه البخارى عن جابر قال: كان عمر يقول: أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا يعنى بلالا. ويدل له كذلك قول عمر فى قصة البيعة لأبى بكر: بل نبايعك أنت، فأنت سيدنا وخيرنا، وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. رواه البخارى. ويدل له أيضا قول النبى صلى الله عليه وسلم فى سعد بن معاذ لما جاء يوم قريظة: قوموا إلى سيدكم. رواه البخارى ومسلم وكذا قوله صلى الله عليه وسلم فى سعد بن عبادة: اسمعوا إلى ما يقول سيدكم. رواه مسلم. والله أعلم.

الطبعة الأولى
نوفمبر ٢٠٢٤
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف
© مصطفى المصرى
القاهرة – مصر
تليفون: ٠١٢٢٣٣١١٨٢٣
www.mostafamedhat.com
book@mostafamedhat.com

رقم الإيداع الورقى: ٢٠٢٤/٢٦٨٤٩
الترقيم الدولى الورقى: 978-977-95-1043-9
رقم الإيداع الالكترونى: ٢٠٢٤/٢٦٨٥٠
الترقيم الدولى الالكترونى: 978-977-95-1044-6

"القيادة ليست مجرد موقع، بل فن يجمع بين الرؤية والعمل، وبين الإلهام والتحدى"

في هذه السلسلة الجديدة، سلسلة مناجم الفرص التجارية حول العالم، أهدف إلى استكشاف فرص استثمارية لم تُكتشف بعد من قبل العديد من رواد الأعمال. في عالم الأعمال، تتباين الرؤى بين الانجذاب إلى المألوف والانطلاق نحو الغير مستكشف، ولكل من هذه الرؤى تأثيره الخاص على

من خلال هذا الكتاب الأول في السلسلة، "عملة البريكس: منجم المحترفين فقط"، أطمح لأن يكون دليلًا ومرشدًا لكل من يرغب في استكشاف أسرار النجاح في عالم الأعمال. يمثل هذا الكتاب دليلاً عمليًا واستراتيجيًا للمستثمرين ورواد الأعمال الذين يتطلعون لدخول الأسواق الجديدة واكتشاف الفرص في دول البريكس، والاستعداد لتبني عملة قد تكون إحدى العملات الأكثر تأثيرًا في المستقبل القريب – عملة البريكس . سنتناول معًا الفرص التي قد تبدو بعيدة، لكنها في متناول من يمتلك الشجاعة والرؤية الثاقبة.

اللهم اجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، ولا تجعلنا ممن قيل فيهم:

{وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَهُم مُّعْرِضُونَ}.
أسأل الله لي ولكم القبول والمغفرة والعتق من النار.

وفقنا الله وإياكم لصالح الأعمال".

من هو مصطفى المصرى؟

بدأت رحلتي في عالم الأعمال منذ الطفولة، حيث نشأت في بيئة تجارية صقلت مهاراتي ووجهتني نحو الاستقلالية. كان تأثير والدتي ووالدي عميقًا في حياتي المهنية؛ فقد علماني كيف أواجه التحديات بشجاعة وأتعامل مع الظروف بثقة. هذه التجارب المبكرة ساعدتني على فهم أساسيات التعامل مع الناس وبناء الثقة، وهي قيم لازمتني طوال مسيرتي. انطلقت في مسيرتي الريادية بمزيج من الإصرار والابتكار، مما مكنني من تحويل التحديات إلى فرص، وتطوير أفكار غير تقليدية قادتني إلى تحقيق نجاحات ملموسة. رحلتي لم تكن خالية من الصعوبات، لكنها كانت مليئة بالدروس والخبرات التي أسهمت في بناء شخصيتي كقائد ورائد أعمال لأكثر من ٣٥ عاماً في مجال الإدارة، التخطيط، التسويق، والمبيعات، أهدف الى إلهام رواد الأعمال وتقديم الأدوات التي يحتاجونها لتحقيق طموحاتهم وتجاوز العقبات.